

الأزمة السائلة

العيش في زمن اللايقين



زيجمونت باومان

تقديم: هبة رءوف عزت

ترجمة: حجاج أبو جبر



MOHAMED KHATAB





الأزمة السائلة
العيش في عصر اللايقين

الأزمة السائلة

العيش في عصر اللاتقنين

زيجمونت باومان

ترجمة

حجاج أبو جبر



تقديم

هبة رءوف عزت



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي:

رأس بيروت، المنارة،

شارع نجيب المرداتي

ص.ب: ٥٢٨٥ - ١١٢ حمراء - بيروت

١١٠٣٢٠٣٠ - لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١١٣٩٨٧٧

محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٧٩٤٧

E-mail: info@arabianetwork.com

بيروت - مكتبة

السوليدير، مقابل برج النزال،

بناية المركز العربي

هاتف: ٠٠٩٦١١٩١٨٤١

القاهرة - مكتبة

وسط البلد، ٢٢ شارع عبد الغالق ثروت

هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥

الاسكندرية - مكتبة

عمارة القنات،

٢٤ شارع عبد السلام عارف

هاتف: ٠٠٢٠١٢٠٥٢٨٩٦٨٥

الدار البيضاء - مكتبة

٢٨ زينة روما، تقاطع شارع مولاي

إدريس الأول

هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧

تونس - مكتبة

١٠ نهج تانيت، نوتردام،

قبالة وزارة الخارجية

هاتف: ٠٠٢١٦٥٠٨٣٠٥٥٤

اسطنبول - مكتبة

حي الفاتح، شارع الخضرة الشريفة،

المتفرع من شارع فوزي باشا

هاتف: ٠٠٩٠٥٥٣٦٩٥٣٤٧٧

الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

باومان، زيجمونت

الأزمنة السائلة: العيش في عصر اللايقين/

زيجمونت باومان؛ ترجمة حجاج أبو جبر؛ تقديم

هبة رءوف عزت.

١٢٨ ص.

بيلوغرافية: ص ١٢٤ - ١٢٨.

ISBN 978-614-431-131-8

١. الحداثة. ٢. الأحوال الاجتماعية. ٣. الفردية.

أ. أبو جبر، حجاج (مترجم)، ب. عزت، هبة

رءوف (مقدمة). ج. العنوان.

303.4

١٥ الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر

Liquid Times

Living in an age of Uncertainty

© Zygmunt Bauman 2007

All Rights Reserved. This Edition is Published
by Arrangement with Polity Press Ltd., Cambridge

جميع حقوق الترجمة العربية والنشر محفوظة حصراً للشبكة

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧

المحتويات

٧	كلمة المترجم
	تقديم: عن التواريخ المتزامنة والمساحات التي يلوب فيها الممنى في
١١	وصف أنظمة التيه
٢٥	مدخل: إلى مستتب اللاتيين
٢٩	الفصل الأول: الحياة الحديثة السائلة ومخاوفها
٤٩	الفصل الثاني: حركة الإنسانية الدائبة
٧٥	الفصل الثالث: الدولة والديمقراطية وإدارة الخوف
٨٩	الفصل الرابع: معاً... ولكن فُرادى
١٠٩	الفصل الخامس: اليوتوبيا في عصر اللاتيين
١٢٤	المراجع



كلمة المترجم

في عصر ما قبل الحداثة، كان التصور الميتافيزيقي للكون يقوم على فكرة «سلسلة الوجود الربانية»، وكان من المتوقع أن يقنع كل إنسان بموقعه وموضعه في تلك السلسلة، بل كان البشر يلعبون دور «الحُرَّاس»، يحافظ كل منهم على الكون كما خلقه الله أو يتركه على حاله كما جاءت به الطبيعة، فكان انسجام الكون من هذا المنظور دلالة على عظمة الله أو سحر الطبيعة، حتى وإن عجز العقل البشري عن إدراك أسرار هذه العظمة وذاك السحر؛ وظل الإنسان يلعب هذا الدور المتواضع حتى تغير تصوره للكون مع مجيء الحداثة وزعمها «فك السحر عن هذا العالم»، وفي أثناء انتقال الحداثة من «الصلابة» إلى «الميوعة».

جاءت «الحداثة الصلبة» لتؤكد مركزية الإنسان، وقدرته على بسط سلطان العقل على الطبيعة الجامحة، وتسخيرها لخدمة البشرية وتقديمها، وذلك بعدما سعت لإذابة الإيمان بخلق الله للكون، وفكرة الوحي، والخلود في الجنة أو النار، والمجتمع التراجي، والاقتصاد الأخلاقي، فأفسحت المجال لمراكز صلبة جديدة تقوم على الحساب العقلاني للفعل ومركزية المجتمع التعاقدي، وكان من أهمها: ثالوث العمل/ الإنتاج/ التراكم، وثالوث العقل/ العلم/ التقدم، وثالوث الأمة/ الدولة/ الأرض. فكانت الحداثة الصلبة تحتاج إلى «أهل تخطيط وتنظيم» يرسمون تصوره «للفردوس الأرضي»، ويشيّدون «جنة الخلد» هنا والآن.

ارتبطت الحداثة الصلبة بظهور «أهل التخطيط والتنظيم والإنتاج» و«الإنسان القدير»، أو ما يسميه زيجمونت باومان «عائلة السورمان»، إذ انتقل مركز المقدس إلى الطاغية المستنير بوصفه الحَكَم الفصل؛ وإلى

الفلاسفة والعلماء وأهل القانون باعتبارهم «أهل التشريع» لمجتمع يضطرب في معرفة وجهته الأصلية ورسالته الحقّة؛ وإلى أصحاب رؤوس الأموال الذين أسسوا المصانع ووعدوا بتلبية الحاجات وإشباع الرغبات.

شهدت «الحدائث الصلبة» سياسة «دعه يعمل، دعه يمر»، اعترافاً بالدور الحاكم للاقتصاد ومركزية العمل، فكان العمل الاقتصادي بالمعنى الحدائي هو مصدر الملكية (جون لوك)، ومصدر الثروة (آدم سميث)، بل والماهية الخالصة للإنسانية (كارل ماركس)؛ وكان يراود مدارس «الحدائث الصلبة» بأيدولوجياتها المختلفة الأمل بتحقيق اقتصاد مستقر، ومن ثم نهاية التاريخ بتلبية كافة الحاجات البشرية، وانتهاء الصراع الطبقي في أطروحات الماركسية.

بيد أن آمال الحدائث الرأسمالية تحديداً كانت ضمن مشروع إمبريالي قام به «سوبرمان» يملك القدرة على تسخير «السايبان» (ما دون البشر) لخدمة مصالحه، وربما لإقصائه، وإبادته إذا كان «عنصراً غير نافع» (أو «فائضاً بشرياً»). وتبلى هذا التصور في تصدير المشكلات الاقتصادية في أوروبا إلى «أراضٍ مهجورة» بمساعدة جيوش الغزاة والتجار والإرماليات التبشيرية، فلم يقتصر التصدير على البضائع الفائضة والكاسدة والرديئة، بل اتسع ليشمل فائض البشر الذين لا أمل في تحويلهم إلى متجين، فكانوا بمثابة مواد بشرية قابلة للترحيل ويمكن التخلص منها.

وأما «الحدائث السائلة» فهي إذابة مستمرة وتفكيك متواصل للمراكز الصلبة كافة لصالح اللعب الحر، فلا تحتاج «الحدائث السائلة» إلى «حُرّاس»، ولا «أهل تخطيط وتنظيم وإنتاج»، بل ترحب بمن يسميهم باومان «أهل الصيد»، وهم أهل السوق والاستهلاك واللذة والجنس والجسد، يبحث كل منهم عن فرائس جديدة كل يوم، لكنهم يعيشون في حالة شبه دائمة من اللاقين، ويتأهبون قلق شبه مزمّن من الاستبعاد من «سباق الصيد».

ففي هذا الزمن تلدب المراكز الصلبة، وتُفسح الطريق لعولمة الاقتصاد وعولمة الجريمة، واستلاب حقوق الإنسان الشخصية والاجتماعية والسياسية، باسم «الحرب على الإرهاب»، و«مواجهة العنف والإرهاب المحتمل»، و«حماية الأمن القومي»، لصالح أنظمة ديمقراطية/استبدادية،

وطبقات رأسمالية طفيلية، ونُخب عسكرية وظيفية، لا يحكمها سوى منطق السوق، وإرادة القوة، وإدارة الخوف. وتنمصل السياسة عن السلطة، فيتلاشى اهتمام السياسة بالإنسان وما يتطلع إليه من «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وتشمل السلطة إدارة السجون وللمعتقلات، و«تصفية الإرهابيين»، و«قتل التكفيريين»، وملاحقة «المتآمرين»، وتوعد «أهل الشر»، واستحداث سبل الخلل من «الفائض البشري». و«الفاشيات البشرية»، و«الكائنات عديمة القيمة»، و«ما دون الطبقة»، و«الطبقات الخطرة»، و«الكائنات المستباحة»؛ وهي مفاهيم يستخدمها ريجمونت باومان في هذا الكتاب لفهم تحولات الحداثة في هذا الزمن.

وقد تناول ريجمونت باومان الإطار النظري والأمثلة الشارحة لبعض تحولات الحداثة في أعمال أخرى ضمن «سلسلة السيولة» التي ترحمها منها ثلاثة أعمال: الحداثة السائلة، والحياة السائلة، والحب السائل. وهذا هو الكتاب الرابع في هذه السلسلة. وكما فعلتُ في الكتب السابقة، أجدُّ الشكر للأستاذ الدكتور وائل عالي والدكتورة هبة رءوف عزت لقراءتهما مخطوطة الكتاب ومراجعتها.

حجاج أبو جبر
منيل شبعة، الجيزة
نيسان/أبريل ٢٠١٦

تقديم

عن التواريخ المتزامنة والمساحات التي يذوب فيها المعنى في وصف أنظمة التّيه

هبة رعووف عزت

سأل الناقد والفيلسوف الاجتماعي «فالتر بنيامين» - صاحب الكتابات البارزة في نقد الحداثة وصعود ثقافة المدن، حين تحدث عن الإبداع وانصص وانمن والرمز - سؤالاً مهماً: لمن نترجم؟ وما هي الفائدة من انترجمه؟ وأثار إشكالية «لقابية للترجمة» وما يثيره من قصاص حول المحو بين رمز إساج العمل ولحظته التريحية من ناحية، ورمز الاستقبال من ناحية أخرى؛ وبحث في ديمومة المعنى أو انقطاعه أو تحولاته^(١)

كتاب الأزمات السائلة، لريجنوب باومان، هو نص يصح للترجمة ابتداءً؛ فهو يملك من القدرة التفسيرية ما يجعله مناسباً لهم وتحليل تحولات كثيرة يمر بها عالمنا الراهن، ادي لم تعد تسمياته الجغرافية دالة، بللما باتت التقسيمات الثقافية والاقتصادية، على محركات العنى والفقر والاسكار والاستضعاف هي الأكثر مركزية. يواصل باومان في هذا الكتاب ما بدأ في الكتب الثلاثة، التي نرجمتها هذه السلسلة، من بيان وتمصيل لملامح عصر «الحداثة السائلة»، التي نعيشها من خلال عدة فضايا، يجمع بينها مستجدات مهمة في انتقالنا من الحداثة الصلبة، التي بشرت بعالم أفضل في ظل العقلانية

Walter Benjamin, «The Translator's Task», translated by Steven Rendal, in Lawrence (١)
Venuti, ed., *The Translation Studies Reader* 3rd ed. (Oxford: Routledge, 2012), pp. 75-83



والعلم إذا ما اعتنقنا الفردية مذهباً والرأسمالية مسلكاً والليبرالية الديمقراطية سبلاً وتحررنا من الغيب ومن قسَم الجماعة؛ لكن تلك الحداثة هي التي كانت في الوقت نفسه رافعة الاحتلال والهيمنة، وبعد نضالات التحرر والظن بأن الكولومبالية انتهت، فإذا بالأبنية والهيكل التي خلفتها وراءها تعيد تشكيل المجتمع والسوق، لتدخل بعد عقود في تيه الحداثة السائلة، لتجد أننا أمام ثقب أسود أبرز ملامحه، كما يصفها باومن في هذا الكتاب.

«انهيار التفكير والتخطيط والفعل طويل الأجل، واختفاء، أو إضعاف، الأساية الاجتماعية التي يمكن أن ترسخ فيها عمليات التفكير والتخطيط والعمل. وقد أفضى ذلك إلى تحول التاريخ السياسي وأنماط الحياة الفردية إلى سلسلة من مشروعات وحلقات قصيرة الأجل، وإلى مشروعات وحلقات لانهاية بالأساس، لا تشكل سلسلة مترابطة يمكن وصفها بدقة في إطار مفاهيم من قبيل «التطور»، و«النضج»، و«التدرج الوظيفي»، و«التقدم»، (وجميعها مفاهيم توحي بسلسلة مترابطة تتمتع بمسار محدد). فالحياة التي بلغت قدراً كبيراً من التفكك تدفع إلى مسارات «أفقية»، لا مسارات «رأسية»، وكل خطوة لا بد أن تكون استجابة لمجموعة مختلفة من الفرص، وتوزيعاً مختلفاً للاحتتمالات، ومن ثم فهي تتطلب مجموعة مختلفة من المهارات، وتديباً مختلفاً لمصادر القوة. وهكذا فإن نجاح الماضي لا يزيد بالضرورة احتمالية انتصارات المستقبل، ناهيك بضمانها، فلا بد من الاحتيار الدائم لوسائل التي أثبتت نجاحها في الماضي، ولا بد من مراجعتها دائماً، فربما يثبت أنها غير نافعة، أو أنها تأتي بنتائج عكسية ما أن تتغير الظروف. وربما نحطى لنسيان السريع التام للمعلومات القديمة وإعادةات اندلية بأهمية في تحقيق النجاح تفوق كلاً من استدكار الخطوات الماضية وبناء الاستراتيجيات على أساس الخبرة الماضية».

ترجمة هذا الكتاب لعدة العربية مهمة إذاً لتكمل سلسلة الحداثة السائلة بأطوارها وبجلياتها المختلفة عند ريموت باومان، حيث إن هذه المعدي وتلك الحالة التي يصفها هي ما نعيشه في لحظتنا التاريخية الراهنة، والتي صار فيها التعبير هو العادة الأكثر استقراراً في حياتنا الفردية والجماعية، والعامل الذي يشكل - كما يوضح باومان - ثقافتنا اليومية والمعيشية، وبه نوجه الصدمات، وننجح - أو نفشل - في مواجهة الإحفاقات.

إن تفكك الروابط، وانفصال السلطة الحاكمة عن السيطرة الفعلية على مقاليد السياسة التي تحددها تواريات خارج حدود الدولة، ومحنة المعاناة الفردية بعد تشرد الروابط الاجتماعية، والمسارات الأفقية للحياة الاجتماعية والمهنية من مرحلة إلى مرحلة من دون إحداث تراكم رأسي نتيجة هذا الوضع سريع التغير - تلك هي الملامح الأربعة التي يرى بومان أنها تحكم هذا الزمن السائل وتلك اللحظة التاريخية.

النتيجة لذلك ببساطة هي ارتفاع رصيد المخاوف نتيجة غياب التوفع وتآكل العرف والعادة ومظومة الأخلاق الاجتماعية، فالفرد لا يمكنه التعويل على دعم الأسرة الممتدة نظراً إلى تفكك الروابط، وتبعد المسافات، والتمحور حول الأسرة النواة الصغيرة، وذوبان معنى الالتزام تجاه المجموع؛ وكذلك لا يمكنه الاعتماد على الأصدقاء، الذين يتغيرون باستمرار ويتحركون من مكان إلى آخر، فلا يملكون حتى مشاركة الأزمات، حتى وإن حسنت النوايا، والجماعة الاجتماعية تمقد لحمتها، وحتى المساحات العامة تتشرد لمساحات ترتدها فئة ما طبقية أو مهنية أو ثقافية، وتتحول إلى «معار» أكثر من كونها «جسوراً» ومساحات تواصل وتفاعل، فتتلاشى معاني القرب مع انعزال كل فرد فيما يشبه الفقاعة السابحة في زحام متوهم. وسرعان ما تلتقط الأنظمة السياسية والاقتصادية الحواف الناتج من هذا النمط من «التجمع المكون من أفراد يعانون من الوحدة»^(٢)، ونحوه إلى رأسمال لبقائها، وتوظفه لمصالحها، فتتمرر به سياسات أمنية، وتُسوق بها أنظمة وأجهزة حماية، وتُدار برصيد الخوف المتجدد هذه الحملات الانتخابية، وتُنزع الحقوق الاجتماعية من أصحابها

واللافت لينظر أن الحداثة اسائدة التي تنشر هذا الحوف تدبر الهياكل

(٢) رصد كتاب هام صدر في مطلع الستينات، لحنون في الثقافة الأمريكية من الوعي الجمعي لتنامي الوعي الفردي والأسباب الهيكلية والبيئية التي أدت لهذا التحول نحو الفردية النفسية والعقيدة، أي التفكير بصيغة المفرد والعيش بهذه الصيغة؛ وعنى البرغم من سرور أكثر من خمسين عاماً على صدوره ما زال هذا الكتاب مهماً لفهم الكثير من التحولات المركزية في الثقافة العربية التي تأخذ مسارها في مجتمعاتنا، ولكن بوتيرة محلولة ومعاونة، منذ مطلع القرن العشرين، انظر David Riesman, Nathan Glazer and Reuel Denney, *The Lonely Crowd. A Study of the Changing American Character*, 2nd ed. (New Haven, CT: Yale University Press, 2001).

الصلبة التي تحكمها وتهيمن عليها دولياً حروبٌ ضخمة، لكننا لا نسميها حروباً عالمية، لأنها تمتد فترة طويلة وتتجاوز كل حدود الحرب المتعارف عليها وقيودها لقانونية والأخلاقية، بل نسميها أزمات، مثلما نسمي القتل المتعمد للأبرياء «نتيجة» (مؤسفة) مصاحبة للفعل لا يمكن تلافيها»، وذلك في أثناء السعي لتحقيق أهداف وغايات لا يمكن التحلي عنها. وكالعادة، تملت الأنظمة الحاكمة دولياً وقطرياً دوماً ترسانة من المفردات التي تحت بها المحالف وتلصق به كل القائض، وترسانة مرارية من المفردات تنسب لنفسها بها لشرف والعنف والدفاع عن الوطن والأمن القومي والإنسانية لكن الحقيقة التي نراها بأعيننا اليوم هي إبادة ثلاثية الأبعاد: إبادة عرقية، والإبادة بسبب الفكر، وإبادة المدن ومحوها تماماً^(٣).

ويرصد ناومان في هذا الكتاب إدارة لخوف، بل قل صناعة الخوف وتحويله إلى تجارة، ثم إعادة إنتاج هذا الخوف لدى الأفراد بشكل تلقائي نتيجة غياب ليقين اسائد في ظل الحادثة السائلة.

(٣) المفردات الثلاث التي يمكن تنسبها في هذا الإطار، وهي تشكل ملامح العنف المتعمد الذي يمارسه الحكام من خلال تكنولوجيات الحروب الجديده (صميمها، هي . Genocide, Ideocide, and Urbicide).

اسطر أيضاً على الروالي - James Waller, *Becoming Evil: How Ordinary People Commit Genocide and Mass Killing* (Oxford: Oxford University Press, 2007)

وتكمن أهمية كتاب وولر (Waller) أنه يدرس لإبادة لخرقية من رواية شتر الاعتيادي للأفراد وليس للأنظمة السياسية والأمية، وأنه يحوله إلى قضية اجتماعية يسمي التعامل مع عواقبها شتر التعليم واحترام القانون في ثقافتهم من الناس، فالإبادة ليست شأن القيادات فقط، بل هي مشهد اجتماعي ويعني أوسع، ويحتاج علاجاً أشمل كي لا يتكرر

أما كتاب أبادوري (Appadurai) فهو يتحدث عن إبادة أصحاب فكرة أو أيديولوجية معينة، وهي إبادة لا تنصرف للمروق، بل لفكر وأتباعه، وهي جريمة لا نفل يشاع عن الإبادة العرقية، لكنها لا تثير قصة الشتر فقط بل أيضاً قصة الغضب والشار، وكيف يمكن أن يقوم مجموعات صغيرة - تهدف للانتقام - بإحداث أضرار لا يمكن لمس بدأ بالإبادة توقعها - نظراً - Arjun Appadurai, *An Essay on the Geography of Anger* (London: Duke University Press, 2006).

أما الإبادة الدائمة فهي إبادة المدن، وسواء تم ذلك باكتساح للبرالية، حادثة للمحطات وإعادة تشكيل وجه المدن بطرد المقراء من المناطق التي يطمع فيها الأعباء، أو باستيلاء القوة العسكرية على ساحات وعسكرتها، أو دحورها في شراكات مع العرق الأول والمتاحرة بالأرض، أو هدم المدن واستهداف منها من قبل الآلة الحرب الحديثة؛ فإن هذه كلها سويعات على إبادة انعماني لا تقل أثراً ووحشية عن أصفاء الإبادة الأخرى، لأنها تنصم محو انعمان ومسح الذاكرة - نظراً - Stephen Graham, «Postmodern City» Towards an Urban Geopolitics, City vol 8 no. 2 (2004). pp. 165 196.

إن ما تومره الأنظمة السياسية، ونظم التأمين، وشركات الحراسة، وكميرات المراقبة، والأحياء المسورة التي يفصل الأعياء عن الفقراء الذين يتم إلصاق بهم الإجرام بهم، كل هذا لا يوفر الأمن. إنه يوفر الحماية فقط، ولا يعالج أسباب التوتر المستمرة في النزاعات المجتمعية، بل يريدتها.

وليست خصخصة الأمن إلا مظهراً من مظاهر الزمن السائل الذي نعيشه، إذ يصبح الفرد هو المسؤول وحده عن البحث عن حلول فردية لمشكلات اجتماعية لا يملك لها علاجاً، وهو وحده المسؤول عن تجربة كل ذلك من خلال أفعال فردية منفردة، وغالباً ما تكون متعثرة، وهو يفعل كل ذلك بأدوات وموارد غير كافية أبداً. وفي ظل عدم اليقين، وتحولات القيم، والتقلبات في احتياجات السوق، يجد الفرد نفسه في حاجة إلى تغيير مساره بشكل مستمر، ويصبح ما تعلمه غير كافٍ للمنافسة، واسواق مفتوحة على مصراعيه من دون نقطة استقرار واضحة أو خط نهاية محدد. وفي هذا المشهد تحدث الفجوات الضخمة وتغيب الثقة. ولعل ما كتبه فوكوياما في كتابيه المميزين، وهما: الانقطاع الكبير والثقة، ما يكفي لوصف المشهد، حتى وإن لم شاركه لرأي في أطروحته عن نهاية التاريخ^(٤).

ويذكر شديد يربط باومان بين كل ما سبق واستنزاف الموارد في هذا العالم على يد قوى السوق الدولية، وهو لا يُبرئها من إثارة الحروب؛ فحين تسعى الرأسمالية خلف الثروة فإن الحرب والتهجير يصبحان أدوات مشروعة، والبشر محرودين بفايات تلقى بها الصراعات في أتون المعاناة، أو تلقى بها السوق وأرمانها الاقتصادية في أتون الفقر.

ولعل من أكثر الفصول التي تعبر عن وحود إطار تحليلي يعي فهم الواقع لمدة رمنية معتبرة، على لرغم من التغيرات، هو الفصل الذي يتحدث فيه باومان عن الهجرات والمخيمات؛ فعلى الرغم من أن الكتاب صدر منذ سنوات إلا أن وصفه لإنتاج الحداثة السائلة للمخيم، واستغلاله في تخويف

Francis Fukuyama. *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (New York: (٤) Free Press, 1996), and *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order* (New York, London: Touchstone, 2000)

المواطنين، وتمرير المزيد من الحروب والنزاعات، سيهدد القارئ جداً في تحليل ما نره وشهده في ملف للاجئين، خصوصاً السوريين.

«في الطريق إلى المخيمات، يُحرّد الناس من كل عنصر فريد من هوياتهم، ما عدا عنصراً واحداً، ألا وهو اللاجئ «غير الشرعي»، الذي لا وظيفة له، ولا مكان له، ولا دولة له. فداخل أسوار المحسم يصير اللاجئون كتلة مضغوطة مجهولة، بعدما حُرّموا من المراتب الاجتماعية الأساسية التي تُسند بها الهويات، ومن الغزل المعتاد الذي تسج منه الهويات. فإذا ما أصبح المرء «لاجئاً»، فإن ذلك يعني فقدان السبل التي يقوم عليها الوجود الاجتماعي، بمعنى فقدان الناس ولأشياء الحاملة للمعاني، مثل الأرض، والمنزل، والقريبة، والآباء، والممتلكات، والوظائف، وغيرها من المعالم. فذلك المخلوقات المنجرفة المنتظرة لا تملك سوى «حياتها العارية»، وهي حياة تعتمد استمراريته على المساعدات الإنسانية..»

.. فاللاجئون «في المكان، وليسوا منه»، على ضوء موقعهم الجديد «المؤقت» دائماً، فهم لا يتمكنون حقاً إلى البلد الذي شُيّدت على أرضه الحدودية مساكنهم المتنقلة أو نُصبت عليها خيامهم، كما يفصلهم عن أهل السد المصيف حجاب حفي منيع من الشك والكراهية، فهم معلقون في فراغ مكاني توقف فيه الزمن، فلا هم مستفرون، ولا هم متقلون، ولا هم من أهل القعود، ولا هم من أهل الترحال».

ويمكننا القول باسداء جورجيو أجامبين في كتابه حالة الاستثناء والحياة العارية، إن مخيم اللاجئين هو «معسكر الآخر» الذي أنتجته «ثكنة القوات المسلحة»، التي تحوض حروبها وتترك حلفها تلك المآسي، ثم تعود لتستغل في دعم شرعية النظم التي تتخذ الحرب مصدراً للقوة والثروة^(٥).

كان لا بد أن يتطرق باومان بالتالي إلى العلاقة بين الديمقراطية والفقر، ويناقش قضية طالما شغلت نال المفكرين، وكانت محوراً للتنظير لمفهوم المواطنة وحقوقها في منتصف القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية.

Georgio Agamben, *State of Exception*, translated by Kevin Attell (Chicago, IL: (٥) University of Chicago Press, 2005)

فإذا كان المرء مطالباً بالمشاركة الديمقراطية، فهل يملك الفقراء رفاهية تلك المشاركة؟ وكان تي. اتش. مارشال في بريطانيا هو من نظر للمواطنة باعتبارها تستلزم استحقاقات اقتصادية كي يتمكن المواطن فعلياً وعلمياً من المشاركة في متبعة السياسة والنقاش بشأنها في المجال العام، واتخاذ القرار السليم حين تأتي لحظة الانتخابات، ثم الرقابة الشعبية بعدها عبر الأسخراط المدني^(١). كان ذلك في مرحلة الحداثة الصلبة، أما في مرحلة الحداثة السائلة و«ما بعد الأيديولوجيا»، فإن عدم اليقين السائد، نتيجة سرعة التحولات وارتفاع وتيرة الارتباك في حياة البشر، يدفعهم تارة للعزوف عن السياسة، وتارة أخرى لدعم تيارات متطرفة قومية ودينية بحثاً عن يقين وثبات منظرين، فلا يزيد ذلك أحوالهم إلا سوءاً، ولا يزيد حوهم إلا تصاعداً.

وعلى الرغم من أن عنوان الكتاب الأزمنة السائلة يقصد به زيجموت باومان «المعصر» ومرحلة الحداثة السائلة، إلا أن هناك خيطاً من تصورات الزمن يمتد عبر مختلف الطواهر التي ناقشها.

فلو بدأنا بمحيمات اللاجئين لوجدنا أنه يصف الزمن فيها بأنه «الحالة المؤقتة المعتمدة». تلك اللحظة التي لا يمكن فيها استئناف مسار التاريخ الأصلي، ولا صناعة تاريخ جديد حيث استقر اللاجئ؛ هذا الانتظار الذي اتسم التأنيث فيه بالاستمرارية والامتداد. لأجل غير معلوم، وتلك الأحياء التي تنشأ في «محيم» لا هو بالسكن ولا هو بالوطن. تلك الحالة التي بصمها باومان من ثم

«.. حالة مستمرة ودائمة من الوجود لمؤقت، وجود زمني يتألف من لحظات لا تُعاش أي منها باعتبارها عنصراً من انديمومة، ناهيك بكونها إسهاماً فيها. ذلك لأن السرديات طويلة الأجل وتبعاتها ليست جزءاً من الخبرة بالسنة إلى من يعيشون في محيمات اللاجئين؛ فسكان المحيمات يعيشون يوماً بيوم (على الحقيقة)، ولا يتأثر مضمون الحياة اليومية بالمعرفة التي تجمعها الأيام في شهور وأعوام».

T. H. Marshall, «Citizenship and Social Class», (1950), in T. H. Marshall and Tom (٦) Bottomore, *Citizenship and Social Class* (London: Pluto Press, 1992).

فالمحيم يحوي كل السمات المرتبطة بالحياة الحديثة السائلة: الحالة المرفقة/الدائمة، واستمرار لحظة كان منتظراً أن تكون عابرة، والدور الاجتماعي غير المحدد على الدوام، أو... «لنكن أكثر دقة، الإلقاء في تدفق الحياة من دون مرساة لدور اجتماعي».

حين يتحدث باومان في مصبح الكتاب أيضاً عن التعبير المستمر في ظروف السوق والعمل واستدعاء الأجل الصويل في المهنة وفي الالتزام بمكان محدد للعمل، فإن هذا يستبطن أيضاً رؤية للزمن يتراجع فيه التركيز عن مساره التاريخي الأطول (Longue durée)، كما يسميه فرنان بروديل، ليحل محله ما يطلق عليه بروديل (التاريخ القصير)، في حديثه عن منظومة الزمن في التاريخ وأثرها في فهم التاريخ في العلوم الاجتماعية وتطويرها من خلال الوعي بتعدد أزمة التاريخ وتعددية الزمن الجاري، ووضع ذلك في منظومة، أو فلنقل مصفوفة، تعيننا على فهم الزمن والتاريخ في امتدادهما^(٧). وما شاهده في الواقع في الحداثة السائلة أن هناك أزمة مختلفة تتحاور، وتاريخ تنزامن، وهو ما يحدث ارتباطاً في التحليل لدى البعض؛ ففي اللحظة نفسها تصب الأحداث في الآن والمستقبلي، وتبدو وكأنها تنفصل عن السلف والماضي. ويحتاج الساحت جهداً لتمسزها والربط سها واستشراق آثار تجاورها على الثقافة والسياسة على المدى المتوسط والبعيد.

وقد انشغل صياء الدين سردار بالتفكير في وصف العصر الذي نعيشه في علاقته بالزمن، واستدح أن كل ما سبق من الأفضل وصفه بعصر «ما بعد الاعيادي»، ناعماً مع فكرة باومان عن الساقب وعدم القدرة على التوقع كأحد سمات الحداثة السائلة؛ فيقول:

«كل ما هو «اعتيادي» قد تبحر، ودخلنا في أزمة «ما بعد الاعتيادي»، وفي هذه المرحلة نموت التقاليد القديمة، في حين لم تنشأ بعد تقاليد جديدة، ولا شيء في الحقيقة يبدو معقولاً في تلك الأزمة بينهما.

Dale Tomich, «The Order of Historical Time: The Longue Durée and Micro-History,» (V) paper presented at: The Longue Durée and World-Systems Analysis. The Colloquium to Commemorate the 50th Anniversary of Fernand Braudel's «Histoire et sciences sociales. La longue durée,» (Annales E.S.C., XIII 4, 1958), Fernand Braudel Center, Binghamton University, New York 24-25 October 2008, < <https://www.scribd.com/document/102481889/Long-Duree-Braudel> > .

ولكي نظور أي مفهوم عملي للمستقبل لا بد أن ندرك أن هذه المرحلة الانتقالية تتسم بثلاث سمات: التعقد، والموصى، والتنافص. وهذه السمات هي التي بُقي تلك المرحلة مستمرة بما يقود لغياب اليقين، وأطراف مختلفة من الجهل، التي تجعل عملية اتخاذ القرار مشكلة، وتريد من المخاطر التي يواجهها الفرد والمجتمع وكوكب الأرض وهذه الأزمة ما بعد الاعتيادية نحتم علينا أن نهجر أفكار السيطرة والإدارة المُحكّمة، وأن نراجع مفاهيم تم الاحتفاء بها مسبقاً، مثل التقدم والتحليل والكفاءة. والطريق الذي نسلكه الآن علينا أن نتحلى فيه بالتواضع وببساطة والمحاسبة، وهي شروط لازمة للتعيش مع عدم اليقين وتعدّد الحياة وحملنا. وعلياً أن نعلم أننا لن نخرج من أزمة ما بعد الاعتيادي ندخل مرحلة جديدة من «العادية» إلا سوسلة أخلاقية وطيف متنوع من الخيال نستمد من التنوع الثري للثقافات الإنسانية^(٨).

وسعد أنه حتى السياسة الليبرالية، التي يوصح باومان مأزفها المحدثي لمجزها عن التوفيق بين وجهها الديقراطي وجوهرها الرأسمالي المتوحش^(٩)، نقوم على تصور للزمن بتقديم لأبي لجاري على التاريخي وعى المستقبل في أجله الطويل لصالح المكاسب العاجلة في أحل فصر، وتبي على ذلك اقتصاديات الوقت والعمل، بل وطبيعة السياسة التي تدور تقديرات المصالح فيها على دورة الانتخابات وليس دورة التاريخ، ومافع

(٨) نظو بحثين في غاية الأهمية لسردار عن أزمة ما بعد الاعتيادي، يقوم الآن محمد لعربي - ابحت الشب في المستقبل - برجمهما لعربية، بعد أن ترجم سابقاً نصاً سابقاً نصياً لعربي - بالعبية، بشرته مكتبة الإسكندرية، في الموضوع عنه Ziauddin Sardar: «Welcome to Postnormal Times», *Futures* vol. 42, no 5 (June 2010) < <http://dx.doi.org/10.1016/j.futures.2009.11.028> >, and «Postnormal, Times Revisited», *Futures*, vol. 67 (March 2015), pp. 26-39, < <http://dx.doi.org/10.1016/j.futures.2015.02.003> >.

انظر أيضاً: صباء الدين سردار، ماذا يعني بالمستقبلات الإسلامية؟، ترجمة محمد العربي، سلسلة أورق، ١٣ (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة دراسات مستقبلية، ٢٠١٤).

(٩) انظر تحصيل المفكر الاقتصادي الراحل رمزي ركي الليبرالية، ووصفها في طورها المعاصر متوحش في كتابه المشهور، وفاروق ديث بوصف تربية أيوبي (طبيعة الدولة القومية العربية بأنها صادية) رمزي ركي، الليبرالية المتوحشة. ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، سلسلة مكتبة الأسرة (القاهرة: الهيئة المصرية لعممة للمكتب، ٢٠١٧)، وتربية أيوبي، توضيح الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: لمنظمة العربية لترجمة، ٢٠١٠).

الرأسمالية وليس حفظ موارد العالم للأجيال القادمة. وقد انتبه نول ميريليو لأثر السرعة على السياسة، بمثل ما انتبه روبرت داهل من قبل في كتابه عن الديمقراطية ثم كتابه عن نُقاد الديمقراطية لأثر المساحة واتساعها على السياسة من حيث الإدارة والحكم ومن حيث الديمقراطية ونظمها؛ فتركيبة تصورات الزمن، واتساع نطاق المكان وتسرع طبيعته وتعقدها، يحكمها طريقة التكبير ومهج الحياة.

كان ميريليو معمارياً فرسبياً، ومع منتصف السبعينيات بدأ في تحليل الحادثة من حيث كونها تحول المساحة الاستراتيجية لـ «زمن إجرائي»، وهو ما يُمكن السياسة الحديثة من الانتقال السريع بين الحرب والسلام في ظل هيمنة القوة العسكرية على الدولة القومية الحديثة. وعامل «السرعة» هو المحث هنا في قضايا الأمر والسياسة معاً، فليس غريباً إذاً من هذا المدخل أن نحده يتحدث عن حالة الطوارئ بمثل ما تحدث كارل شميت عن حالة ضرورة انفراد الدولة بتحديد حالة الاستثناء التي تكون فيها السيادة فوق القانون، والتي انتقدها حورجو أجامبن وفام بتقويض نظريتها.

وتبدو أهمية أن نقرأ فيريليو بالتوازي مع بومان أنه يرصد هذا التغير السريع في تكنولوجيا النقل وتكنولوجيا الاتصال وأثره على استخدام الأرض من حيث الثروة والقوة معاً، وأنه يربط بين المادي: المعماري والجغرافي من ناحية، والحيوي من حيث القوة البشرية من ناحية ثالثة، مع التكنولوجي والرمجي من ناحية ثالثة؛ ويرى أثر هذا الارتباط على الجمع بين السيولة والنخصب، والمراوحة والتشيت، أي السائل من حيث القوة وانصب من حيث أدوات التحكم وتقنياته... وكيف يصب ذلك في تحريك لجموع، سواء الجود في حالة الحرب أو البشر في المدينة طوال الوقت. وقد ربط في رؤيته بين تاريخ الحركة وسرعته وتاريخ الحرب والسياسة، وأيضاً بين المدينة وقوات الأمن، فالمدينة صيغة للتحكم، ولذلك الأولوية للمشاركة، ومن هنا تقاطع المعنى عنده بين polis أي المدينة، وpolicing أي الشرطة والحماية، ويربط ذلك كله بتطور الرأسمالية وتاريخها الاجتماعي (تطور رؤية الجسد)، والعلمي (تطور آلة الحركة)، واستهلاك الحماية وتحولها إلى سلعة، وارتباط ذلك بحتصار المسافة... والوقت^(١٠).

وعلى الرغم من تعقد كتابة فيريليو، وصعوبة الصوص التي تحدثت عن الرمن فلسفياً، أو تقارن معاه بين العلوم الإنسانية واططبية، فإن القارئ س يعدم بصاً بسيطاً وعميقاً مثل نص روبرت ليفين عن اختلاف الثقافات في إدراك الوقت وتقسيمه، والذي يستبطن مفهوماً للزمن يختلف جغرافياً.. وتاريخياً، ويرى أن «الوقت الاجتماعي/الجماعي» هو نص الثقافة، ويتفاوت، ليس بين البلدان فقط، بل أيضاً بين لمناطق والجهات، وأن درجة السرعة وإيقاع الوقت في المشهد البومي هو مؤشر على طبيعة المجتمع^(١١).

لكن باومان يؤكد دائماً على أن السيوالة في «حالة الحداثة» لا تنفي وجود هياكل صلبة للهممة والحكم، وهذا ما يذكركنا به فيريليو وأحاميين، وليس مستغرباً أن كل هؤلاء أدركوا أن «الحرب» ليست «قط منتجاً حداثياً، بل هي «منظومة إدارة»، إن شئنا التشبيه، ولذلك سيجد القارئ أن باومان يستخدم مثال لحرب ومجاز الحرب في مواضع كثيرة في كتابه؛ فالفرد في ظل الحداثة السائلة في حالة استنفار دائم، لكنه لا يعلم من يحارب ولا ما هي قواعد الحرب، وما لم يفهم طبيعة هذا العصر وتلك الأزمنة فإنه سيبقى خاسراً طول الوقت، من دون قدرة على الفعل أو المبادرة أو المناورة. ويمكننا أن سمد مجاز الحرب في رؤيه باومان لمساحات المدينة، فمادا يمكن أن سمي هذا التمرس في الأحياء المصورة وتلك العسكرية للمساحات العامة بدعوى الحماية من الإرهاب، وذلك الترويج للسلح التي تحميكم من الآخرين من كاميرات مراقبة وأبواب مصفحة وأسلاك شائكة مكهربة وأسوار؟ تبدو السمية شكل متزايد أشبه بالشائكة العسكرية مها بمساحة العيش، ويبدو من يعيشون فيها في «ساق» مسمر، كما يصف فيريليو، يلهثون من دون جدوى للحاق بالفرص التي تلاشى أو تشبه السراب، وهو ما سيشرحه باومان في هذا الكتاب حين يتحدث عن السعرة والحينو والاعتراب والمسافات.

«الإنشاءات الحديدية التي نعطى بانتشار واسع في لإعلانات والتقليد

Robert Levine, *A Geography of Time On Tempo, Culture and the Pace of Life* (New York: Basic Books, 1997).

هي «الفضاءات المحظورة»، وهي فضاءات يجري تصميمها لاعتراض سبيل من يفكر في استخدامها وصددهم عنها». ويتضح أن الغرض من «الفضاءات المحظورة» هو التقسيم والعزل والإقصاء، وليس بناء الحسور، ولا الممرات السهلة، ولا أماكن الالتقاء، ولا تيسير التواصل، ولا تجميع سكان المدينة في مكان واحد».

يتساءل المرء إذاً ماذا يعمل من يعيش في ظل هذا الزمن «ما بعد الاعتيادي»، ومع كل هذا انكم من «اللايقنين»، والاغتراب، والتهديد، والمخاطرة؟

لم تكن المدينة أبداً مساحة هيمنة من ناحية واستسلام من ناحية أخرى، فقد كان هناك طوال الوقت مبادرات لـ «أنسنة» لمساحات والحياة اليومية في ظل الحداثة الصلبة، ووصلات في هذا الاتجاه في ظل الحداثة السائلة، واستطاعت المجتمعات طول الوقت تقديم بدائل ومسارات موازية، وعلى الرغم من تهتك المسح الاجتماعي في ظل الرأسمالية لا تتوقف جهود الإصلاح وإحياء وانتعاش منصفها المحلية والشعبية، ولا مجال هنا للتفصيل في ذلك، لكن يمكن العاري أن يرجع إلى بعض الكتابات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بل وعلم النفس، لرصد الكثير من «الجهود العابرة للاغتراب ولوحده»، إذا جاز التعبير.

تبدو السيولة كما ذكر سردار ضد الاعتقاد وأقرب للعوضي، لكن العوضي هنا لا يقصد بها التشرد، بل تفكك الأبنية الصلبة، وارتباط العوامل المشكلة لحياتنا وتداخلها، حتى إن أبسط الأفعال قد يكون له أثر غير متصور، من تراكم الفعل الثوري، إلى انتشار الفيروسات الإلكترونية السريع، إلى انهيار النظام المصرفي فور إعلان إفلاس أول بنك في الأزمة المالية.

ولم يكن الإنسان أبدأ عاجزاً عن إعادة بناء مواقع صامدة من المقاومة، والمبادرات المجتمعية بماذجها عديدة ومتنوعة في كل البلدان^(١٢)،

Calvin Mornill, David A. Snow and Cindy White, eds., *Together Alone Personal (١٢) Relations in Public Places* (Berkeley CA: University of California Press, 2005), and Mark Davidson and Deborah Martin, eds., *Urban Politics Critical Approaches* (London: Sage, 2013).

والصحوات الدينية مثل ممتد منذ عقود للإمساك بالمعنى والقيمة في مرحلة ما بعد العلمانية، وحتى الصحوات القومية والعنصرية هي محاولة لوقف السيولة وإن كانت أكثر بؤساً وأقل أخلاقية.

إن وصف الحداثة وطبقاتها، وكشف تداخلات الأزمة في واقعنا الراهن بشكل نمذجي.. فن.

التفكير في الحداثة وبيان تحولاتها ليس توثيقاً ولا تاريخاً ولا تدقيقاً محسب، بل قيمته تبع من عمليته ونفعه في أن يشرح لنا ما يجري حتى نرى ما لم نكن نلاحظه من قبل، والمصوص التي تنجح في ذلك يمكن مقارنتها بالعمل الإبداع الذي يواجه بسالة ما وضعه دلتز سباين «معادة الإنتاج الميكانيكية للإبداع»^(١٣)، وعلى الرغم من أنه كان يتحدث عن العمل الفني وينتقد حركة الفن من أجل لمن وعلاقة ذلك بالسلطوية والعاشية ونزع القداسة عن الفنون التي تميز بها بفره وسحره، إلا أن ما كتبه يضيق على كتابات باومان وديفيد هارفي وريتشارد سيبت وسامكيا ساسن وأجامبين وغيرهم.

فكتابات باومان ليست إعادة إنتاج ميكانيكية للأفكار، فقد غدت كثير من الكتابات الأكاديمية والفكرية مجرد تكرار وإعادة تدوير لما قامه الآخرون، لكن كتاباته كاشفة ومهمة لأنها تبين لنا ملامح الوجود في زمن التحولات ودلالة السيولة وأثارها التي نعيشها كل يوم، وتساعدنا على الخروج من وهم المأساة الفردية إلى رحابة النظر الأوسع، وتعيننا على استعادة نوعي بفلسفة الزمن واقتران الوقت بالمنطق الحاكم والنظم الحاكمة، وهي أول خطوة للتفكير الجمعي في حلول مختلفة، وفي صيغ بومية وتاريخية للمقاومة.

لقد كتب باومان من قبل عن الفوضى الساء والنظام الهدام^(١٤)، وفي ظل تشاك الأزمة وتركيبها في هذه المرحلة التاريخي التي نعيشها ربما

Walter Benjamin, *The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction*, translated (١٣) by J.A. Underwood, Penguin Great Ideas (London: Penguin, 2008)

Zygmunt Bauman, «Urban Space Wars On Destructive Order and Creative Chaos» (١٤) *Citizenship Studies*, vol. 3, no. 2 (1999), pp. 173-185 < <http://dx.doi.org/10.1080/13621029908420708> >

تتنامى قدرة الإنسان على صياغة هويته في ظل - وربما تحت مظلة - الفوضى وعدم اليقين الدين تنتجهما الحداثة في طورها الحالي، ومعتاح الاجتهاد هما الفهم أولاً، حتى لا نكسر، من دون أن ننتبه، مطلق الطوفان ونتكاسل عن بناء سبينة الحياة.

لهنا نكتب، ومن أجل هذا سرجم، وساقش، ونمكر، ونعمل.

أجدد في الختام شكري للشبكة العربية للأبحاث والنشر لإنتاجها هذه السلسلة، ولمحررها أ أحمد عبد الجواد رايلة لجهده فيها، وأخيراً وليس آخراً للأستاذ الدكتور حجاج أبو جر الذي يترجم هذه السلسلة من كتابات بومدين بدقة وجدية نادرة.

وعلى الله قصد السبيل.

مدخل إلى مستنبت اللاحق

في العالم «المتقدم» على الأقل، وقعت تحولات جوهرية متداخلة، أو هي جارية في الوقت الراهن، وقد خلقت وضعاً جديداً، بل وغير مسوق، لظرف الحياة الفردية، بما يثير سلسلة من التحديات غير المعهودة.

وأما التحول الأول: فهو انتقال الحداثة من مرحلة «الصلابة» إلى مرحلة «السيولة»؛ فالأشكال الاجتماعية، بمعنى الأنسبة التي تحدد الاختيارات الفردية، والمؤسسات التي تضمن دوام العادات وأنماط السلوك لمقبول، لم تعد قادرة (ولا أمل بأن تكون قادرة) على الاحتفاظ شكلها زمنياً طويلاً؛ إنها تتحلل وتنصهر بسرعة تفوق الزمن اللازم لنشكّلها، وليس من المتوقع أن نعلم تلك الأشكال القائمة أو المرفقة بوقت كافٍ يساعدها على الانتقال إلى الحالة الصلبة، وليس بوسعها أن تصبح أطراً مرجعية لأفعال البشر والاستراتيجيات الاجتماعية طويلة المدى بسبب عمرها القصير؛ فعمرها أقصر من الزمن المطلوب لاستحداث استراتيجيات متسقة ومتناسكة، بل وأقصر مما يتطلبه تحقيق «مشروع حياة».

وأما التحول الثاني: فهو الانفصال، بل انطلاق المعلق بين كل من السلطة والسياسة، بعدما كان يُترقّع منهما، منذ نشأة الدولة الحديثة وحتى وقت قريب جداً، أن يعيشا معاً تحت سقف الأمة/الدولة «إلى أن يفرق الموت بينهما».

وفي هذا الزمن، ينتقل جانب كبير من سلطة الدولة الحديثة بعيداً إلى الفضاء العالمي (خارج إطار الدولة). وأما سياسة - بمعنى الفهره على

تحديد اتجاهات الفعل وأهدافه - فليست قادرة على الفعل العالمي؛ فهي تظل سياسة محلية كما كانت من قبل. وهكذا فإن غياب السيطرة السياسية يجعل القوى المنحرة الحديدية مصدرًا لحالة عميقة ومستعصية من اللابقيين، وأما غياب السبطة فيقرض الصلة بين المؤسسات السياسية ومبادراتها ومشروعاتها من ناحية وما يعانيه مواطنو الأمة/الدولة من مشكلات في حياتهم من ناحية أخرى، ولهذا السبب تتناقص قدرة المؤسسات السياسية للدولة على جذب اهتمام المواطنين. وهذا الوضع يحجر/يشجع أجهزة الدولة على ترك مهام متعددة كانت تضطلع بها في الماضي، أو على نقلها بعيداً لغيرها، أو كما يقول الساسة في هذا الزمر: «سأخذ القرارات على أدنى مستوى محلي ممكن، وأسند المهام لأبنية أخرى ما دون الدولة». وعليه، تحولت هذه المهام إلى ملعب ترتع فيه قوى السوق المعروفة بشدة ثقلها وسرعة تغيرها، أو تُركت للمبادرات والاهتمامات الشخصية الخاصة، أو الاثنان معاً

وأما التحول الثالث فهو الانسحاب التدريجي الدائم للدور الاجتماعي للدولة أو تقليص الضمان الجماعي لمعوم من الدولة ضد عجز الأفراد أو ضد المصائب، وهذا وضع يحجر الفعل الجمعي من كثير من سحره السابق. كما أنه يقوِّض الأسس الاجتماعية للضامن الاجتماعي. وهكذا فإن مفهوم «المجتمع» - بوصفه الرابطة الكلية التي تجمع أهل البلد في أرض الدولة السيادية - يبدو كلمة خوفاء إلى حد كبير؛ فالروابط الإنسانية الآمنة كانت حديرة باستثمار كبير ودائم للوقت والجهد، وكانت حديرة بالتضحية من أجلها بالمصالح الفردية المباشرة (أو ما يبدو مصالح فردية)، لكنها صارت هشة إلى حد كبير، ومؤقتة بكل تأكيد؛ فالمعانة الفردية من الأخطار الصادرة عن تقلبات أسواق العمل والسلع تمتع على الانقسام وتعززه، ولا تبحث على الوحدة ولا تعبرها، بل تُعَلِّي من قيمة المواقف التماسية، وتحط من قيمة التعاون والعمل الجماعي، ونحوّلها إلى مجرد حيل مؤقتة لا بد من تعليقها أو إنهاؤها بمجرد تحقيق المصلحة الفردية؛ ولذلك صار «المجتمع» إلى حد كبير أقرب إلى «الشبكة» منه إلى «البنية»، (وبالطبع أقرب إلى «الشبكة» منه إلى «رابطة كُلية» صلبة)؛ صار أقرب إلى مصفوفة من اتصالات وانفصالات مشتتة، ومصفوفة من تغيرات لانهائية في جوهرها.

وأما التحول الرابع: فهو انهيار التفكير والتخطيط والفعل طويل الأجل، واحتفاء أو إضعاف الأبنية الاجتماعية التي يمكن أن تترسخ فيها عمليات التفكير والتخطيط والفعل. وقد أفضى ذلك إلى تحول التاريخ السياسي وأنماط الحياة الفردية إلى سلسلة من مشروعات وحلقات قصيرة الأجل، وإلى مشروعات وحلقات لانهائية بالأساس من دون سلسلة مترابطة يمكن وصفها بدقة في إطار مفاهيم من قبيل «التطور»، و«النضج»، و«التدرج الوظيفي»، و«التقدم» (وجميعها مفاهيم توحى بسلسلة مترابطة تتمتع بمسار محدد). فالحياة المعككة للغاية تدفع إلى مسارات «أفقية» لا مسارات «رأسية»، وكل خطوة لا بد أن تكون استجابة لمجموعة مختلفة من العرص وتوزيعاً مختلفاً لاحتمالات، ومن ثم فهي تتطلب مجموعة مختلفة من المهارات وتديراً مختلفاً لمصادر القوة وهكذا فإن نجاح المصلي لا يربط بالضرورة احتمالية انتصارات المستقبل، ناهيك عن ضمانها، فلا بد من الاختبار الدائم للوسائل التي أثبتت نجاحها في الماضي، ولا بد من مراجعتها دائماً، فربما يثبت أنها غير نافعة أو أنها تأتي بنتائج عكسية ما أن تتغير الظروف. وربما يحظى النسيان السريع التام للمعلومات القديمة والعادات السالبة بأهمية في تحقيق النجاح تفوق كلاً من استدكار الخطوات الماضية وبناء الاستراتيجيات على أساس الخبرة الماضية.

وأما التحول الخامس: فيتعلق بمسؤولية حل المشكلات المعقدة التي أمرتها ظروف دائمة التعبير وشديدة التقلب؛ فهذه المسؤولية انتقلت إلى كاهل أفراد تتوقع منهم أن يكونوا «أحراراً في اختيارهم»، وأن يتحملوا تبعات اختيارهم كافة، فالمخاطر التي ينطوي عليها كل اختيار ربما تعمرها قوى تتجاوز فهم الفرد ومقدرته على الفعل، لكن الفرد هو الذي يدفع الثمن، فما من وصفت مضمونة تعين على اجتناب الأخطاء إذا أئمن المرء تعلمها والتم بها، وما من وصفت يمكن أن يلومها الفرد في حالة الفشل؛ فالفصيلة المشهود لها بخدمة مصلحة الفرد ليست «الامتثال» للقواعد (وهي نادرة، ومتناقضة غالباً)، بل «المرونة»، بمعنى الاستعداد لتغيير التكتيكات والأساليب بإشعار قصير، والاستعداد للتخلي عن الالتزامات والولاءات من دون ندم، واعتماد العرص في حينها لا اتباع الأوليات الثابتة.

آن الأوان أن ننساءل عن الكيفية التي تُعبر بها هذه التحولات نطاق

التحديات التي يواجهها الناس في حياتهم نفسها، ومن ثم الكيفية التي تؤثر بها في طريقة حياتهم. والكتاب الذي بين أيدينا هو محاولة لمناقشة هذا السؤال، إنه إثارة للسؤال، وليس الإجابة عنه، ناهيك عن الادعاء بتقديم إجابات شافية، فكتب هذا لكتاب يؤمن بأن الإجابات ستكون قاطعة، ومتحيزة، ومضللة على الأرجح، فالأثر العام لتلك التحولات التي ذكرناها هو ضرورة العمل، وتخطيط الأفعال، وحساب المكاسب والخسائر المتوقعة، وتقييم نتائجها في ظروف تنسم باللايقين المزمّن. وأفضل ما حاول الكاتب أن يفعله، وشعر أنه مُحَوَّل بأن يفعله، هو استكشاف أسباب هذا اللايقين، وربما الكشف عن العوائق التي تحول دون فهم هذه الأسباب، وأيضاً استطلاع قنرنا على التصدي (الفردى والجمعى) للتحدي، ألا وهو محاولة السيطرة عليها.

الفصل الأول

الحياة الحديثة السائلة ومخاوفها

«إذا أردت السلام فعليك بالعدل»، هكذا قال الحكماء في سالف الزمان؛ والحكمة بعكس المعرفة لا تشيخ.

في هذا الزمن، يعترض غياب العدل سبيل السلام كما اعترضه منذ قرنين من الزمان، فلم يتغير شيء، كل ما هنالك أن «العدل» في هذا الزمن بخلاف الأزمنة القديمة صار قضية عالمية تخضع في قياسها وتقييمها أيضاً إلى مقارنات عالمية، وهذا يعود إلى سببين:

أولاً، في كوكب يزخر شبكات متداخلة من الصرق السريعة لانتقال المعلومات، لا يمكن لأي شيء يحدث، في أي جزء من الكوكب، أن يبقى، في الواقع أو في الإمكان على الأقل، «فضاءً خارجياً» فكرياً؛ فما من فراغات ولا مجاهل في الخريطة المعرفية، وما من أراضٍ مجهولة أو أناس مجهولين، بل إن الكرب الذي يعانيه الناس في الأماكن النائية وطرق الحياة العربية التي يعيشونها، وكذلك اسدخ الذي يغمس فيه الشر في أماكن أخرى بعيدة وطرق الحياة الغربية التي يعيشونها، تعرضهما الصور الإلكترونية، وبوضوحهما لنا بشكل حيٍّ مؤلم، محجلٍ أو مُحْزٍ، مثل الكرب أو البذخ الظاهر الذي يحيا فيه الشر القريبون منا في أثناء تجولنا اليومي في شوارع المدينة؛ فلا تقتصر أشكال الظلم التي تُصاغ في مقابلها نماذج العدالة على مناطق الحيرة المباشرة، ولا يحددها «احرامان النسبي»، أو «التفاوت النسبي للأجور» من خلال المقارنة بما لدى جيران البيت أو بما لدى الآخرين في المنزل الاجتماعي نفسها.

ثانياً: في كوكب مفتوح على الانتقال الحر لكل من رأس المال والسلع، نجد أن ما يحدث في مكان ما يؤثر في الطريقة التي يعيش بها

الناس في المناطق الأخرى كافة، وفي الطريقة التي يأملون أن يعيشوا بها أو يتوقعون أن يعيشوا بها؛ فما من شيء يحدث في جزر معزلة، أو لا يمكن أن يظل يحدث في جزر معزلة زمناً طويلاً من دون تأثير ولا تأثير؛ وما من سعادة في مكان ما بريئة من شقاء في مكان آخر وقد أوجز ميلان كونديرا ذلك عندما قال إن وحدة البشرية التي حققتها العولمة تعني بالأساس أنه «لم يعد هناك مكان للهروب إليه»^(١).

أوضح جاك أتالي^(٢) أن نصف التجارة العالمية وأكثر من نصف الاستثمار العالمي يقدر منه اثنتان وعشرون دولة يعيش في كنفها ما لا يزيد على ١٤ بالمئة من سكان العالم، بينما تحصل أقرت تسع وأربعين دولة يسكنها ١١ بالمئة من سكان العالم على ما لا يزيد على نصف بالمئة من الناتج العالمي، وهو ما يساوي الدخل الكلي لأكثر ثلاثة رجال ثراء في العالم، في حين يبقى سبعون بالمئة من الثروة الكلية للكوكب في حوزة ١٪ من سكان الكوكب، وما من ضوابط قادرة على صدّ هذا الاستقطاب الجارف، بل إنه يزداد ولا يشر بخير.

إن الضغوط من أجل اختراق لحدود وتفكيكها باسم «العولمة» أدت دورها مع بعض الاستثناءات المتلاشية بسرعة؛ ففي هذا الزمن صدرت جميع المجتمعات مفتوحة على أكمل وجه، مادياً وفكرياً، وما عليك إلا أن تجمع هذا الامتياز الفكري وذاك الامتياز المادي لتدرك سبب رفض الظلم الذي يصاحب وقوع أي جرح، أو حرمان سببي، أو تراج؛ إنه رفض لظلم الرُكَب، ظلم يصرح من أحس رفضه، ولكنه في المقام الأول يُلرم الصحايا بالتأثر لمطامهم.

لقد اكتسب «انفتاح» المجتمع اهتماماً جديداً لم يحلم به كارل بوبر الذي سك مصطلح «المجتمع المفتوح»، فما زال هذا الانفتاح يشير إلى مجتمع يقر بصراحة بعدم اكتماله، ومن ثم يحرص بشدة على رعاية إمكاناته التي لم يعرفها بحذسه إلى الآن، ماهيك عن إمكاناته التي استكشمتها بالفعل؛ لكنه يشير أيضاً إلى مجتمع يعجز عجزاً غير مسوق عن تقرير مساره شيء.

Milan Kundera, *L'Art du roman* (Paris: Gallimard, 1986)

(١)

Jacques Attali, *La Voie humaine* (Paris: Fayard, 2004)

(٢)

من البقين، وعن حماية المسار المختار بمجرد اختياره، فكان «الانفتاح» ندياً ثمياً وهشاً لعملية جريئة ومقلقة من تركيد الذات، لكنه في هذا الزمن يرتبط في أغلب الأحيان بقدر محتوم، بسبب الآثار العشوائية غير المتوقعة لما يُسمى «العولمة السلبية»، وهي عولمة انتقائية للتجارة ورأس المال، والمراقبة والمعلومات، والعنف والأسلحة، والجريمة والإرهاب، في إجماع تام على احتقار مبدأ سيادة الأرض، وعدم احترام أية حدود للدولة، فالمجتمع «المفتوح» هو مجتمع مفتوح لضربات «القدر».

فإذا كانت فكرة «المجتمع المفتوح» ترمز في أصلها إلى تقرير المصير لمجتمع حر يرمي انفتاحه، فإنها في هذا الزمن تعني تجربة مفزعة لأساس يعانق من التبعية والعجز واليأس، أناس يواجهون قوى لا يسيطرون عليها ولا يفهمونها تماماً، بل ويُسحقون من جانبيها، إنهم أناس يفزعهم عجزهم عن الدفاع عن أنفسهم، وينشغلون تماماً بالإغلاق المحكم لحدودهم، وبأمن الأفراد الذين يعيشون داخلها، مع أن عمليات الإغلاق المحكم لحدودهم وتأمين الحياة داخلها ليس لها تأثير ملموس، ويبدو أنها ستظل على هذا الحال ما دام الكوكب يخضع إلى العولمة السلبية وحدها؛ ففي كوكب تحكمه العولمة السلبية، لا سبيل إلى تحقيق الأمن، ناهيك عن ضمانه، داخل بلد واحد أو في مجموعة منتقاة من البلدان، إذا اعتمدت على وسائلها الخاصة وحدها، ولا سبيل إلى تحقيق الأمن في انفصال عن بقية العالم.

وهكذا لا سبيل إلى تحقيق العدالة ولا ضمانها بأعسارها الشرط الأساسي للسلام الدائم، فانفتاح المجموعات بعمل لعولمة السلبية هو نفسه السبب الرئيس للظلم، ومن ثم فهو بطريقة غير مباشرة السبب الرئيس للصراع والعنف، «فبينما تنعم لنخبة التي نعتلي القمم بحرية الانتقال إلى عوالم متخيلة، سقط الفقراء في مستنقع الجريمة وانفوضى»^(٣). وأما أفعال حكومة الولايات المتحدة وولاياتها التابعة التي تتخفى تحت مسميات «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، و«منظمة التجارة العالمية»، فقد جلست معها «آثاراً جانبية خطيرة»^(٤) «القرميّة، والتعصب الديني، والعاشية،

Arundhati Roy, "L'Empire n'est pas invulnérable," *Manière de Voir*, no 73 (Juin-Juillet (٣) 2004), pp. 63-66.

و لإرهاب بالطبع، وهي آثار تتقدم خطوة بخطوة مع تقدم العولمة الليبرالية».

«أسواق بلا حدود»، هي وصمة للظلم، والخلل العالمي، الحديد الذي انعكست فيه الصيغة الشهيرة لكارل فون كلاوسنبش، بحيث صارت السياسة استمراراً للحرب بطرق مختلفة؛ فتحرير السوق الذي يؤدي إلى غياب القانون، والعنف المسلح، يتلذذ الواحد منهما الآخر، ويعزز الواحد منهما الآخر. ويشعل الواحد منهما الآخر، أو كما قال الحكماء لقديماً. «عندما نتحدث الأسلحة بصمت القوانين»

لقد قال دونالد رامسفيلد قبل إرسال القوات العسكرية إلى العراق: «إننا سنكسب الحرب عندما يشعر الأمريكيون بالأمان من جديد»^(٤)، وأحد جورج بوش يردد تلك الرسالة يوماً بعد يوم، ولكن إرسال القوات العسكرية إلى العراق زاد من معدلات الخوف من عدم الأمن في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان زيادة غير مسبوقة

وكما كان متوقعاً، لم يكن فقدان الشعور بالأمن هو الخسارة الجانبية الوحيدة للحرب؛ إذ لقيت الحريات الشخصية والديمقراطية المصير نفسه بسرعة. ولنتشهد هنا بعبء تحليلية لألكسندر هاملتون:

«إن التدمير العنيف للحياة والممتلكات في وقت الحرب، والحد المستمر للملازم لحاله لخطر المستمر، كل ذلك يجبر الأمم الأكثر ارتباطاً بالبحرية على اللجوء، من أجل الهدوء والأمن، إلى مؤسسات لها نزوع نحو تدمير الحقوق السياسية والمدنية، فهي تبدي في نهاية المطاف استعداداً للقبول بحرية أقل من أجل مريد من الأمان.»^(٥) تلك البوءة تتحقق في هذا الزمن.

هنا أن يحل الخوف بالعالم الإنساني، فإنه يكتسب قوته الذاتية الدافعة،

(٤) مقتبس من

Matthew J. Morgan, "The Garrison State Revisited: Civil-military Implications of Terrorism and Security," *Contemporary Politics*, vol. 10, no. 1 (March 2004), pp. 5-19

(٥) انظر

Alexander Hamilton, "The Consequences of Hostilities between States," in Clinton Rossiter, ed., *The Federalist Papers* introduction and notes by Charles R. Kesler (New York: New American Library, 2003),

ولا يتطلب منطق نظوره اهتماماً يُذكر، وقلما يحتاج لأي استثمار. صافي حتى ينمو وينتشر، بل لا يمكن إيقافه؛ والخوف من الخطر ليس الطامة الكبرى، بل امتداده وتحوّله^(٦)، ولبحية الاجتماعية تنغير عندما يعيش الناس خلف الأسوار، ويتأجرون الثراس، ويمودون سيارات مصفحة، ويحملون الأسلحة، ويحصرود دورات تدريبية في فنون القتال؛ ونكمن المشكلة في أن هذه الاحتياطات تعيد تأكيد الشعور بالخلل، بل إنها تساعد على توليد هذا الشعور.

وهكذا تدفعنا المخاوف إلى القيام بفعل دفاعي، وعند القيام به فإنه يحوّل الخوف إلى وجود مباشر ملموس، فاستجاباتنا هي التي تعيد صياغة الهواجس المخففة باعتدائها واقعاً يوماً بجسد كلمة الخوف المحرد، فلقد استقر الحوف الآن بالداخل، وهو يتسرب إلى أشطتنا اليومية المعتادة، وقلما يحتاج إلى مثيرات أخرى من الخارج، فالأفعال التي يولدها يوماً بعد يوم نمدّه بكل الدافعية والطاقة التي يحتاجها لإعادة توليد نفسه. وربما يكون التوليد الدني لغاخ لخوف والأفعال المنبئة من الخوف هو أهم الآليات المتنافسة على الاقتراب من النموذج المثالي للآلة الخيالية التي لا تتوقف أدأ ما أن تبدأ حركتها.

ويبدو الأمر كما لو أن محاولاً صارت تستمد نقاءها واستمراريتها من داخلها، كما لو أنها تستمد قوتها الدافعة من داخلها، بحث بمكها أن تستمر في الازدياد بالاعتماد على مواردها الخاصة وحده. تلك الكفاية الذاتية الطاهرية هي بالطبع مجرد سراب، كم كان الحال مع غيرها من الآليات العديدة التي يدعي معجزه الحركة الدائمة المستمد بقوتها الدافعة واستمراريتها من داخلها. وقع الأمر أن دورة الحوف، ودورة الأفعال التي يُملئها الخوف، لن تدور في سلاسة، ولن تستمر في زيادة سرعتها لولا استمرارها في استمداد طاقتها من الهرات الوجودية.

إن حضور تلك الهزات لبس شيئاً حديداً في حده، فالهزات الوحودية لازمت البشرية عبر تاريخها، ولم توفر الستات الاجتماعية التي حرت فيها

David L. Altheide, "Mass Media, Crime, and the Discourse of Fear," *Hedgehog Review* (٢) vol. 5 no. 3 (Fall 2003), pp 9-25

أنشطة الحياة البشرية حماية أكيدة من ضربات «القدر» (وهي تسمى كذلك لتمييزها من لشدائد والمحن التي يوسع البشر اجتنابها، وهذه التسمية لا تهدف إلى توضيح الطبيعة الخاصة لتلك الضربات بقدر ما تهدف إلى بيان الاعتراف بعدم قدرة الشر على التبوّ بها، ناهيك عن معها أو تحجيمها)؛ فالقدر، وفق تعريفه، يضرب من دون تحذير، ولا يبالي بما قد يفعله ضحاياه أو بما قد يحجمون عن فعله من أجل الهروب من ضرباته، إن «القدر» يرمز إلى الجهل والعجز البشري، وترجع قوته الرهيبة إلى ما يعتري ضحاياه من ضعف ووهر، «ففي غياب الاطمئنان الوجودي، صرنا نفع بالعيش في أمان أو التظاهر بالعيش في أمان»، هكذا قال محورو مجلة هيدجهوغ ريفيو (Hedgehog Review) في تقديمهم لعدد خاص عن الخوف^(٧).

إن الأرض التي يُمتصر أن يقف عليها مستقبلنا هي أرض رخوة بكل تأكيد، ساماً مثل وظائفنا والشركات التي نعرصها، ومثل شركاء حياتنا وشبكات أصدقائنا، ومثل مكائنا في المجتمع ككل، وما يصاحبها من احترام للذات وثقة بالنفس. فقد تحوّلت فكرة «التقدم» إلى واقع مرير وجبرية متطرفة، بعدما كانت أبرز تجليات التفاؤل والأمل الكبير بتحقيق لسعادة الدائمة للجميع؛ فصارت ترمز إلى تهديد دائم وحتمي لا يبشّر بالراحة ولا السكينة، بل يندر دلشدة والمشقة الدائمتين، ويمنع أية لحظة لراحة، مثل لعبة الكراسي الموسيقية التي تؤدي الغفلة اللحظية فيها إلى هزيمة محققة واستبعاد نهائي. فلم تعد فكرة «التقدم» توحى بالآمال الكبرى والأحلام الجميلة، بل صارت تشير إلى معاناة من لأرق وكوابيس الخوف من «التخلف عن ركب السائرين»، أو فقدان القطار، أو لسقوط من ناهضة مركبه تسير بسرعة فائقة.

إننا عاجزون عن حفص السرعة المذهلة التي يسير بها التعبير، بل إننا عاجزون عن استقرار مسار التغيير والسيطرة عليه، ولذا فإننا نركّز على أمور يمكن التأثير فيها، أو يعتقد أنه يمكن التأثير فيها، أو نظن أنه يمكن التأثير فيها؛ فحاول حساب المخاطر التي قد نعرض لها نحن أو أقرب أساس إلينا وأعزهم علينا، تلك المخاطر الغامضة التي يحميها العالم المبهم ومستقبله

الغامض، وهكذا تشغل بتحديد «العلامات اسبح للسرحان»، و«الأعراض الحسنة للاكتئاب». أو يهتك في طرد الروح الشريرة التي يمثلها كل من ضغط الدم المرتفع، وزيادة نسبة الكوليسترول، والتورم، والسمة. إننا بحث عن أهداف بديلة حتى نُفرِّغ فيها فائض اخوف لذي لا يجد مافذ طبيعية، ونجد هذه البدائل المؤقتة في اجتناب التدخين والسمة والوجبات لسريعة والاتصال الجنسي غير الآمن أو التعرض للشمس. وبوسع أهل الاستطاعة أن يحصنوا أنفسهم من الأخطار الظاهرة والخفية كافة، القائمة و لمتوقعة، المألوفة وغير المألوفة، المتفرقة ومنتشرة في كل مكان، وذلك بحبس أنفسهم وراء الأسوار، ونشر كاميرات مراقبة على مشارف أحيائهم السكنية، واستئجار حُرّاس مسلحين، وقيادة الآليات المصفحة (مثل السيارة متعددة الأغراض المعروفة اختصاراً باسم "SUV")، وارتداء الألبسة المصفحة (مثل الأحذية المبرودة تتعال ضخمة)، والتدرب على فنون القتال؛ ولكن «المشكلة»، كما يصفها ديفيد ألتايد: «تكمن في أنّ هذه الأعمال تؤكد شعوراً باضطراب يتركه سلوكنا، وتساعد على تولّد الشعور به»، فكلّ قفل إضافي نضعه على باب لدخول سبب الشائعات المتواوية عن المجرمين الغريباء الهائجين، وكل تعديل للنظام العدائي سبب الحالات المتواوية من «الذعر من الطعام»، يجعل لعالم أكثر إثارة للهلج، وقد يريد الناس تحفزاً للدفاع والاحتراس، وهذا يريد للأسف من المقدرة التوليدية الذاتية للخوف.

فما أكثر الأموال التي يمكن أن يُبلّغها الشعور بالخوف وعدم الأمان، فها هو ستيفن جراهام يؤكد أن «شركات الدعاية والإعلان تستغل عن عمد المحاوف المنتشرة من شبح لإرهاب من أجل زيادة مبيعاتها من المركبات المصفحة متعددة الأغراض المبرحة للدعاية والمعروفة باسم "SUV"»^(٨) إن تلك الوحوش المملّهمة لمتنزيين تسمى كدياً وتضليلاً «المركبات الرياضية متعددة الأغراض»، وقد حققت ٤٥ في المئة من مبيعات السيارات في ابولايات المتحدة، ودخلت الحياة الحضريّة باعتبرها «أعمدة دفاعية».

Stephen Graham, "Postmodern City Towards an Urban Geopolitics," *City* vol. 8, no. 2 (A) (2004) pp. 165-196.

إن المركبة المصمّعة تدلّ على الأمان، مثل المساكن المحصّنة التي تُقاد فيها، وهي تظهر في الإعلانات باعتبارها من الحياة الحضّرية لخارجية المتقلّبة والمحفوظة بالمخاطر، ويبدو أن هذه المركبة تحفّف من حدة الخوف الذي تشعر به الطبقات المتوسطة الحضّرية عندما تتنقل في مدينة «أرض الوطن»، أو عندما تقف في إشارات المرور وأوقات الزحام.

إن رأس مال الخوف مثل الأموال السائلة الجاهزة للاستثمار في أي شيء، يمكن أن يحقق أي ربح، سواء أكان تحاريّاً أو سياسيّاً، فالسلامة الشخصية صارت منعذ بيع رئيس، بل وربما منعذ البيع الرئيس لكل استراتيجيات التسويق، واحتُزل «القانون والظلم» على نطاق واسع في لوعده بتأمين السلامة الشخصية، وصار منعذ بيع رئيس، بل وربما منعذ البيع الرئيس في الخطابات السياسية والحملات الانتخابية، وصار عرض الأخطار المهدّدة للسلامة لشخصية مبرز رئيسة، بل وربما لميزة الرئيسة في حروب تصنيف جودة وسائل الإعلام وترتيبها (مما يزيد من نجاحات تسويق رأس مال الخوف والاستخدامات السياسية له). ويرى راي سرريت أن العالم كما نراه على شاشة التلفزيون، يشبه «المواطنين/القطيع» الذين تجري حمايتهم من «المجرمين/الذئاب» بفضل «كلاب القطيع/الشرطة»^(٩).

ربما يكون انفصال أفعال الخوف عن الهزات الوجودية هو أمر سمة تميز الصور الراهمة للمخاوف التي كانت مألوفة في كافة الأنماط الحياتية الماضية للوجود الإنساني، وهذا يعني إزاحة الخوف من نسيج الوضع الإنساني الذي يولد فيه «القدر» إلى أمور حياتية منمصلة في أغلبها عن السبب الحقيقي للقلق؛ فمهما بُذل من جهد ليس من المتوقع أن يُحيد هذا الجهد سبب لقلق أو أن يمنع، بل يعجز عن تخفيف القلق مهما بلغ من جدية وبراعة، ولهذا السبب تدور اندائرة المفرغة للخوف والأفعال المبعثة من الخوف من دون أن تفقد شيئاً من قوتها الدافعة، ولكن أيضاً من دون أن تقترب من هدفها.

ولنعبر هنا صراحةً عما كما نعبّر عنه ضمناً؛ فالاندائرة المفرغة التي

Ray Surette Media, Crime and Criminal Justice Images Realities and Policies (Pacific (٩) Grove, CA: Brooks/Cole Publishing Co., 1992), p. 43

نتحدث عنها أزيحت/ تحولت من مجال الأمان (الثقة بالنفس والطمأنينة أو غيابهما) إلى ساحة السلامة (الحماية من التهديدات التي تمس الفرد وممتلكاته أو التعرض لتلك التهديدات)

فأنت الساحة الأولى فإنها تُحرّد يوماً بعد يوم من لحماية المؤسسة التي ندعمها الدولة وتعررها، ومن ثم فقد صارت عُرضة لتقلبات السوق، وتحولت بذلك إلى ملعب للقوى العولمية البعيدة من نطاق السيطرة السياسية، ومن قدرة المضررين على الاستجابة الكافية لها، ناهيك عن المقاومة الفعالة بصرياتها؛ فسياسات الضمان الاجتماعي صد لمصائب الفردية في إطار ما عرفناه جميعاً باسم دولة (الرفاه) الاجتماعية أخذت تتراجع كلياً أو جزئياً، وتقلص إلى ما دون المستوى الذي يمكنها من تحقيق الشعور بالأمن والمحافظة عليه، وكذلك تحقيق الثقة بالنفس لدى الأفراد والمحافظة عليها. وأما ما نقى من لمؤسسات القائمة التي تجسد الوعد الأصلي، فلم تعد تبحث على الأمل، ولا الثقة، بأنها ستحمو من جولات التعجيز الحديد لوشيك.

مع التفكير المتزايد للدفاعات التي شيدتها الدولة وحمتها من الهزات الوحودية، ومع التعجيز المتزايد لكيانات الدفاع الجمعي، مثل الاتحادات العمالية وغيرها من وسائل التفاوض الجمعي، سبب الصغوظ الناجمة من مناسفة السوق التي تقوّض تماسك الضعفاء، يصبح الفرد هو المسؤول وحده عن البحث عن حلول فردية لمشكلات اجتماعية وإيجاد هذه الحلول وتطبيقها؛ وهو وحده المسؤول عن تحربة كل ذلك من خلال أفعال فردية مفردة، وهو يفعل كل ذلك بأدوات وموارد غير كافية بكل وصرح

إن الرسائل لموجهة من مواقع السلطة السياسية إلى القادرين والعاجزين على السواء تحض على «مزيد من المرونة» باعتارها العلاج الوحيد لعدم الأمن الأليم، وهي بذلك ترسم أفقاً ينلزم بمزيد من اللابمين، ويميز من خصخصة المشكلات، ويسريد من الشعور بالوحدة والعجز؛ إنها تعوق إمكانية الأمن الوجودي الذي يقوم على الأسس الجمعية، ولا تحض على أفعال النظامين، بل تبحث على الاهتمام بابقاء الفردي وفق مبدأ «نفسى نفسى»، في عالم بلع من التشظي والتشرذم متناه حتى صار شديد القلب وسريع التعير

إد اسحاب الدولة من المهمة التي استمدت منها شرعيتها في معظم القرن العشرين يشير مر جديد قضية الشرعية، فلا يمكن في هذا الزمن بناء إجماع جديد للمواطنة («الوطنية الدستورية» بالمعنى الذي حدده يورجن هابرماس) بالطريقة التي اعتاد أن يُبنى بها مذ عهد قريب، أي عبر صمدان الحماية الدستورية ضد نقببات السوق المعروفة بتدمير المكانات لاحتماية وتقويض حقوق الاحترام الاجتماعي والكرامة لشخصية؛ سلامة الكيان السياسي في أكثر صوره شوعاً (الأمة/الدولة) صارت في موقف عصب، وثمة حاجة ملحة إلى شرعية بديلة.

فلا غرابة أن البحث في هذا الزمن عن شرعية بديلة وصيغة سياسية مختلفة لفكره المواطنة يدور حول وعد الدولة بحماية موطنها من الأخطار التي تهدد سلامتهم الشخصية، وهذا نوازي شح الامتهان الاجتماعي الذي أقسمت الدولة لاجتماعية أن تحمي مواطنيها مه في الصبغة السياسية المعروفة باسم «دولة السلامة الشخصية»، ليحل محله تهديدات شخص مدمن للاستغلال الجنسي للأطفال، أو تهديدات سفاح، أو شحاح لحوح، أو سارق، أو مُلاحق متطفل، أو صانع للمواد السامة، أو إرهابي؛ أو كل هذه التهديدات مجتمعة في صورة مهاجر غير شرعي تتعهد الدولة الحديثة في هذا الزمن بأن تحمي رعاياها مه.

في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٤، أذاعت قناة سي بي سي ٢ سلسلة وثائقه تحت عنوان «سقطه الكوايس: نشأة سياسه لخوف»^(١٠)، وكان آدم كيرتنس هو كاتبها ومخرجها، وهو أحد أعظم مخرجي البرامج التليمزيونية الجادة في بريطانيا، وأوضح كيرتنس أن الإرهاب العولمي هو بلا شك خطر واقعي لبعاية يُعاد إنتاجه باستمرار داخل «أرض مهجورة» في البرية العولمية، لكن حرراً كبيراً من بهديه المعل من الجهات الرسمية «إنما هو وهم يبالغ فيه لسانة ويضخمونه، إنه وهمٌ مظلم انتشر من دون تمحيص عبر حكومات العالم والأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام الدولية». وليس من الصعب نتبع الأسباب التي أدت إلى الانتشار السريع الكبير لجحاح ذلك الوهم، «ففي عصر فقدت فيه الأفكار الكبرى مصداقيتها، يصير الخوف من

Andy Beckett, "The Making of the Terror Myth" *Guardian* G2, 15/10/2004, pp. 2-3. (١٠)

شبح العدو هو كل ما تبقى للساسة حتى يحافظوا على سلطتهم».

فما أكثر دلائل التحول الكامن في تأسيس الشرعية والانتقال إلى الدولة الراعية للسلامة الشخصية، وهي دلائل يمكن تحديدها جيداً قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حتى وإن كان الساسة قد احتاجوا فيما يبدو إلى إعادة إنتاج صدمة الأبراج المتساقطة في مانهاتن بالتصوير البطيء لشهور متتابعة على ملايين الشاشات الليفزيونية حتى يمكن الناس من فهم تلك الأخبار تدريجياً واستيعابها، وحتى يتمكن الساسة من استغلال القلق الوجودي في خدمة الدباجات السياسية الجديدة. فالمعركة لرئاسية بين حاك شبراك وليوبيل جوسيان في فرنسا تدنت إلى مستوى المزاد العلني، إذ تسابق الرعيان المتنافسان على المزايدة في الوعود بمزيد من الصرامة في الحرب ضد الجريمة، وبمزيد من تشريعات أكثر صرامة وقسوة، وعقوبات أكثر براعة وإبداعاً للأحداث أو البالغين الخارجين عن القانون، والعرباء في عقر الدر». وعندما استخدم جورج بوش الصرامة في «الحرب على الإرهاب» في معركته لصيد التحدي الذي يمثلته منافسه، وعندما حاول الزعيم البريطاني للمعارضة أن يشير فلقى حكومة «العمل للحديد» بصب القلق الوجودي الواسع الناجم عن تحرير أسواق العمل على التهديدات التي تمثلها جماعات العجر المتقلبة والمهاجرين المشردين، ساعتها كانت بذور الخوف التي بذراها قد تلفتها أرض جاهزة تدماً لإسالتها.

فليس من قبيل المصادفة أن ظهرت أشد أشكال «الذعر الأمي»، وأشد التحذيرات من تصاعد معدلات الجريمة، وصاحب ذلك تدابير حكومية صارمة مستعجلة للقوة، وتضع ذلك، على سبيل المثال، في ازدياد سريع لأعداد المساجين («الدولة السجانة» حلت محل الدولة الاجتماعية)^(١١)، وذلك منذ عقد الستينيات من القرن العشرين في البلدان الأقل تقدماً من حيث الخدمات الاجتماعية (مثل: أسبانيا، والبرتغال، واليونان)، وفي البلدان التي انخفضت فيها الخدمات الاجتماعية انخفاضاً حاداً (مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى). وليس هناك دراسة حتى عام ٢٠٠٠

(١١) انظر.



توضح علاقة طردية مهمة بين صرامة السياسة العقابية ومعدلات الجريمة، وإن كانت أغلب الدراسات قد اكتشفت علاقة عكسية قوية بين «التركيز على السجون» من جهة، و«معدل الخدمات الاجتماعية المستقلة عن السوق» والنسبة المئوية المخصصة لتلك الخدمات من الناتج المحلي الكلي» من جهة أخرى.

خلاصة القول إن التركيز الجديد على الجريمة وعلى الأخطار المهددة لسلامة أحساد الأفراد وممتلكاتهم أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً «بحالة من فقدان الاستقرار»، وأنه يتبع بدقة وتيرة التحرر الاقتصادي من القيود، وتيرة صعود المسؤولية الذاتية الفردية وتراجع التكامل الاجتماعي.

يعلق آدم كيرتس على الانشغال المتزايد بالسلامة الشخصية للجسد قائلاً: «لا توجد وحوش مرعبة جديدة، بل يوجد استمرار لداء الخوف». فالخوف موجود، وهو يتسرب إلى الوجود الإنساني اليومي بينما يتوغل الاقتصاد الحر في أساساته، وتتداعى الحصون الدفاعية للمجتمع المدني؛ فالخوف موحود، ويبدو أن وقفه لا تنتهي، بل هناك حرص على زيادتها من أجل إعادة ساء رأس المال السياسي المستنزف، كما أن الاعتماد على هذه الوفرة هو إغراء يصعب على كثير من الساسة مقاومته. واقع الأمر أن استغلال رأس مال لخوف أمر ثابت تماماً، بل هو تقليد يعود إلى السنوات الأولى للهجوم الليبرالي الجديد على الدولة الاجتماعية.

قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر برمس طويل، ظهر هذا الإغراء وجرى احتباره واغتنام فوائده الكثيرة؛ ففي دراسة جاءت تحت عنوان بليغ دقيق (الإرهابي، صديق سلطة الدولة)^(١٢)، يكشف فيكتور حروتوفيتش عن الطرق التي ستغلب بها حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين الانتهاكات الإرهابية التي ارتكبتها جماعة لجيش لأحمر، ففي عام ١٩٧٦، كانت نسبة المواطنين الألمان

(١٢) انظر

Victor Grotowicz, *Terrorism in Western Europe In the Name of the Nation and the Good Cause* (Warsaw: PWN, 2000).

الدين كانوا يعتبرون السلامة الشخصية قضية سياسية كبرى لا تتجاوز سعة
بالمئة، لكن بعد ذلك بعامين كانت أغلبية معتبرة من الألمان تنظر إلى
السلامة الشخصية باعتبارها أهم من مكافحة البطالة والتضخم؛ فعلى مدار
عامين، شاهدت الأمة الألمانية على شاشات التلفزيون اللقطات التي تصور
مآثر قوات الانتشار السريع والجهات الأمنية السرية، وأصغت إلى المزادات
الحريثة للسلامة، وما يعلنون به من إجراءات أكثر صرامة في الحرب الشاملة
ضد الإرهابيين. كما وجد فكتور هروتوفيتش أد الروح الليبرالية التي
لازمت الدستور لألماني بتأكيدا الأصيل على الحريات الفردية حل محلها
حلبة سلطوية الدولة البغيضة، وأن هلموت شبيت أعلن عن شكره للمحامين
لامتناعهم عن احتبار مدى التزام قرارات البرلمان الجديدة بالقانون
الدستوري، وأن التشريع الحديد كان في صالح الإرهابيين، فهو يعرر من
ظهورهم لعام، ومكانتهم بطريقة غير مباشرة، بما يفوق الحدود التي يمكن
أن نتصور أنه باستطاعتهم الوصول إليها بمفردهم. واقع الأمر، ووفق ما
توصل إليه الباحثون، تزيد ردود الفعل لعنفه لقوى القانون والنظام من شعبية
الإرهابيين بشكل كبير؛ وعليه، فإن الوظيفة الواضحة للسياسات الجديدة
الصارمة في ظاهرها (القضاء على التهديد الإرهابي) هي، في واقع الأمر،
وظيفة ثانوية لوظيفتها المستترة، إنها محاولة لتحويل أسس سلطة الدولة من
محال ليس بوسعها، وليس من شأنها، أن تسيطر عليه سيطرة فعالة، إلى
محال آخر يمكن فيه استعراض سلطتها وعزمها على الفعل استعراضاً مهيباً،
وإلى التصديق والاستحسان العام الإجماعي تقريباً. فأكثر نتائج الحملة ضد
الإرهاب وضوحاً تتمثل في زيادة سريعة في معدل لخوف الذي يتسرب إلى
المجتمع بأسره. وأما الإرهابيون، باعتبارهم الهدف المعلن للحملة، فقد
اقتربوا من هدفهم، وهو تمويض الميم الدعمة للديمقراطية و احترام حقوق
الإنسان، بما يفوق ما كان يمكنهم أن يحلموا به، بل إن انهيار جماعة
لجيش الأحمر، واحتفاءها من الحية الألمانية، لم يكن نتيجة للأفعال
البوليسية القمعية، بل بسبب الظروف الاجتماعية المتغيرة التي لم تعد أرضاً
خاصة لممارسات الإرهابيين ورؤاهم للعالم.

وهذا الأمر يطبق تماماً على القصة المحزنة للإرهاب في أيرلندا، فقد
سمد هذا الإرهاب بقاءه وتأيبده المرايدين من الاستجابة العسكرية لعنفه
لتي أبداها البريطانيون، ويمكن أن نعرى الانهيار النهائي بهذا الإرهاب إلى

الممحرة الاقتصادية الإيرلندية، وإلى طاهرة على شاكلة «تأكل المعدن»، لا إلى أي شيء آخر فعله الجيش البريطاني أو كان قادراً على فعله

لم يتغير هذا الوضع كثيراً إلى الآن، فأحدث تجربة توضح أن القاعدة الراسخة تؤكد الفضل الدريع، بل والأثر العكسي الواضح، للعمل العسكري ضد الأشكال الحديثة للإرهاب، «فرغم ما يُسمى باسم الحرب على الإرهاب... يبدو أن تنظيم القاعدة قد أصبح أكثر فاعلية عما كان عليه قبل عامين من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر»^(١٣). بل إن آدم كيرنس يذهب إلى أن تنظيم القاعدة يصعب تصور وجوده إلا باعتباره فكرة غامضة وفضفاضة تتعلق «بتطهير عالم فاسد عن طريق العنف الديني»، بل ولم تكن مُسماة «حتى عام ٢٠٠١، عندما قررت الحكومة الأمريكية محاكمة بن لادن غيابياً، واصطورت إلى استخدام قوانين مكافحة العصابات لتي تطلت وجود تنظيم إجرامي مُسمى».

وعلى صوء طبيعة الإرهاب المعاصر، يتصح أن فكره شن «الحرب على الإرهاب» إنّه تنطوي على «تناقض لفظي»، فالأسلحة الحديثة التي ابتكرها الإنسان وطورها في عصر الإعاقة على لأراضي وغزوها لا تصلح تماماً لتحديد الأهداف المعروفة بغير مواقعها، وبقدرتها الدائمة على المراوغة، وبعدم تقيدها بالمكاد، ولا لتحديد جماعات محدودة أو أفراد يسافرون بحفة ويحتفون من مكان الهجوم بسرعة وهدوء مثلهم وصلوا من دون أثر يُذكر، ناهيك عن قصف تلك الأهداف والجماعات والأفراد وتدميرهم فاستعمال الأسلحة الحديثة التي تمتلكها المؤسسة العسكرية لن يحدي في التعامل مع الأعمال الإرهابية، وسيكون مثل حق الدقن بالقأس، وسعيب على الارتباك والتشوش، وينقل أثره السبي إلى مجال أوسع من المجال المتضرر من الأعمال الإرهابية، ويتسبب في مزيد من «الخسائر المتدعة»، ومريد من «الأضرار التابعة»، ومريد من إرهاب بما يفوق ما يمكن أن يحصفه الإرهابيون بمفردهم وبأسلحتهم (واقع الأمر أن «الحرب على الإرهاب» التي أعلنت بعد الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي أسفرت عن وقوع «ضحايا تابعين» بين الأبرياء تفوق ضحايا الأعمال الإرهابية التي استدعت

التعامل معها). وهذا الوضع، بكل تأكيد، جزء أساسي من مخطط الإرهابيين والمصدر الرئيس لقوتهم التي يفوق قوه أعدادهم وأسلحتهم بكثير

فالإرهابيون، على العكس من أعدائهم المعلنين، لا يشعرون أنهم مقيدون بالموارد المحدودة التي يملكونها، فعندما يصنعون مخططاتهم الاستراتيجية والتكتيكية، يمكنهم أن يبيدوا من ردود أفعال العدو المتوقعة وشبه المؤكدة التي ستضخم إلى حد كبير التأثير لمستهدف من أعمالهم الوحشية؛ فإذا كان الإرهابيون يستهدفون نشر الرعب بين أهل العدو، فإن جيش العدو وشرطته سيحرصان على تحقيق هذا العرض بما يفوق قدرات الإرهابيين أنفسهم

ولا يعني هذا إلا أن أستشهد بميشال ميشر، فيبدو أننا «ندع لعبة من لادن» في لغالب، ومن شبه المؤكد أننا نلعبها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وهذه سياسة تمثل خطأ قاتلاً، كما يؤكد ميشال ميشر عن حق. وهنا ينتهم ميشال ميشر الحكومات المشاركة في «الحرب على الإرهاب» قاتلاً عنها بها:

غير مؤهلة لأن تتدبر أسباب الكراهية: لِمَ يبدي عشرات من الشباب استعدادهم لتفجير أنفسهم؟ ولِمَ يبدي تسعون من الشباب المتعصبين تعليماً عالياً استعداداً لتدمير أنفسهم وآلاف غيرهم في احتطاف الطائرات في أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؟ ولِمَ تزداد لمقاومة في العراق على الرغم من إمكانية قتل المتمردين؟

يبد أن الحكومات لا تتدبر، بل تفعل (ويكل الاحتمالات، فإن بعض الدول، لا سيما الولايات المتحدة، تعترم الاستمرار في اتباع الأسلوب نفسه، ويتضح ذلك بجلاء في تعين جون بولتون مثلاً لولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وهو الذي قال به «لا يوجد شيء اسمه الأمم المتحدة»). وهذا يقول موريس درون: «أقل شئ الحرب على العراق، كن للحكومة الأمريكية أربعة عملاء فقط، وكان جميعهم عملاء مزدوجين»^(١٤)، وبدأ

الأمريكيون الحرب واثقين بأنه سيجري «الترحيب بالقوات الأمريكية، وسيُرحَّب بها باعتبارها قوات التحرير، بالأحضان والأرهار»، ولكن، كما يؤكد ميشال ميشر، «قُتل أكثر من عشرة آلاف من المدنيين، وأصيب عشرون ألفاً، ووقعت خسائر عسكرية عراقية تفوق ذلك، وازدادت تلك الخسائر عاماً بعد عام بسبب الإخفاق في تقديم الخدمات العامة الأساسية، وبسبب البطالة المستمرة، وعلطة القوات العسكرية الأمريكية». وعليه، فإن التدبر من دون فعل سيكون عاجزاً لا محالة، وأما الفعل من دون تدبر فهو عاجز أيضاً، وهذا يتصلر أسباب الزيادة الكبيرة في معدل الفساد الأخلاقي والمعاناة الإنسانية.

لن تترجح القوى الإرهابية تحت هذه الضربات وأخواتها، بل العكس هو الصحيح، فهي تستمد قوتها وتجدها من ارتباك عنوها وإسراها الشديد. ولا يقتصر وضوح الإسرف على العمليات الواضحة المستهدفة لمكافحه الإرهاب وحدها، بل يتصح الإسرف أيضاً في الإنذارات والتحذيرات التي يوجهها تحالف مكافحة الإرهاب إلى مواطنيه، وهكذا «تتعطل رحلات طيران كثيرة، ويتصح في نهاية الأمر أنها كانت لا تواجه تهديداً فعلياً». وتأخذ المخابرات والقوات مواقعها خارج مطار هيثرو، مع أنها تنسحب في نهاية المطاف من دون أن تجد شيئاً^(١٥). ولنا في «مصنع الرئيس» خير مثال، فقد أُعلن عن اكتشافه في ضجة عامة، وعلى لغير «نفخ الأبواق»، وقبل إنه «دليل قوي على التهديد الإرهابي المستمر»، لكن، في نهاية المطاف، لم يستطع مصنع مكافحة الجرائم في «بورتون دون» أن يثبت وجود أية مادة من الرئيس السام في الشقة التي قيل إنها قعدة إرهابية مهمة. وها هو دون كامبل يحضر محاكمات «متأمري الرئيس»^(١٦)، ويؤكد أن الوثيقة الوحيدة التي سدت إليها القضية شت في مرحلة مبكرة بأنها «نسخة طلق الأصل من صفحات على موقع الإنترنت في بالو ألتو، كاليفورنيا»، وتعذر العثور على صلة بكابول ولفاعدة، واضطر لادعاء إلى إسقاط التهمة. بيد أن ذلك لم

(١٥) انظر

Deborah Orr "A Relentless Diet of False Alarms and Terror Hype," *Independent*, 1/2/2004, p. 33

(١٦) انظر

Duncan Campbell, "The Putin Ring That Never Was," *Guardian* 14/4/2005

يجمع وزير الداخلية آنذاك، ديفيد بلانكيت، من أن بصرح، بعد أسبوعين، بأن «القاعدة والشبكة الدولية، كما ستوضح المحاكم خلال الأشهر القادمة، إنما هي على أعتاب البلاد، ونهند حيانتنا». وأما وزير الداخلية الأمريكي، كولن باول، فقد استخدم «إندار ريسين لندن» باعتباره دليلاً على أن «العراق وأسامة بن لادن يدعمان خلايا سموم إرهابية ويوجهونها عبر أوروبا». ومع أنه قُبض على خمسة شحوص في ظل قوانين الإرهاب الجديدة حتى بداية شهر شباط/فبراير من عام ٢٠٠٤، لم توجد إدانة إلا لحق اثنين فقط.

وتوضح ديبورا أور، على ضوء كل تلك الحماقات، أن الافتراض بأهمية المصالح التجارية القوية في إثارة الذعر الإرهابي لا بد أن يحظى على الأقل ببعض المصادقية. وما أكثر الشواهد التي تؤكد صحة هذا الافتراض؛ فثمة مؤشرات بأن «الحرب على الإرهاب» رادت إلى حد كبير من انتشار عالمي لنحارة الأسلحة الخفيفة بدلاً من محاربتها (ويؤكد تقرير مشترك لمنظمة العفو الدولية وأوكسفام أن الأسلحة الخفيفة هي «الأسلحة الحقيقية للدمار الشامل»، فهي تقتل نصف مليون شخص كل عام)^(١٧)، وما أكثر الشواهد على الأرباح التي يجنيها المنتجون والتجار الأمريكيون «لأسلحة الدفاع عن النفس» من المخاوف التي يغيثها (ويشعلها) شبح تلك الأسلحة وظهورها الواضح. وهكذا، فإن الخوف نفسه يمثل المادة الخام والمنتج الرئيس للحرب على الإرهابيين المتهمين بنشر بذور الخوف

أمرت تلك الحرب متتجاً آخر واضحاً للغاية، وهو يتمثل في القيود الواسعة المفروضة على الحريات الشخصية، وبعض هذه القيود لم تسع بها منذ عهد «الماجنا كارتا»؛ فهي هو كونر جيرتي، أستاذ قانون حقوق الإنسان في كلية لندن للاقتصاد، يسرد قائمة بالقوانين السالبة للحريات الإنسانية التي جرى تمريرها في بريطانيا ضمن «تشريع مكافحة الإرهاب»^(١٨)، وهو يشاطر كثيراً من النقاد قلقهم، ويرى أننا لسنا على يقين إذا ما كانت «حرياتها

(١٧) انظر

Owen Bowcott and Richard Norton-Taylor, "War on Terror Fuels Small Arms Trade," *Guardian*, 10/10/2003, p. 19

(١٨) انظر

Conor Gearty, "Cry freedom," *Guardian* G2, 3/12/2004, p. 9

المدينة ستظل كما هي عندما نبغي توريثها لأبنائنا»، فلقضاء البريطاني امثل إلى السياسة الحكومية التي ترى أنه «لا بديل للقمع»، ويستتج كونر جبري أن «المثاليين الليبراليين وحدهم» والشُّذج - الذين يعرفهم الأمانى - ربما «يأمنون بأن يقود القضاء المجتمع» في الدفع عن الحريات المدنية في «زمن الأزمة».

لقد سمعت حكبات عن أعمال مروعة داخل «حوانتنامو» أو «سجن أبي عريب» المنعزلين عن الرأى، بل وعن أي قانون قومي أو دولى، وسمعتا حكيات عن الانحطاط اندريجي المتواصل إلى دركات اللاإنسانية التي وصل إليها المتهمون للقانون أو المشرفون على غياهبه، وتلك الحكيات نشرتها الصحافة على نطاق واسع يعنيا عن تكرارها هنا. بيد أن ما لا نتدبره كما ينبغي، وما لا نسمعه إلا نادراً، هو أن الأشبح التي تظهر في نيت الأماكن النائية ربما لا نعدو أن تكون أنواعاً متطرفة وراديكالية وعيفة ووحشية وطائشة للعاية من أسرة أكبر للأرواح التي تسكن السندرات والأقبة في بيوتنا هنا، في العالم الذي لا يؤمن فيه سوى فئة محدودة بأن تعبير حياة الآخرين أمر يعينهم، في عالم يُترك فيه كل فرد إلى حاله، ويكون فيه أغلب الأفراد أدوات لتحقيق النجاح العردي.

ربما تكون حياة الوحدة التي يعيشها هؤلاء الأفراد سعيدة وحيوية على الأرجح، لكن تحيط بها المخاوف والمخاطر؛ ففي هذا العالم، لم تبني صخور صبة يمكن للأفراد الماضلين أن يبسوا عليها آمال الخلاص، ولا صخور يمكن أن يقفوا عليها حال فشلهم؛ فالروابط الإنسانية فضفاضة تماماً، ولهذا السبب نفسه لا يمكن الوثوق بها تائناً، كما أن التكافل يصعب ممارسته لأن فوائده، بل وفصائله، يصعب فهمها.

إن لمردية الجديدة، وانهيار الروابط الإنسانية، وأمول التكافل، كل ذلك نقش على أحد وجهي العملة، وأما لوجه الآخر فيظهر المعالم لصباية «العملة السلية» فلعولمة في صورتها الحالية، السلية تماماً، عملية طلمية ومُقرسة تغدى على سلطة تمتصها من دماء الأمم/الدول ورعاياها. وها يحضرني مقولة جاك أتاني عندما أكد أن الأمم التي انتظمت في صورة الدول «فقدت تأثيرها في الاتجاه العام للأمور، وتحلت في أثناء العولمة عن جميع

السبل التي ستحتاجها لتحديد مصيرها ومقومة الأشكال المتعددة التي ربما تتخذها محاورها».

لم يعد المجتمع في حماية الدولة، أو على الأقل من غير المحتمل الثقة في حمايتها المعروضة، فصار المجتمع الآن عرضة لحشع قوى جامحة، ولم يعد يأمل باستعادة الحماية والتحكم فيها، ولا ينوي ذلك، ولذا فإن حكومات الدول التي تسعى جاهدة للنجاة من العواصف الراهنة تنتشر من حملة إدارة أزمة معننه، ومن إجراءات طارئة معننه إلى حملات وإجراءات أخرى، فلا تحلم بأي شيء سوى البقاء في السلطة بعد اندورة الانتحائية القادمة، من دون برامج وطموحات بعيدة النظر، ناهيك عن رؤية لحل جذري للمشكلات المتكررة التي تواجهها الأمة. فما دامت الأمم/الدول «مفتوحة»، ومجرّدة من دفاعاتها إلى حد كبير، فإنها تفقد سلطتها التي تنبهر في فضاء عولمي، وتستقر فطنتها وبراعتها السياسية إلى «سياسة الحياة» الشخصية. فما بقي من سلطة/سياسة الدولة وأجهرتها يضمحل تدريجياً بحيث لا يتجاوز دور نقطة الشرطة المحلية، ويصعب أن تكون تلك الدولة المختزلة سوى دولة انحياز على السلامة الشخصية.

يزداد انحراف السياسة والسلطة في اتجاهين متعاكسين بعدما نسرنا من مجتمع أحير على الانفتاح بسبب الصعوط التي تمارسها قوى العولمة؛ فتوحيد السلطة والسياسة هو المشكلة، وربما يكون المهمة الصعبة التي ستواجه القرن الحادي والعشرين باعتبارها التحدي الأكبر؛ فجمع شمل الزوجين المفصلين تحت سقف الأمة/الدولة ربما يكون أقل الاستجابات الممكنة الواعدة لمواجهة ذلك التحدي.

فهي كوكب يحضن لعولمة سيية، تتسم أبرز المشكلات الأساسية - أي المشكلات الكبرى التي تتوقف عليها معالجة كافة المشكلات الأخرى - بأنها عولمية؛ ولكونها عولمية، فإنها لا تسمح بحلول محلية، فما من حلول محلية لمشكلات صدر عن العولمة وتُحييها لعولمة، فلا يمكن جمع شمل السلطة والسياسة إلا على المستوى العالمي. وقد أوحى ذلك سياسيين نارير عندما قال: «ما من طفل أمريكي يمكنه أن يشعر بالأمان في فراشه إذا لم يكن لأطفال في كراتشي أو بعلاد يشعرون بالأمن في فراشهم، فلن يفاخر

الأوروبيون طويلاً بحرياتهم إذا ظل أساس آخرون في أجراء أخرى من العالم يعانون الحرمان والامتهان^(١٩). فلا يمكن ضمان الديمقراطية ولا الحرية ضماناً حقيقياً كاملاً في دولة واحدة، ولا في مجموعة من الدول، فدفاعهم في عالم يعاني من الظلم، ويسكنه بلايين البشر المحرومين من الكرامة الإنسانية، سيفسد حتماً لقيم المدافعة عن الديمقراطية والحرية؛ فإما أن نضمن مستقبل الديمقراطية والحرية على نطاق الكوكب بأسره، أو لا نصنمه نهائياً.

ربما يكون الخوف هو أبشع العنابر المحيطة التي سكن المجتمعات المفتوحة في زماننا، ولكن انعدام أمن الحاضر وعدم ضمان المستقبل يولدان أبشع مخاوف وأشدّها؛ ففقدان الأمان في الحاضر وعدم ضمان المستقبل يصدران بدورهما عن شعور بالعجز، ويبدو أنك لم تعد تسيطر على مجرى الأمور، سواء على المستوى الفردي أو الجمعي. والأدهى أننا نحتاج إلى الأدوات التي تعين السياسة على الارتقاء إلى المستوى الذي استقرت فيه السلطة، ومن ثم تمكين من استعادة السيطرة على القوى التي تشكل وصعنا المشترك، وتحديد نطاق مسؤولياتنا وحدود حريتنا في لاحتيار، تلك السيطرة التي تغلت من أيديب أو سقطت منها، فشج الخوف لن يُطرد حتى نحر على تلك الأدوات (أو لكن أكثر دقة، حتى نُشكل تلك الأدوات).

(١٩) انظر.

Benjamin R. Barber in Conversation with Artur Domosławski, *Gazeta Wyborcza* (24-26 December 2004), pp. 19-20.

الفصل الثاني

حركة الإنسانية الدائبة

قبل قرن من الزمان، قالت روزا لوكسمبورج: «مع أن الرأسمالية تحتاج إلى مظلومة اجتماعية عبر رأسمالية لتكون بيئة لها تشهد تطورها، فإنها تتقدم بالتهام البيئة نفسها التي يمكنها وحدها أن تصنع وجودها»^(١)، فالمطروحات غير الرأسمالية تمثل ثروة خصبة للرأسمالية، وهذا يعني أن رأس المال يتغذى على أطلال تلك المنظومات، ومع أن هذه البيئة غير الرأسمالية ضرورية من أجل التراكم، فإن التراكم يتقدم على حساب هذه البيئة عبر النهامها بأكملها.

هذا هو التناقض الكامن في الرأسمالية، وموتها على المدى السعيد؛ فالرأسمالية مثل حية تمعّذ على ذيلها. وإذا استحدثنا مصطلحات حديثة لم تعلمها روزا لوكسمبورج، لربما نقول إن الزمن الذي تنقلص فيه المسافة بين الذيل والمعدة بسرعة، والاختلاف بين «الآكل» و«المأكول» أصبح أقل وصوحاً من ذي قبل؛ فالرأسمالية تستمد الطاقة التي تهبها الحياة من «تحرير الشركات من أصولها»، وهي ممارسة كشفتها في الفترة لأحررة العمل الشائنة المعروفة باسم «لاندماج المعادي»، وهي ممارسة تحتاج إلى أصول حديثة دوماً حتى يمكن تجريدتها، ولكن، عجباً أم آجلاً، وما أن تُطبق هذه الممارسة تطبيقاً عولمياً، مستفدة الإمدادات لا محالة، أو تنخفض إلى ما دون المستوى اللازم ببقائها. «هالاًصون» التي «تُحرّد» هي محصلة عمل منتجين آخرين، ولكن لأن هؤلاء لمنتجين محرومون من أصولهم، ويُقضى عليهم تدريجياً بلا هوادة، فستأتي حتماً لحظة لا يوجد فيها أصول يمكن «تجريدتها»

Rosa Luxemburg, *The Accumulation of Capital*, translated by Agnes Schwarzschild (١)
(London: Routledge, ١٩61), pp 387 and 416

وهكذا استشرفت رورا لوكسمبورج رأسمالية تحتضر بسبب عدم وجود الطعام، وأسمالية تموت جوعاً لأنها التهمت الأرض الخضرة الأخيرة «للغيرية» التي كانت ترعى فيها. ولكن بعد مرور قرن من الزمان، بدا أن إحدى التبعات الوخيمة، بل وربما أبشع تبعات الانتصار العولمي للحدائق، هي الأزمة الحادة لصناعة التخلص من «السفايات البشرية»، فكل قاعدة تعزوها الأسواق للرأسمالية تضيف آفاقاً جديدة، وربما ملايين، إلى أعداد المحرومين من أراضيهم ومصانعهم وشبكات الأمن الجماعي.

يقدم خيريمي سيبروك نصوراً حياً للمأزق الذي يواجه فقراء العالم الذين يتعرضون للإجلاء عن أراضيهم، ويُغممون على البحث عن أرزاقهم في الأحياء الفقيرة المتزايدة على مشارف التكتلات السكانية في المدن الكبرى. يقول سيبروك

انفقر في حركة دائبة، ليس لأن الثروة تطارده، بل لأنه يتعرض للإجلاء عن مناطق داخلية نائية مستترفة تغيرت أحوالها...

إن الأرض التي كانوا يحرقونها، تلك الأرض التي أدمت الأسمدة والمبيدات، لا تدر فائضاً يمكن بيعه في السوق، وقد تلوثت المياه، وانسدت قنوات الري، وتلوثت مياه الآبار، وصارت غير صالحة للشرب. كما أن الحكومات استولت على الأرض من أجل المصايف والمتنزهات وملاعب الحولف، أو من أجل زيادة صادرات المنتجات الزراعية تحت ضغط خطط الإصلاح الاقتصادي... ولم تلق المصايف المدرسية أية إصلاحات، كما أغلقت الوحدات الصحية. وأما الغابات التي كان الناس يجمعون منها الحطب والماكهة والحريران فقد صارت مناطق محفورة يحرسها رجال في زي مميز لشركات خاصة شبه عسكرية^(٢).

إن معدل البشر الذين جعلهم الانتصار العولمي للرأسمالية رياده فاتسة يرداد بلا انقطاع، وأوشك على تحاوز مقدرة الكوكب على إدارته، وربما

(٢) Jeremy Seabrook, "Powder Keg in the Shums," *Guardian*, 1/9/2004, p. 0.

والمقالة جزء من كتابه، انظر

Jeremy Seabrook, *Consuming Cultures: Globalization and Local Lives* (Oxford: New Internationalist, 2006).

تحقق الحداثة الرأسمالية (أو الرأسمالية الحديثة) من ضاياتها التي لا يمكنها استيعابها من جديد، ولا تدميرها، ولا نزع سُمتها (هما أكثر العلامات الدالة على السُّمة المتزايدة المتسارعة للضايات التي تتراكم بوسيلة سريعة).

اشغل الناس بشدة لفترة ما بمناقشة العواقب الوخيمة الناجمة عن الضايات الصناعية والمنزلية على التوازن السني ومقدرة الحياة على إعادة إنتاج نفسها في الكوكب، (وإن لم يتبع هذا النقاش إلا السرر اليسر من الفعل). فلم يفترب إلى الآن من إدراك تام للناثيرات الضميمة التي تحدثها المعدلات المتزايدة للضايات من البشر في الميزان السياسي والتوازن الاجتماعي للعايش البشري العالمي، ولكن هذه فرصة عظيمة للبدء في هذا الإدراك. ففي ظرف جديد في جوهره، مثل الظرف الذي يعيشه، لرب يعيننا كثيراً على فهم ما يحدث فحضر قائمة المشتبه بهم المعتادين ولا اللجوء إلى الأساليب المعتادة في التعامل معهم، فما يحدث في هذا الزمن يؤثر على حد سواء، وبطرق مختلفة، في كل إنسان يعيش على هذا الكوكب.

إن الصورة الجديدة التي يتخذها «امتلاء الكوكب» تشير إلى النطاق العملي لكل من أسواق المال والعمل والسلع، والتحديث الذي يديره رأس المال، والأسلوب الحديث للحياة، وهذه الصورة لجديدة لها أثران مباشران

فأما الأثر الأول فهو سدّ المسافذ التي أتاحَت في الماضي إمكانية تصريف وتطهير منتظمين لحبوب حديثة وتحديثية قليلة نسبياً من «فائضها الشري»، وهو فائض كانت تنصاعد معدلات إنتاجه دوماً لا محالة، إنه الفائض السكاني غير الضروري الرائد عن الحاجة، إنه الفائض الساحب عن نفايات سوق العمل والاقتصاد المستهدف للسوق بما يفوق إمكانات إعادة التدوير. فما أن انتشر الأسلوب الحديث للحياة (أو ما أن فُرض بالقوة) ليشمل الكره لأرضية بأسرها، ولم يعد امتياراً لعدد محدود من دون بعينها، حتى نقصت، بل وربما اقتربت من الاحتفاء التام، «الأراضي المهجورة» أو «الخالية» التي كانت بمثابة لمفد الرئيس (ومقلب القصة الرئيس) على مدار قرون عدة للتحلص من النفايات البشرية (ولكن أكثر دقة، الأراضي كان من الممكن رؤيتها ولتعامل معها، بعض تمايز السلطة العالمية، باعتبارها فراغاً

وبلا سيادة من منظور ذلك الحرء من الكوكب الذي كان «حديثاً» نافعل). وأما «العائض لشري» الكسر في بلدان فمرت (أو وقعت) في العترة الأخيرة تحت «عربه الجاعرون الماحقة» (الحداثه)، فلم يجد تلك المنافذ أبداً، ولم تنشأ الحاجة إلى تلك المنافذ في ما يسمى محتمعات «ما قبل الحداثه» الخالية من مشكلة النفايات، البشرية وغير لبشرية على السوء

وهذه عملية مزدوجة تألف من مدّ المنافذ القديمة وعدم توفير ماخذ خارجية جديدة للتخلص من النفايات البشرية، وعليه فإن «أنصار الحداثه القدامى» وأنصار الحداثه الجدد يشهرون سيوف لممارسات الإقصائية ضد أنفسهم. وليس لنا أن نتوقع غير ذلك؛ فقد وُجد (أنتج) «الاختلاف» في أثناء التوسع العولمي في أسلوب الحياة الحديثة، ولكن كان من الممكن التعامل مع الاختلاف على مدار قرون عدة باعتباره مصدر إزعاج مؤقت ومرض قابلاً للعلاج، وكان من الممكن التعامل معه بنجاح متفاوت بمساعدة استراتيجيات اللفظ/الإقصاء، واستراتيجية الالتهام/الدمج (بالمعنى الذي حدده كود بفي شتراوس)، أما الآن فقد صار لهذا «الاختلاف» تأثيرات وتحت عبر مباشرة؛ ففي لداخل يتضح أن الوسائل المعهودة لمجرئة والمحتبة في اسلذان البعيلة ليست واقعية، وأن المحاولات الرامية لتطبيقها في الداحل تحمل في طبائها مخاطر غير معهودة لا يمكن التنبؤ بها، ومن ثم فهي مخاطر رهية.

وحه كليفورج جيرتز انتقاداً لادعاً للاختيار في هذا الزم بين بديلين. «استخدام القوة لضمان الأمثال إلى قيم ملاك القوة»، و«تسامح وادغ لا يقاتل ولا يغير شيئاً»^(٣)، ولاحظ كليفورج جيرتز أن سلطة إقرار الأمثال لم تعد متاحة، وأن «التسامح» لم يعد علامة حليلة يخفف به أصحاب النفوذ الحرج الذي يشعرون به والإهانة التي يتلقاها من يشعرون بالمن والأدى؛ ففي هذا لزم، كما يقول كليفورج جيرتز، نحد أن «القضايا الأخلاقية التي تنشأ عن التنوع الثقافي... واعتادت أن تنشأ عنه... في الأساس بين

(٣) انظر

Clifford Geertz, "The Use of Diversity," in Clifford Geertz, *Available Light Anthropological Reflections on Philosophical Topics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), pp. 68-88

المجتمعات... تنشأ الآن داخلها إلى حد كبير، والحدود الثقافية والاجتماعية تتلاشى رويداً رويداً.

لقد ولّى الزمن، الذي كانت فيه المدينة الأمريكية تمثل النموذج الرئيس للتنوع الثقافي والتعدد العرقي، فها هي مدينة باريس المعروفة بمفولة «أسلافنا الغاليون» (nos ancêtres les gaulois) تتحول إلى مدينة متعددة اللغات والألوان مثل مدينة مانهاتن، وصار من الممكن أن يكون عمدة باريس رجلاً من شمال أفريقيا (أو ما شابه ذلك من مخاوف الغاليين) قبل أن يكون عمدة نيويورك رجلاً من أمريكا اللاتينية.

لقد صار العالم في كل نقطة محلية أقرب إلى باراد كويتي من وإلى ناو للسادة الرجال الإنكليز، وصارت الأوساط الاجتماعية مختلطة جميعها، ولم تعد تُشكل بيئات مميزة نتيجة الاندماج في العالم.

ثمة فائض سكاني لا يمكن إعادة دمجه في أساط الحياة «الطبيعية»، ولا يمكن إعادة تكييفه حيث يصبح مرة أخرى من الأعضاء «النافعين» في المجتمع، وإذا كان من الممكن إزالة هذا الفائض بانتظام، وترحيله فيما وراء حدود الحضيرة الحصينة التي يبتغي أهلها توازناً اقتصادياً واثراً اجتماعياً، فإن الساجين من الترحيل الذين يقفون داخل الحضيرة، حتى وإن كانوا زيادة عن الحاجة لفترة مؤقتة، يتظرون دورهم في «إعادة التدوير» أو «إعادة التأهيل»، إنهم «مبعدون» لفترة مؤقتة، وهذا الإقصاء هو حالة شاذة تتطلب دواءً وتستدعي علاجاً، إنهم بحاجة واضحة إلى المساعدة من أجل «إعادتهم إلى الحضيرة» في أقرب وقت ممكن، إنهم «حيث العمل الاحتياطي»، ولا بد من الإبقاء عليهم في وضع جيد يمكنهم من العودة إلى الخدمة المتأالة في أقرب فرصة ممكنة.

ولكن كل ذلك يتغير ما أن تُمد قنوات تصريف الفائض الشري، فكلما طال الوقت الذي يبقى فيه الفائض السكاني «الزائد عن الحاجة» في الداخل، وزاحم البقية «لنافعة» «الشرعية»، كلما تلاشت الحدود الفاصلة بين «الحالة الشاذة» و«الحالة الصحيحة»، وبين التعجيز المؤقت للبشر وشحهم إلى مقابل الفايات، فلم يعد الشحن إلى مقابب الفايات مقصوراً على قطاع صغير نسبياً من السكان كما ساد الاعتقاد بين الناس في الماضي، بل صار

شبناً متوقعاً للجميع، باعتباره أحد القطبين اللذين تتأرجح بينهما المكانة الاجتماعية في الحاضر والمستقبل. وهكذا فإن وسائل التدخل التقليدي التي انتُكرت من أجل التعامل مع الشذوذ باعتباره حالة مؤقتة ضئيلة التأثير لا تستطيع التعامل مع «مشكلة الفتيات» في صورتها الجديدة، بل إنها لا تفي بالحرص.

كل هذه الأزمات، وما على شاكلتها، مثيرة للفرع بدرجات متفاوتة. وربما يرداد حجمها وجذتها في بعض البلدان التي لم تواجه ظاهرة «الفائض السكاسي» إلا في «الأونة الأخيرة»، وهي بلدان لم تعهد تلك الظاهرة من قبل، ولم تواجه من قبل مشكلة التحلص منها. وهنا تشير «الأونة الأخيرة» إلى «ابوصول لتأخر»، في زمن امتلأ فيه الكوكب بالفعل، وفي زمن لا توجد فيه «أراض مهجورة» يمكن استخدامها مقابل لتحلص من النديات. فالبلدان التحديثية الجديدة لن ترحب بفوائض بشرية من خارجها، ولا يمكن إرغامها، كعهدها في الماضي، على استيعاب هذه الفوائض البشرية، بل إن «المنضمين المتأخرين إلى الحداثة» يُضطرون إلى البحث عن حلول محلية لمشكلات لها أسباب عولمية، مع فرص ضئيلة للنجاح، أو معدومة هي الغالب، وذلك على العكس من منتجي الفتيات في سالف الزمان ممن اعتدوا البحث عن حلول عولمية لمشكلات محلية الإنتاج.

إنهم يستسلمون، طوعاً أو كرهاً، إلى الصغوط العولمية، ويفتحدون أرصهم أمام الدوير الحر لرأس المال والسلع، وهذا يُعرض للخطر العمل الأسري والجماعي الذي كان قادراً في الماضي على استيعاب جميع البشر وتوظيفهم ومساعدتهم، وكان يصمم في أغلب الأحيان بقاءهم. ففي هذا الزمن، يدوق المنضمون الجدد إلى عالم «الحداثيين» مرارة «انفصال العمل عن الأسرة»، وكل ما يصاحبه من طغرات اجتماعية ويؤس بشري، وهذه عملية مر بها رواد الحداثة قبل مئات السنين، وفي صورة كان يخفف من وطأتها توافر حلول عولمية لمشكلاتهم، بمعنى وفرة «الأراضي المهجورة» و«الأراضي الحالية» التي كان يسهل استخدامها لاستيعاب الفائض السكاني الذي كان يصعب استيعابه في اقتصاد متحرر من القيود الأسرية و لجماعية. وتلك الرفاهية، بكل تأكيد، ليست متاحة للأعضاء المتأخرين في عالم الحداثة.

ثمة حروب، وثمة مذابح قَبَلية، وانتشار كبير لمبيشيات مسلحة، وعصابات إجرامية، ومهربي محدرات يدعون أنهم مناضلون من أجل الحرية، وهم مشعلون بتدمير بعضهم بعضاً، ولكنهم، في أثناء ذلك، يستوعبون «الفائض السكاني»، ويمرونه في الوقت المناسب (وأغلب هذا الفائض من الشباب والعاطلين والبانسين اليائسين). وهذا الوضع هو أحد الحلول الحرة المحلية المعكوسة المحرفة لمشكلات عولمية يضطر أعضاء الحداثة المنأخرون إلى اللجوء إليها أو يجدوا أنفسهم يلجؤون إليها. وهكذا يُشرد مئات الآلاف من الشر، وملايين البشر أحياناً، وتُسفك دماؤهم، أو يُجبرون على الفرار خارج بلادهم حفاظاً على حياتهم وربما تكون الصناعة الرائحة الوحيدة في أراضي أعضاء الحداثة المتأخرين (أو ما يُسمى كُدياً وتضليلاً باسم «الدول النامية») هي إنتاج اللاجئين بالحمة.

إن هذه المنتجات التي تزداد وفرتها بفضل هذه الصناعة هي ما اقترح رئيس الوزراء البريطاني أن يُحفيها بإفراغها «قرب موطنها»، في مخيمات مؤقتة على الدوام (أو في ما يسمى كُدياً وتضليلاً «ملاذات آمنة»)، حتى تظل مشكلاتها المحلية على حالها، وحتى يعرقل من البداية كافة محاولات الأعضاء المتأخرين لاتباع نموذج رواد الحداثة الذين كانوا يسعون إلى إيجاد حلول عولمية للمشكلات المحلية. واقع الأمر أن ما اقترحه رئيس الوزراء البريطاني (وفي كلمات معدودة) هو الحفاظ على رهاية بلاده على حساب تفاقم المشكلات المعقدة التي يمثلها «الفائض السكاني» في البلدان المجاورة لأعضاء الحداثة المتأخرين، حيث يوجد فيها، شاءت أم أبت، إنتاج مشابه للاجئين بالحمة.

وفي حين يرفض لغرب الثري المشاركة في الجهد الرامي إلى «التخلص من النفايات» و«إعادة تدويرها»، فإنه يبذل جهداً كبيراً في تشجيع إنتاج البعابت، بطريقة غير مباشرة من خلال التمكنك التدريجي للأساليب القديمة المستخدمة في التخلص من انقائات والقضاء على هذه الأساليب باعتبارها «غير منتجة» أو «غير قابلة للنجاح من الوجهة الاقتصادية»، وبطريقة مباشرة من خلال شن حروب تفرض العولمة وبضرب استقرار مريد من المجتمعات؛ فقبل غزو العراق، طُلب إلى حلف الناتو أن يحشد جيوشه لمساعدة تركيا على غلق حدودها مع العراق على ضوء الهجوم الرشيك على البلاد، وما

أكثر ساسة لحلف الدين اعترضوا على ذلك، وأثاروا تحفظات خيالية عدة، ولكن لم يعلن أحد منهم على الملأ أن الخطر الذي لا بد من حماية تركيا منه (أو هكذا كان الاعتقاد) هو ندفى اللاجئين العراقيين الذين شردهم الغزو الأمريكي، وليس الخطر من غزو تركيا بجيش عراقي كان من المؤكد أن الغزو الأمريكي للعراق سيضره ويسحقه^(٤).

ومهما بلغت حدة المحاولات الرامية إلى الحد من تصاعد معدلات «الهجرة الاقتصادية»، فهي ليست ناجحة مئة بالمئة، ولا يمكن أن تنجح مئة بالمئة؛ فالبؤس اللانهائي يبعث اليأس في قلوب الملايين، وما أكثر «المتنفعين» الحريصين على كسب المال أو بضعة بلايين من الدولارات عبر استغلال ذلك اليأس في عصر العولمة والجريمة لمعولمة. وهكذا تتحقق العاقبة الوحشية الثابتة لهذا التحول الكبير الحالي، ألا وهي ملايين من اللاجئين الذين يلقون مصير «العائض السكاني» الذي أفرعته بيوت الحداثة الدفيئة، ولكن هذه المرة في اتجاه عكسي، ومن دون مساعدة من جيوش اعزاة ولتجار والإرساليات انشيرية. وستستغرق الأبعاد الكاملة لتلك العاقبة وأصلانها وقتاً حتى تتصح وتُستوعب في كافة تفاصيلها العديدة.

وفي حوار موجز عام ٢٠٠٦ حول الحرب على أفغانستان، تحدث جاري يونجه عن وضع الكوكب قبل يوم واحد من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ونذكر «حمولة قارب كد يحمل لاجئين أفعار يُبعدون عن الشواطئ الأسرالية (وبال ذلك إعجاب ٩٠ بالمئة من الأستراليين)، وانتهى المطاف بلقائهم على ساحل جزيرة مهجورة في وسط المحيط الهادي:

«من المثير للاهتمام أن هؤلاء اللاجئين كانوا أفغان، ذلك لأن أستراليا لها دور فعال في التحالف العسكري، وتعتقد بأنه ليس هناك أفضل من دولة

(٤) في أثناء حرب الخليج، «عند صُوب صدام حسين طائراته لحربية على الأكراد العراقيين، حاولوا الفرار إلى الشمال عبر الجبال إلى تركيا، ولكن الأتراك رفضوا السماح لهم بعبور الحدود، من ضربهم صرباً مبرحاً عند المعابر لإرغامهم على العودة. وقد سمحت أحد الصباط الأتراك وهو يقول: «نحن نكره هؤلاء الدس، إنهم مثالة من الخنازير» وهكذا ظل الأكراد عالقين في الجبال في درجة حرارة تبلغ عشر درجات تحت الصفر، ومن دون أودية سوى التي كدو يرتدونها عند لا دوا بالمرار وأنا الأطفال نهاراً أشد معاناة الإسهال، والتقيؤ، وسوء التغذية» انظر

Maggie O Kane, "The Most Pitiful Sights I Have Ever Seen," *Guardian*, 14/2/2003, pp. 6-11

أفغانية متحررة، كما أنها على استعداد لإرسال قائلها لتحرير أفغانستان... ومن المثير أيضاً أن لدينا وزير خارجية يقارن الأفعان بالكرين، ولكن عندما كان وزيراً للدخالية، ورست جماعة من الأفغان في ستاسيتيد، قال به ليس هناك من مجال للخوف من الاضطهاد ولا من إعادتهم إلى بلادهم»^(٥)

ويخمس جاري يونجه حديثه قائلاً إن العالم في العاشر من أيلول/سبتمبر كان «مكائناً بلا قانون»، يعلم فيه الأغنياء والفقراء على السواء أن «القوة هي الحق»، وأن أصحاب السلطة يمكنهم أن يتجاهلوا القانون الدولي ويلتفوا عليه (بصرف النظر عن التسميات التي يختارونها لهذا التجاهل وذاك الانتفاخ) ما أن يحددوا هذا القانون غير ملائم لمصلحتهم، وأن الثروة والسيطة لا تحدد الاقتصاد وحده، بل وأخلاق الفضاء العولمي وسياسته، وكل شيء آخر يتعلق بطروف الحياة على الكوكب.

وفي وقت لاحق، عُرضت قصبة أمام قاضي في محكمة عليا في لندن لاختيار قانونية المعاملة التي تنتهجها السلطات البريطانية مع ستة من طالبي اللجوء العارين من أنظمتهم معروضة رسمياً بأنها «شريرة»، أو تنتهك لحقوق الإنسان ومتجاهلة لها، مثل العراق وأنجولا ورواندا وإثيوبيا وإيران^(٦)، وحيثُ حصر وكبل طالبي اللجوء، وأحبر سيادة القاضي أن لقواعد الحديثة التي سُنّت في بريطانيا ركزت مئات من طالبي اللجوء «بلا حور ولا قوة، حتى إنهم صاروا عاجزين عن متابعة قضاياهم في المحاكم»، إنهم يأمرون في العراء، ويعانون من الرد ولجوع والخوف والمرض، ومهم من «صار يعيش في كبائن التليفون وساحات انتظار السيارات»، إنهم لا يجدون «مأوى، ولا طعاماً»، وهم مسموعون من البحث عن عمل يقتاتون منه، ومحرومون في الوقت نفسه من المرايا الاجتماعية، وليس بأيديهم شيء فيما يتعلق بموعد النظر في طلبات اللجوء ومكانه، إن وحد هذا الموعد والمكان أصلاً! فيها هي امرأة هربت من رواندا بعدما تعرضت للاغتصاب والضرب مرات عدة، وتتهى بها المطاف بقضاء الليل على مقعد في قسم شرطة كرويدون، وقد سُمح لها أن تبقى في المسم تلك الليلة بشرط ألا تنعس،

Garry Younge, "A World Full of Strangers," *Soundings* (Winter 2001-2002), pp. 18-22 (٥)

(٦) انظر

Aian Travis, "Treatment of Asylum Seekers 'is Inhumane'," *Guardian* 11/2/2003, p. 7

وما هو رجل من أنحولا قُتل أبوه بالرصاص وترك أمه وأخته عاريتين في الشارع بعد تعرضهما للاغتصاب مرات عدة، وانتهى المطاف بهذا الرجل بأن تخلى عنه الجميع وأصبح ينام في لعراء. وفي القضية التي عرضها وكيل طالبي اللجوء، قرر القاضي أن رفض المساعدة الاجتماعية عبر قانوني، ولكن وزير الداخلية استشاط غضباً من حكم القاضي قائلاً: «بصراحة، لمد ستمت شخصياً لاضطرار إلى التعامل مع موقوف يتجادل فيه البرلمان حول القضايا وينقصها القضية فيما بعد. - إنت لا نقبل ما قاله سيادة القاضي، وسنسعى إلى نقض الحكم»^(٧)، انذاراً كانت مثلاً قضية مشابهة تنتظر الحكم

ربما كانت أزمة طالبي اللجوء الستة التي عرضها وكيلهم أثراً جاسماً لاكتظاظ المخيمات بالعائض البشري، حيث يُرَّحل إليها طائفة للجوء في بريطانيا ما أن تطأها أقدامهم، فأعداد الضحايا من المشردين ومن لا دولة لهم ولا جنسية تزداد سرعة كبره يعجز عن مواكبته تخطيط المخيمات وإقامتها وإنشاؤها

تتمثل أحد أفضح تبعات العولمة في تحرير الحروب من القسود والضوابط، فمعظم أعمال الحرب الراهنة، وأشنعها وأعمها، تقوم بها كيانات غير الدولة، كيانات لا تخضع لأي دوة أو قوانين على شاكلة قوانين الدولة، ولا تخضع للأعراف الدولية؛ إنها إحدى التبعات، وأحد الأسباب المساعدة القوية في الوقت نفسه للتآكل المتواصل لسيادة الدولة واستمرارية الأوضاع في الفضاء العولمي «فوق الدولة»؛ فها هي العداوات تتدلع بين القبائل في العطن بسبب إضعاف سلطة الدولة، في حالة «الدول الجديدة»، وهر. ضعف لسلطة لم تُسمح الوقت اللازم لتقويتها (أو لم يُسمح لها بذلك)، وما أن يُطبق العنان لتلك العداوات حتى تتعطل تماماً انقوايس الأساسية أو الراضخة التي شرعتها الدولة وتصير لاهية.

وهكذا يجد أغلب سكان تلك الدولة أنفسهم في «ضاء بلا قانون، وأما السكان الذين يقررون الفرار من ساحة المعركة، ويمحجرون في ذلك، فيجدون أنفسهم في حالة أخرى من عياب انقاون، غياب القانون في

(٧) انظر

Alan Travis, 'Blunkett to Fight Asylum Ruling,' *Guardian*, 20/2/2003, p. 2.

الأرض العولمية؛ فما أن يصبر الفارون خارج حدود وطنهم حتى يحرمون أيضاً من دعم سلطة دولة معترف بها يمكنها أن تحميهم، ويدافع عن حقوقهم، وتفاوض نيابة عنهم مع لقوى الأجنبية، فاللاجئون هم أناس بلا دولة وبلا حسية، وهم بلا دولة ولا حسية بمعنى جديد؛ إذ بلغ وجودهم بلا دولة مستوى جديداً تماماً، بسبب عدم وجود سلطة الدولة أو سبب الحضور الشبحي لتلك السلطة المرجعية؛ إنهم، كما يقول ميشل أجير في دراسته الثاقبة عن اللاحثين في عصر العولمة خارج القانون^(٨)، ليس خارج هذا القانون أو ذاك، لهذا لبلد أو ذاك، بل القانون في حده؛ إنهم المبتدئون المحرومون من حماية القانون في شكل حدد تمام الحدة، إنهم إفرافات العولمة، والتحد الكامل لروحها. لقد ألقي بهم، كما يقول ميشل أجير في وضع «معلن لا تتحدد فيه مكانتهم الاجتماعية»، ولا يعلمون ما إذا كانت هذه الحالة مؤقتة أم دائمة، ولا يستطيعون أن يعلموا ذلك. ولو افترضنا أنهم مستقرون فترة من الزمن، فإنهم في رحلة لا تكتمل أبداً، لأن نهاية الرحلة (الوصول أو العودة) تبقى غير واضحة إلى الأبد، ويظل الوصول إلى مستقر «نهائي» أمر غير وارد إلى الأبد، فلم يتحرروا قط من الشعور المؤلم بزوال الاستقرار، وبطبيعته العابرة، وبمستقبله العامض

لقد وثقت بدقة معاناة اللاحثين الفلسطينيين الذين لم يدق كثير منهم الحياة خارج المخيمات التي رُفعت على عجل قبل ما يزيد على خمسين سنة. ولكن في ظل العولمة التي تجلب المصائب المتلاحقة تنبت بسرعة مخيمات جديدة (أحف وطأة وغير ملحوظة أو مسية في الغالب) حول مواقع الحريق الهائل، وتعكس قبل الأوان النموذج الذي تمنى توبي بليز أن تعرضه الموضعية العليا لللاحثين بالأسم المتحدة. فهي المخيمات الثلاثة في مدينة ددات يعادل سكانها بقية سكان إقليم جارسيسا بأكمه في كيبا، حيث تحللت فيها إحدى متهم في عامي ١٩٩١/١٩٩٢، ولا توجد بوادر على انتهاء وثبت لها، ومع ذلك لم تظهر على خريطة كيبا على الرغم من مرور عشر سنوات على وجودها، ومارال يُنظر إليها بوصفها على أنها مواضع مؤقتة

(٨) انظر

على الرغم من دوامها الواضح. وهذا يسري على مخيم الإلفو (Ilfo) (افتتح في أيلول/سبتمبر في عام ١٩٩١)، وداجاهيلي (Daganaley) (افتتح في آذار/مارس ١٩٩٢)، وهجاديرا (Hagadera) (افتتح في حزيران/يونيو ١٩٩٢)^(٩).

فإذا أصبح المرء لاجئاً، فإنه يصير لاجئاً إلى الأبد، لقد قُطعت طرق العودة إلى جنة الوطن المفقود (أو الذي لم يعد موجوداً)، كما أن كافة المخارج من المخيم تهدي إلى جهنم. فربما يصعب احتمال التخلي المشؤوم للأيام الفارغة داخل محيط المخيم، ونأمل ألا يقطع مبعوثو الإنسانية المعيون أو الطوعيون مسعدهاتهم، فمهمتهم هي الإبقاء على اللاجئين داخل المخيم، ولكن بعيداً عن الهلاك؛ ولكنهم في الواقع يقطعون هذه المساعدات مراراً وتكراراً متى قررت السلطة المهيمنة أن المنعنين انتهت صفتهم كلاجئين، لأن الوصف يبدو (أمنياً للعودة)، أي إلى ذلك الوطن الذي لم يعد وطنهم منذ زمن بعيد، ولا يملك شيئاً يمكنه أن يقدمه لهم، ولا شيئاً حاداً

على سبيل المثال، يوجد ما يقرب من تسعمئة ألف لاجئ تبجة المدايح القبلية والحروب الهمجية في إثيوبيا وإريتريا، وهؤلاء اللاجئون مشتتون في الأقاليم الشمالية من السودان (بما في ذلك إقليم دارفور الذي يحظى بسمعة سيئة)، والسودان نفسه بلد معدم دمرته الحرب، وهم يخلطون بلاجئين آخرين يتذكرون في حالة من الهلع ساحات القتال في جنوب السودان^(١٠)؛ فها هي وكالة الأمم المتحدة تتخذ قراراً أيدها المؤسسات الخيرية عبر الحكومية، وبموحبه لم يعد هؤلاء الناس لاجئين، ولم يعد أيٌّ منهم يستحق المعونات الإنسانية، ولكنهم أبوا الرحيل، ويبدو أنهم لا يصدقون أن يوجد «وطن» يمكنهم «العودة» إليه، فالموت لتي يتذكرونها دُمرت أو سُرفت، وصارت مهمة أوصيائهم الحيريين أن يدفعوهم إلى الرحيل. ففي مخيم كاسالا، قُطعت في البداية إمدادات المياه، ثم نُقل اللاجئون بالقوة خارج حدود المخيم، الذي سُوي بالأرض مثل بيوتهم في إثيوبيا حتى لا يخطر

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٠) انظر:

Fabienne Rose Émilie Le Houeron, 'Camps de la soif au Soudan,' *Le Monde diplomatique* (May 2003), p. 28

ببالحكم العودة مطلقاً، ولقي المصير نفسه اللاعنون في محيمات أم حولسام
 لاها ونوشاعاراب، ويقول أهل القرية إن ما يقرب من ثمانية آلاف لاحق قد
 لقوا حتفهم عندما أعلقت مستشفيات المخيم، ودُمرت آبار المياه، وانقطعت
 إمدادات الطعام؛ وبالطبع يصعب إثبات تلك الرواية، ولكن من المؤكد أن
 مئات الآلاف اختتموا بالمعل، وما زالوا يحتمون من سجلات اللاجئين
 وإحصاءاتهم، حتى وإن لم يسبحوا في الفرار من الأرض المجهولة التي
 تجهل الإنسانية.

ففي الطريق إلى المحيمات، يُجرّد الناس من كل عنصر فريد من
 هوياتهم ما عدا عصراً واحداً، ألا وهو اللاحق «غير الشرعي» الذي لا
 وطيفة له، ولا مكان له، ولا دولة له؛ فداخل أسوار المخيم، يصير
 اللاعنون كتلة مصعوبة متهولة، بعدما حُرموا من المزايا الاجتماعية
 الأساسية التي تُستمد منها الهويات، ومن الغرل المعتاد الذي تنسج منه
 الهويات؛ فإذا ما أصبح المرء «لاجئاً»، فإن ذلك يعني فقدان «السبل التي
 يقوم عليها الوجود الاجتماعي، بمعنى فقدان الناس والأشياء الحاملة
 للمعاني، مثل الأرض، والمنزل، والقرية، والآباء، والممتلكات،
 والوظائف، وغيرها من المعالم. فتلك المخلوقات المسجرفة المُعلقة لا
 تملك سوى «حياتها العارية»، وهي حياة تعتمد استمراريتها على المساعدات
 الإنسانية»^(١١)

وهذه النقطة الأخيرة تولد مخاوف كثيرة؛ أليس القائم على المساعدات
 الإنسانية، سواء أكان متطوعاً أم أحيراً، هو في حده حنقة مبهمة في سلسلة
 الإقصاء؟ فثمة شكوك بأن وكالات الإغاثة التي تعمل أفضل ما توسعها لإبعاد
 الناس عن الخطر تساعد عن غير عمد القائمين على عمليات «التطهير
 العرقي»، وهنا يتساءل ميشل أجير إذا ما كان القائمون على المساعدات
 الإنسانية هم «شركاء في الإقصاء بتكلفة أقل»، والأهم أنهم أداة لتخفيف قلق
 بقية العالم وتبيده، ولتثرة المذنبين، ولتخفيف وحزات الصمير التي يعاني
 منها المتفرجون، ولإبطال الشعور بالخطورة والخوف من الطوارئ. واقع
 الأمر أن وضع اللاجئين في أيدي «العاملين في مجال المساعدات الإنسانية»

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(وعص الطرف عن الحُراس المسلحين في الخلفية) يبدو الطريقة المثلى للجمع بين الأضداد الرغبة العارمة في التخلص من الفايات البشرية الضارة وإشباع الرغبة لعارمة في الورع الأخلاقي .

فربما يمكن مداواة الصمير المذنب الذي تخلفه مصائب الجزء الملعون من الإنسانية، وهذا لا يتطلب إلا أن ندع الفصل الحيوي يسير في مساره الطبيعي، بمعنى استحضار وتثبيت الهويات التي لطختها الحروب وأعمال العنف والحروج من الأوطان والأمراض والبؤس والظلم، لا سيما أن عملية الفصل الحيوي تجري على أشده، وسيتم بكل تأكيد إقصاء الضحايا بسبب تدني إنسانيتهم، بمعنى نزع إنسانيتهم على المستويين الجسدي والأخلاقي^(١٢).

إن اللاجئين هم التجسد الحقيقي لما نسميه باسم «انهايات البشرية»، فليس لهم وظيفة نابعة يقومون بها في بلد الوصول والإقامة المؤقتة، وليس لهم نية ولا إمكانية واقعية تبشر باستيعابهم وانماجهم في لجسد اجتماعي الجديد. فما من عودة ولا طريق للأدم من مقلب النفايات الذي يعيشون فيه (إلا إذا كان طريقاً يشجه نحو أماكن نائية، كما في حالة اللاجئين الأفغان الذين رافقتهم السفن الحربية الأسترالية إلى جزيرة بعيدة من كل الدروب المطروقة وغير المطروقة). فالمعيار الرئيس لاحتبار موقع المخيمات المؤقتة دائماً هو قيام مسافة كبيرة بما يكفي لمنع الفوحات السامة للتحلل الاجتماعي من الوصول إلى أماكن أهل البلد. فإذا خرج اللاجئون من هذا الموقع البعيد، فإنهم يولدون مشكّة؛ وإذا طلوا داخل هذا الموقع، تطوهم صفحة النسيان. وفي أثناء الإبقاء عليهم داخل الموقع، ومنع تسربهم تماماً، بحيث يكون فصلهم نهائياً وقاطعاً، تتعاون «رأفة جماعة من الناس، وكراهية آناس آخرين» في إنتاج الأثر نفسه؛ «الابتعاد والإبعاد»^(١٣).

فلا يبقى سوى الجدران، والأسلاك الشائكة، والبوابات المحكمة، والحراس المسلحين؛ وبين كل ذلك تحدّد هوية اللاجئ، بل تنتهي أمالهم في الحقّ بتعريف الذات، ناهيك عن توكيدها فعادة ما يُلقى بكافة

(١٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

النفائات، بما في ذلك النفائات البشرية، من دون تمييز، في سلة قمامة واحدة، وهذا يعني وضع نهاية للفروق والسمات الشخصية الفردية؛ فليست النفائات بحاجة إلى العروق ابواضحة ولفروق الدقيقة، إلا إذا كانت مخصصة لإعادة التدوير، ولكن احتمالية إعادة تدوير اللاجئين وتحويلهم إلى أعضاء شرعيين ومعترف بهم في المجتمع الإنساني إنما هي احتمالية ضئيلة وبعيدة تماماً، على أقل تقدير. لقد اتُخذت كافة التدابير اللازمة لضمان دوام إقصائهم، بعدما أُلقي بمن لا سمات لهم في أرض مجهولة، وأُعلقت أمامهم على الدوام جميع الطرق الأمامية والخلفية المؤدية إلى أماكن دالة على معنى، وإلى مواضع يمكن فيها تشكيل مستمر لمعاني وضحة اجتماعياً.

فأيسا ذهب اللاحئون فإنهم مرفوضون، حتى إنهم يدركون تماماً أنهم غير مرحب بهم. فالمهاجرون «الاقتصاديون» هم أساس يتبعون قواعد «الاختبار العقلاني»، ومن ثم يحاولون العثور على لقمة العيش أينما كانت، لا أن يسموا في مكان لا توجد فيه لقمة العيش. وهؤلاء المهاجرون تدينهم الحكومات نفسها التي تبذل أقصى ما بوسعها لجعل «مروية العمل» الميزة الكبرى لناخبيها، وتحت عاطفيتها من أهل البلاد على «الهمجرة»، ولكن الشك في الدوافع الاقتصادية ينصب أيضاً على الرافدين الجدد الذين كان يُنظر إليهم على أنهم أناس يمارسون حقوقهم الإنسانية في لبحث عن ملاذ من التمييز والاضطهاد. فمن خلال الاستدعاء المتكرر لمعاني المرتبطة بمصطلح «طالبي اللجوء» صار المصطلح بمثابة السُّبَّة. وهكذا فإن كثيراً من وقت مساة «الاتحاد الأوروبي» وطاقاتهم النَهْنِيَّة يُستغرق في تصميم طرق أحدث وأشد تعقيداً لإغلاق الحدود وتحصينها، وفي استحداث أفضل وسائل التخلص من الساعين وراء لقمة العيش والماوى بعدما تمكنوا من عبور الحدود على الرغم من كل الصعاب

فها هو ديفيد بلاكت، وزير الداخلية البريطاني، يحرص على تموقعه على الجميع، فيقترح ابتزاز بلدان المهاجرين حتى نسترجع «طالبي اللجوء غير المؤهلين»، وذلك بقطع لمساعدة المالية عن البلدان الممتنعة^(١٤).



كانت هذه هي الفكرة الوحيدة لجديده، وكان بلانكت يطمح من ورائها إلى «دفع سرعة التغيير»، شاكياً انعدام النشاط والحيوية بين قادة أوروبيين آخرين، وما ترتب على ذلك من «بطء شديد في التقدم»، إنه يريد استحداث «قوة عمليات مشتركة سريعة، أوروبية خائصة، و«قوة مهام من خبراء قوميين» من أجل «تقييم مشترك للمخاطر حتى يمكن تحديد نقاط الضعف في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية عبر الساحر، وقصة تهريب البشر» (وهو المصطلح الجديد الذي جاء ليحل محل مفهوم قديم سس ويشوه سمعته، ألا وهو «العور»).

فمع التعاون الفعال للحكومات وغيرها من الشخصيات اعمدة التي تجد في تأجيج الأحقاد السائدة البديل الوحيد لمواجهة الأسباب الحقيقية للقلق الوجودي الذي يطارد ناخبهم، حلّ «هالبر اللجوء» محل الساحرات الشريرات وأشباح الأشرار العفصاة، وغيرهم من أمباح الجن والنفاريت في المدينة فالحكايات الشعبية الجديدة تنشر سريعاً، وفيها يلعب ضحايا هذا الكوكب دور الأشرار، وهذه الحكايات تجمع/تعيد تدوير المعرفة الخاصة بقصص الرعب التي تُشيب الرأس، وقد ولدت تلك القصص التي حطبت بوقل كبير في الماضي انعدام الأمن والأمان في حياة المدينة، كما هو الحال في هذا الزمن. وقد ذهب مارتن برايت إلى أن أعمال الشعب المشبهة الماهضة للمهاجرين في بريطانيا بمدسة ريكهام «لم تكن حدثاً منفصلاً، فالهجمات على طاسي اللجوء صارت القاعدة الطبيعية في المملكة المتحدة»^(١٥)، ففي مدينه بليساوس، على سبيل المثال، صارت تدك اللحومات أمراً معناداً، «فها هو مُزارع من نيبان، اسمه سونام، ويسغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً، يصل إلى بليماوس قل ثمانية أشهر، وتكشف ابتسامته الحذرة عن أسنان متترعة، ليس في صراعات عنيفة في بلده، ولكن في أشد عودته من محل بقالة في داغنبورت».

وهذا عداء من أهل البلد يمتزج برفض السلطات منح المزايا التي توفرها الدولة للوافدين الجدد العاجرين عن الحصول على حق اللجوء عد وصولهم، ناهيك عن تقليص الموارد المالية المخصصة لما يسمى باسم

Martin Bright, 'Refugees Find No Welcomes in City of Hate,' *Guardian*, 29/6/2003, p. 14. (١٥)



«الحماية الإنسانية»، وكذلك سياسة الترحيل العنيف الذي يسهل اللاجئين «غير المرغوبين»، (ترحيل ١٠٧٤٠ في عام ٢٠٠٢، واعتقال ١٣٠٠ لاجئين ترحيلهم في حزيران/يونيو ٢٠٠٣). كل ذلك أسفر عن انخفاض حاد في طلبات اللجوء. (من ٨٩٠٠ في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢ إلى ٣٦٠٠ في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٣). وهذه الإحصاءات تسرّرها ديفيد بلانكيت في شوة انتصار باعتارها دليلاً على النجاح الكبير لسياسة الحكومة، وبوصفها دليلاً دامغاً على أن «التدابير الغليظة» كان لها معمولها. واقع الأمر أن تلك التدابير كان لها «مفعولها»، وإن كان مجلس اللاجئين أوضح أن «مجرد مع الناس من دخول المملكة المتحدة» يصعب تصويره باعتباره «نجاحاً»، ذلك لأن «بعض هؤلاء الناس ربما يكونون في حاجة شديدة إلى مساعدتنا»^(١٦).

وأما المهجرون الذين لا يمكن ترحيلهم بسرعة، على الرغم من كل الوسائل والحيل البرعة، فتتخذ الحكومة حركتهم في مخيمات ثابتة ومنعزلة، وكأنهم لا يريدون الاندماج، ولا يمكنهم الاندماج في الحياة الاقتصادية للبلاد، وهب يلاحظ غاري بنع أن الحكومة «تشد بكفاءة حول الريف البريطاني مخيمات منعزلة على شاكله مناطق البنتوستات التي شيدتها في جنوب أفريقيا، فتتخذ حركة اللاجئين، ويعيشون منعزلين، ومعرضين للخطر»^(١٧)، ومن ثم فإن طالبي اللجوء، كما يوضح غاري يانغ، «من الأرجح أن يكونوا ضحايا الجريمة لا مرتكبيها».

فإذا نظرنا إلى اللاجئين المسجلين بالمفوضية العليا للاجئين، فسجد أن ٨٣,٢ بالمئة من اللاجئين المسجلين في أفريقيا يعيشون في مخيمات، وأن ٩٥,٩ بالمئة من اللاجئين المسجلين في آسيا يعيشون في مخيمات، وأما في أوروبا فلا يوجد سوى ١٤,٣ بالمئة من اللاجئين المنعزلين في المخيمات. ولكن لا يوجد بصيص من الأمل إلى الآن بأن الممارك الموحد لصالح أوروبا في الوقت الراهن سيستمر طويلاً.

وهكذا يجد اللاجئون أنفسهم كل يوم في منطقة لإطلاق النار باتجاهات

(١٦) انظر.

Alan Travis, "Tough Asylum Policy "Hits Genuine Refugees" *Guardian*, 29/8, 2003, p.

Gary Younge, "Villagers and the Damned," *Guardian*, 24/6, 2002.

(١٧)

مقاطعة، بل إنهم على وجه الدقة مقبذون في قيد مردوج.

إنهم يُطردون عُوة، أو يدفعهم الخوف إلى الهرب من أوطانهم، لكنهم يُصعون من دخول أي وطن حر؛ فهم لا يغيرون المكان، بل يفقدون المكان في الأرض، ويقذف بهم المسحوق إلى «اللاماكن» (non-lieux) عند مارك أوغيه، أو إلى «المجاهل» (nowherevilles) عند غول غارو، أو إلى «سفينة الحمقى» (Narrenschiffen) عند ميشال فوكو؛ إلى «مكان عائم بلا مكان، مكان ستمد وجوده من نفسه، مكان مغلق على نفسه، وفي الوقت نفسه ينفتح على لامحدودة البحر»^(١٨)، أو كما يوحى ميشال أجير، في مقالة له بدوريه إثنوغرافيا، إلى صحراء، وهي سطحتها أرض عبر مأهولة، أرض يفيضها الشر، ولما يزورونها.

إن محميات اللاجئين أو طالبي اللجوء هي حيل ووسائل مؤقتة تصير دائمة بإعلاق مخارجها. دعوي أكرر: إن من يسكنون محميات اللاجئين، أو طالبي اللجوء، لا يمكن أن يعودوا إلى حيث أتوا؛ فالبلدان التي مروها لا تريد لهم أن يعودوا، فقد ضاعت مصادر رزقهم، وتهدمت بيوتهم أو دُمّرت أو سُرقت، فلا أمل في العودة ولا طريق إلى الأمام؛ فما من حكومة ترحب شفق ملايين اللاجئين والمشردين، وستبذل جميع الحكومات كل ما توسعها لمع الروافدين الجدد من الاستقرار

فاللاجئون «في المكان، وليسوا منه» على ضوء موقعهم الجديد «المؤقت» دائماً، فهم لا ينتمون حقاً إلى البلد الذي شُيّت على أرضه الحدودية مساكنهم المتقلة أو نُصبت عليها خيامهم، كما يفصلهم عن أهل البلد المصيف حجابٌ حفيّ منيعٌ من الشك والكراهية، فهم معلقون في فراغ مكابي توقف فيه الرمز، فلا هم مستقرون، ولا هم متقلون، ولا هم من أهل القعود، ولا هم من أهل الترحال.

إنهم حالات يستعصى وصفها وتعريفها بالمصطلحات المعتادة التي سرد بها الهويات البشرية، إنهم التجسد الحقيقي لما أطلق عليه جاك دريدا

(١٨) انظر

Michel Foucault, "Of Other Spaces," *Diacritics*, vol. 1 (1986), p. 26.

«الحالات المبهمة التي يستعصي البت فيها» (undecidables). فهم ليسوا مجرد منبوذين (untouchables)، بل إنهم خارج طوق الفكر (unthinkable)، من منظورنا نحن الدين يمدحنا غيرنا وفتخر بأنفس لما نملك من فنون التأمل والتأمل الداتي. ففي عالم يفيض بالجماعات المتخيلة يصير اللاحثون جماعات خارج طوق الخيال (unimaginable)؛ وهكذا، فإن الجماعات الحقيقية أو الراعية في التحول إلى جماعات حقيقية تسعى إلى تأكيد المصادقية التي تحظى بها مقدرتها على استحليل منع اللاحثين من حق الحصول في مرآة الخيال!

تميز مخيمات اللاحثين بسمة أخرى، إنها «الحالة المؤقتة المتجمدة»، وهي حالة مستمرة ودائمة من الوجود المؤقت، وجود زمني يأسف من لحظات لا تُعاش أي منها باعتبارها عنصراً من لديمومة، ناهيك عن كونها إسهاماً فيها؛ ذلك لأن السرديات الطويلة الأجل وتبعاتها ليست جزءاً من الخبرة بالنسبة إلى من يعيشون في مخيمات اللاحثين، فسكان المخيمات يعيشون يوماً بيوم (على الحقيقة)، ولا تتأثر مضمون الحياة اليومية بالمعرفة التي تجمعها الأيام في شهور وأعوام؛ ففي السجون و«الحيثات لعائقة» التي درسها لويك فاكونت^(١٩) دراسة نافذة، وصورها تصويراً حياً، يظهر اللاحثون وهم «يتعلمون أن يعيشوا، أو أن يبقوا على قيد الحياة، يوماً بيوم، في آنية اللحظة، في غمرة لباس الذي يحتر داخل الحدران».

وإذا استخدمنا المصطلحات المستمدة من تحليلات لويك فاكونت^(٢٠)، فيمكننا القول إن مخيمات اللاحثين تمرح بين السمات المميزة لكل من «الجيتو الجماعي» (community ghetto) الذي شهد عصر النظرية المعنوية

(١٩) انظر

Loïc Wacquant, "Symbole fatale: Quand ghetto et Prison se ressemblent et s'assemblent," *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, vol. 119 no 1 (September 2001), p. 43

(٢٠) انظر

Loïc Wacquant, "The New Urban Color Line: The State and Fate of the Ghetto in Postfordist America," in: Craig J. Calhoun, ed., *Social Theory and the Politics of Identity* (Oxford: Blackwell, 1994).

انظر أيضاً:

"Elias in the Dark Ghetto," *Amsterdams Sociologisch Tijdschrift* (December 1997).

والنظرية الكبيرة في الاقتصاد، و«لجيتو الفائق» (hyperghetto) في عصر ما بعد الفوردية وما بعد الكينزية. فإذا كانت «الجيوتوات الجماعية» هي كيانات اجتماعية شبه كلية تستمد قوتها وبقائها من داخلها، وتمثل صورة مصغرة من تراتبية المجتمع ومؤسساته وقطاعاته الوظيفية المعدة لخدمة جميع احتياجات الحياة الجماعية، فإن «الجيوتوات الفائقة» ليست كيانات جماعية تستمد قوتها ولا بقاءها من داخلها مطلقاً، بل إنها تجمعات متقطعة ومصنوعة وناقصة تماماً، إنها أشنات من الدس وليست جماعات، إنها مكثفات طوبوغرافية عاجزة عن البقاء بنفسها. فعد استبعاد النخب للجيوتو، وتوقعها عن تغذية شبكة الأعمال الاقتصادية التي يفتت منها سكان الجيتو (مهما كان غير مستقر)، تتدخل قوى الدولة من أجل الرعاية والسيطرة (من أجل تحقيق هاتين الوظيفتين المتراطتين)، «الجيوتو الفائق» مقيد بشروط يتجاوز أصلها حدوده، وحارج سيطرته بكل تأكيد.

وجد ميشل أجير أنه في المخيمات تتداخل سمات «الجيوتوات الجماعية» في شبكة محكمة من الاعتماد المتبادل مع سمات «الجيوتوات الفائقة»^(٢١). ويمكن القول إن ذلك المزج يحكم تمام الرابطة التي تقيد سكان لجيتو بالمخيم، فثمة قوة حاذية تُمسك بأهل «الجيوتو الجماعي»، وثمة قوة دافعة تكشف المنبوذين إلى «جيتو دئق»، وهاتان القوتان الشديدتان تمرضان الراحدة على الأخرى، وتعرز كل واحدة مهما الأخرى؛ وهاتان القوتان، عندما تمتزجان بالعداء المهتاج المنتهب للبيئة الخارجية، تولدان معاً قوة مركزية جادة مهيمنة يصعب مقاومتها، حتى إنها تُلغي أهمية تقنيات الحصار والعزل التي طورها مديرو الجرائم المماثلة لكل من معسكرات أوشفيتس أو الجولاج. فالمخيمات أقرب من غيرها من العوالم الصغرى الاجتماعية المصنوعة إلى النموذج المثالي لفكرة «المؤسسة الكاملة» بالمعنى الذي حدده إرفنج حوفمان، فهي تمثل «حياة كاملة» جبرية، وتمنع جميع السبل المؤدية إلى أي شكل آخر من الحياة منعاً باتاً.

لقد كشفت دراسة ميشل أجير عن كفة السمات المرتبطة بالحياة الحديثة

(٢١) انظر

Michel Agier "En, er guerre et ville," *Ethnography* vol 2 (2004).

السائنة. دوام الحالة المؤقتة، واستمرار اللحظة العابرة، واندور الاجتماعي غير المحدد على الدوام، أو لكن أكثر دقة، الإلقاء في تدفق الحياة من دون مرسة لدور اجتماعي.

فإلى أي مدى تُعد محيّمات اللاحتين معامل يُحتبر فيها نموذج الحياة الحديث السائل «المؤقت على الدوام»؟

إن اللاحتين والمهاجرين القادمين من «بعيد» أملاً في الاستقرار في مكان حديد يناسون تمام دور لُدمية التي يمكن من خلالها حرق شبح «القوى العولمية» التي تبعث على الخوف والكرهية لأنها تقوم بمهامها من دون استشارة ضحاياها، فطالبو اللجوء و«المهاجرون الاقتصاديون» هم نسج جميعه (أنا أخرى؟ رفقاء سمر؟ صور مرآة؟ صور مشوهة؟) من نخبة السلطة الجديدة التي تحكم العالم المعلوم، ويُعتقد (لأسباب وجيهه) أنها الشرير الحقيقي في هذا المشهد؛ فهم، مثل تلك النخبة، لا تربطهم أية روابط بأي مكان، وترخر حبتهم بالتمير والتقلب، وهم أيضاً، مثل تلك النخبة، يجسّدون «فضاء التدفقات السائنة» الذي نفوس فيه جذور عدم الاستقرار الراهن في الوضع الإنساني وهكذا تبحث المحاوف والهواجس عن منافذ أخرى أكثر ملاءمة، لكن من دون جدوى، ومن ثم فهي تُخطئ لأهداف السهلة الواضحة، وتظهر من حديد في صورة خوف وكراهية شعبية «للغرباء المجاورين». وهذا القلق لا يمكن تخفيفه ولا تبديده في مواجهة مباشرة مع التجسيد الآخر للوجود خارج المكان، أي النخبة العولمية المتنقلة خارج التحكم، فتلك النخبة تبلغ من القوة ما يعجز غيرها عن الدخول معها في مواجهة مباشرة، حتى وإن كان موقعه الدقيق معروفاً (وهو ليس معروفاً في الواقع). وأما اللاجئون فلا حول لهم ولا قوة، بهم هدف سهل ساكن مرئي بكل وضوح يُفرّغ فيه الغضب الدنص، حتى وإن لم يكن لهم أية علاقة النة بألوان المعاناة والمحاوف التي أفضت إلى ذلك الغضب.

فعندما تواجه «الطبقة الحاكمة» (بالمعنى الذي سبق أن حدده نوربيرت إلياس) تدفق «الدحلاء اغرباء»، يكون لديها من الأسباب ما يكفي للشعور بالخوف، فاللاجئون يمثلون «المجهول العظيم» الذي يجسده كل الغرباء، بل إنهم يحملون معهم آلام الحرب البعيدة، والحسرة على السيوت المحطمة

والقرى المدمرة، التي تذكّر أهل لبلد بإمكانية تعكير صفو الانسجام الذي يتسم به نظامهم اليومي الآمن المألوف، (فهو آمن لأنه مألوف)، أو تدمير هذا الانسجام. وللاحثون، كما أوضح بيرتولد بريشت في «أرض المثقى»، «مدير شؤم».

كانت السبعينيات من القرن العشرين هي حقبة أمور «المعمود المجيدة الثلاثة»، وعمليات إعادة التعمير، والتفاهم الاجتماعي، والتفاؤل الشموي، الذي صاحب تفكيك النظام الاستعماري والانتشار السريع «للأمم الجديدة»، مما فتح آفاق عالم جديد رائع من الحدود المطبوسة أو المتلاشية، وطفوان المعلومات، والعوامة المهيمنة، والانسحاق الاستهلاكي في شمال الثري، علاوة على «إحساس متزايد بالمعاناة والإقصاء في جزء كبير من بقية العالم»، وهو يصدر عن «اشراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى»^(٢٢). وربما نرى حقبة السبعينيات الآن، بنظرة تأملية للماضي، باعتبارها علامة فارقة في التاريخ الحدث؛ فبهاة لسبعينيات، تعبرت الظروف التي كان الناس يواجهون بها تحديات الحبة تغيراً خفياً جذرياً، مما رزع ثوابت الحياة، ودعا إلى مراجعة شاملة لاستراتيجيات الحياة، وحصها حصصاً دقيقاً.

إن منع «الحلول العولمية لمشكلات المتشجعة محدياً»، وبالتحديد الأزمة الراهنة التي يمثلها «صناعة التخلص من القاذبات الشرية»، ينعكس سلباً على معاملة اللاحثين وطالبي اللجوء، بفعل اللدان التي يقصدها المهاجرون العولميون في أثناء بحثهم عن الحماية من العنف، وفي بحثهم عن الخبز والماء، كما أن ذلك يعبر أزمة «ضحايا الإقصاء الداخلي» في تلك اللدان تعبيراً جلياً.

وقد ظهر في مرحلة مسكرة أسوأ حواش التغير في لمعاملة التي يلقاها «ضحايا الإقصاء الداخلي»، (المعروفون في هذا الرمس باسم «ما دون الطبقة»)، وجرى توثيق هذا التغير توثيقاً كاملاً، وهو يتمش في الانتقار من نموذج «دولة اجتماعية» تشمل الجميع إلى دولة «إقصائية»، أو دولة «قبون العموبت»، أو دولة «السيطرة على الجريمة»، أو دولة «العدالة الحثائية» يقول ديفيد جارلاندا

ثمة تعبير واضح في بؤرة الاهتمام من نموذج دولة الرفاه إلى دولة قانون العقوبات... وهذا النموذج العقابي برداد انتشاره وشهرته، وصار أكثر صرامة، وأكثر قوة، وأكثر اهتماماً بالأمن. وأما نموذج دولة الرفاه فيزداد صماً على صمته، وصار مشروطاً أكثر مما مضى، وأكثر تمركزاً حول الجريمة، وأكثر اهتماماً بالمخاطر...

وتتضاءل الآن إمكانية تصوير المعتدين في الخطاب الرسمي بوصفهم مواطنين محرومين اجتماعياً، وفي حاجة إلى المساعدة، بل يحري تصويرهم باعتبارهم ملومين، وحقيرين، وخطيرين إلى حد ما^(٢٣).

وهما يشير لويك فاكونت إلى «إعادة تعريف رسالة الدولة»^(٢٤)؛ فالدولة «تسحب من الساحة الاقتصادية، مؤكدة ضرورة اختزال دورها الاجتماعي في توسيع تدخلها العقابي وتعزيزه».

هذا التحول الذي شهدته «العقود المجيدة الثلاثة» يصفه ألف هدتوف في علاقته «بضحايا الإقصاء الخارجي»، أي المهاجرين المحتملين^(٢٥)، ويشير ألف هدتوف إلى أن «الحدود تُعاد ترسيمها في الولايات المتحدة وبينهم ترسيماً أكثر صرامة»؛ وهنا ينبع ألف هدتوف ما توصل إليه أندريار وسيذر^(٢٦)، وينهب إلى لقول بأن الحدود صارت أكثر انقائية وأكثر تنوعاً في الأشكال التي تتخذها، بل إنها تحولت إلى ما يمكن أن يُطلق عليه «أغشية لامتاطرة»؛ فهي تسمح بالحروج، لكنها تمنع الدخول غير المرغوب من الجانب الآخر. ولهذا الغرض، أُضيف إلى نقاط المرور التقليدية الخاصة بالمهاجرين على طول المناطق الحدودية القطرية قواعد أمامية عسكرية بعيدة، مثل نقاط التفتيش في موانئ ومطارات المغادرة.

في ظل تشديد إجراءات المراقبة على الحدود الخارجية، وفي ظل

David Garland, *The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society* (New York, Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 175

Loïc Wacquant, 'Comment la "tolerance zero" vint à l'Europe.' *Manière de voir*, no. (٢٤) 56 (March-April 2001), pp. 38-46.

Ulf Hedetoft, *The Global Turn. National Encounters with the World* (Aalborg, Denmark: Aalborg University Press, 2003) pp. 151- 52.

(٢٦) انظر:

Peter Andreas and Timothy Snyder, *The Wall around the West: State Borders and Immigration Controls in North America and Europe* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000)



إجراءات أكثر صرامة في إصدار تأشيرات السفر في البلدان التي يعادها المهاجرون في «الجنوب». تنوعت أشكال الحدود، فلم تعد تقع في الأماكن المعهودة وحدها، بل وفي المطارات، والسفارات، والقنصليات، ومراكز اللجوء، وفي العضء الافتراضي في صورة التعاون المتزايد بين الشرطة وسلطات الهجرة في دول مختلفة

وهي أطروحة هدنوتف تتحقق على أرض الواقع؛ إذ التقى رئيس الوزراء لبريطاني بالسيد رود لارز، المفوض السامي للناحثين بالأمم المتحدة، واقترح عليه تأسيس «ملاذات امنة» طالبي اللجوء المحتملين «بالقرب من أوطانهم»، أي على مسافة آمنة من بريطانيا وعبرها من الدول الثرية التي كانت حتى وقت قريب وجهتهم الطبيعية. وباللغة المراوغة المعهودة في حقبة ما بعد التحول العظيم، وصف وزير الداخلية ديفيد بلاكيت موضوع محادثة بلير/ لارز بأنه «تحديات جديدة للدول المتقدمة يشكلها من يستغلون نظام اللجوء طريقاً إلى العرب»، (وباستخدام تلك اللغة المراوغة، يمكن للمرء أن يشكو، على سبيل المثال، من لتحدي الذي يواجهه لناس المستقرون، وهو التحدي الذي يمثله البحارة الذين غرفت سفنهم ونحطمت ممن استغلوا نظام اللجوء طريقاً إلى الناسة).

وفي لوفت الراهر، يبدو أن أوروبا ومقاط اامراقبة الناسة لها عر البحار (مثل الولايات المتحدة أو أستراليا) تحث عن حل لمشكلاتها غير المألوفة سياسات غير مألوفة هي التاريخ الأوروبي؛ سياسات تتجه نحو الداخل أكثر من توجيهها نحو الخارج، سياسات متجهة وجهة المركز لا وجهة الخارج، سياسات الانهيار الداخلي لا الانفجار الخارجي، مثل سياسات تخفيض الإنفاق، والاعتماد على اادات، وساء الأسوار التي تعلوها شبكة من الآلات المزودة بالأشعة السينية وشبكة معلقة من كاميرات المراقبة، والاستعانة بمزيد من المسؤولين داخل كائن الهجرة. وبمزيد من حراس الحدود في الخارج، وتقيد شكاات الهجرة وقانون النجنس، والإبقاء على المهاجرين في محببت متعزلة شديدة الحراسة، ومنع القادمين على مشارف البلد من بلوغ حدودها، وقبل أن تتوفر لهم فرصة المطالبة بمعاملتهم وفق حقوق الناحثين أو طالبي اللجوء؛ باحتصار، غلق لمجال في وجه الحشود الطارفة للأبواب، والاكثراث الصئيل، أو عدم لاكثراث، تخفيف ذلك لضغط.

وما هي عومي كلاين تشير إلى اتجاه أقوى وأوسع اشارةً (ينصده

الاتحاد الأوروبي وتلحق به الولايات المتحدة)، وهو اتجاه نحو «حصص إقليمي متعدد الطبقات والنصفوف»:

إن القارة العظيمة الحصينة هي تكتل من أمم تتحد من أجل نزاع مرايا تجارية من دول أخرى، بينما تراقب حدوده الخارجية لمشاركة لمنع وصول أنباء تلك الدول، ولكن إذا كانت القارة حادة في رغبتها لأن تكون حصناً حصيماً، فعليها أن تستعين بدولة أو دولتين من الدول الفقيرة داخل أسوارها، إذ لا بد أن يقوم أحد ما بالعمل القدر نيابة عنها^(٢٧)

إن اتفاعة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) هي السوق الداخلية للولايات المتحدة بعدما توسعت لتشمل كندا والمكسيك، (وبرى عومي كلاين أنه بعد اللفظ، تمثل الأيدي العاملة من المهاجرين الوقود الذي يدفع الاقتصاد الغربي الجنوبي في الولايات المتحدة)، وألحق بها في تموز/يوليو عام ٢٠٠١ «خطة الحدود الجنوبية» (Plan Sur)، التي توتت بمرجها الحكومة المكسيكية مسؤولية المراقبة الشاملة لحدودها الجنوبية، ونجحت في صد تيار السفريات المشربة المعذمة المتدفقة إلى الولايات المتحدة من دول أمريكا اللاتينية. ومنذ ذلك الحين، جرى إيقاف مئات الآلاف من المهاجرين واعتقلهم وترحيلهم بفضل الشرطة المكسيكية قبل وصولهم إلى حدود الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بأوروبا الحصينة، ترى عومي كلاين أن «سولدا وبلغاريا والمجر، وجمهورية التشيك، هم عبيد ما بعد الحداثة، فهم يوفرون مصانع محفظة الأجور، حيث تُنتج الملابس والأجهزة الإلكترونية والسيارات بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من التكلفة التي تتطلبها حتى يمكن إنتاجها في أوروبا الغربية». فهي داخل لقارات الحصينة، ظهرت تراثه اجتماعية جديدة في محاولة لفعل المستحيل، من أجل إيجاد توارن بين المسلمات المناقصة بكل وضوح والحيوية بالقدر نفسه، إنها مسلمات الحدود المحكمة، والحصول السهل على عمالة رخيصة طمعة لا مطالب لها، بل عمالة مستعدة لقبول ما هو متاح، وفعل ما هو متاح؛ إنها مسلمت التجارة الحرة واستغلال المشاعر المعادية للمهاجرين، تلك القشة التي تتعلق بها الحكومات الممسكة بالسيادة اغارقة للأمم/الدون حتى يمكنها إنقاذ شرعتها المتساقطة. وهما تنسأل عومي كلاين: «كيف يمكنكم أن تفروا

Naomi Klein, "Fortress Continents," *Guardian*, 16y /2003, p 23

(٢٧)

شرت اسقالة أو مرة في مجلة *Nation*.

مفتحين على المكسب ومنغلقين أمام الناس»^٩، وتجنب كلاين عر سؤاها
قائلة: «الأمر سهل، أولاً تُوسَّعون المحيط، ثم تُعلقونه».

ثمة أموال يحولها الاتحاد لأوروبي بكل أريحية في الغالب، ومن دون
مساومة ولا مباحكة، إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى حتى قبل منحهم
عضوية الاتحاد، وتلك الأموال كانت محصنة للتكنولوجيا المتطورة التي
من شأنها أن تحضّ حلودها الشرقية من الدخلاء الغرباء، بحيث تصبر في
وقت قصير الحدود الشرقية التي تحمي «أوروبا الحصينة»

ربما كان الاتحادان اللذان تناولناهما هنا هما ببساطة مظهرين مرتبطين
للالتشغال بالأمس، أو ربما الهوس به، وربما يمكن تفسيرهما من خلال
التحول في التوازن من النزعتين الدائميتين نحو الإقصاء أو الدمج، أو ربما
أنهما ظاهرتان غير مرتبطتين على الإطلاق، ولكل منهما مطقها الخاص.
لكن بصرف النظر عن أسبابهما المباشرة، فإن هذين الاتجاهين يبيان من
جذر واحد، ألا وهو الانتشار العولمي لطريقة الحياة الحديثة التي وصلت
في هذا الزمن إلى أبعاد حدود الكوكب، حتى إنها ألعت التفرقة بين «المركز»
و«الأطراف»، أو لكن أكثر دقة، التفرقة بين أشكال «الحياة» الحديثة (أو
«المتقدمة») وما قبل الحديثة (أو «المتأخرة» و«المتحلفة»)، وهي تفرقة
صاحبت الجزء الأعظم من التاريخ الحديث، عندما كان لمحصن الدقيق
للطرق السائدة المقبولة يقتصر على قطاع ضيق سبياً من الكرة الأرضية، وإن
كان قطاعاً في اتساع دائم. ولما بقي هذا القطاع ضيق سبياً، فإنه استطاع
أن يستخدم هائض لقوة الناتجة كصمام أمان لحمايه نفسه من الارتفاع الزائد
للحرارة، كما استطاع استخدام بقية الكوكب كمقلب للنفائات السامة التي
تقررها عمليات التحديث المستمر

ولكن الكوكب وصل الآن إلى حالة الاملاء، وهذا يعني، ضمن ما
يعني، أن العمليات الحديثة المعهودة، مثل بناء النظام والمقدم الاقتصادي،
تحدث في كل مكان، وأن «النفائات البشرية» تُنتج في كل مكان، وتتصاعد
معدلاتها كل يوم، ولكن سلات القمامة «الطبيعية» المساسة لتحريتها، وربما
إعادة تدويرها، ليست موحودة في هذا الرسم. وهكذا فإن الأزمة التي
استشرفتها روزا لوكسمبورج منذ قرن من الزمان قد وصلت إلى منتهاها،
(وإن كانت قد وصفتها بمصطلحاتها الاقتصادية بالأساس، وليس
بمصطلحات اجتماعية واضحة).

الفصل الثالث

الدولة والديمقراطية وإدارة الخوف

حققت المخاوف المحيطة والهوس بالأمن أعظم تقدم في «سنوات الأخيرة» هي أوروبا وفي بعض البلدان المتصلة بها (إضافة إلى وضع «دول متقدمة» متصلة بأوروبا عبر «المصاهرة» لا «القربة»).

وعندما سطر إلى ذلك مايفصل عن تحولات أخرى جوهرية كانت تقع في تلك «لسنوات الأخيرة»، يبدو ذلك لعزاً مُحْتَرِماً. وقد حالف روبرت كاستل الصواب عندما قال في تحليله الواضح للقلبي الحالي الذي يغذيه فقدان الأمان: «ننا، على الأقل في الدول المتقدمة، نعيش بلا شك في بعض من أعظم المجتمعات الآمنة التي شهدناها بتاريخ»^(١). ولكن، وعلى العكس من «الدليل الموضوعي»، نجد أننا «نحن» - المدللين تحديداً من دون اناس أجمعين - نشعر بأنا أكثر عُرضة للتهديد وفقدان الأمان والخوف، وأكثر عُرضة للسعر والهلل، وأكثر اهتماماً بالتفاصيل المتعققة بالأمن والأمان من غيرنا من الناس في المجتمعات الأخرى.

واحد سيجموند فرويد لغز المخاوف عبر المفهومة بصرحة. وقد إن حلها يسعى أن نبحث عنه في النفس البشرية وما تُبديه من تحدٍ قوي «لمنطق الحقائق» الحافة^(٢)، فالمعاناة البشرية (وكذلك الخوف من المعاناة، وهو أشد ألوان المعاناة وأعنفها فيما يبدو) تصدر عن «القوة الثباتية للصبغة»، وضعف أحسادنا، وعدم كفاية لصواب التي تنظم العلاقات المتبادلة بين البشر في الأسرة والدولة والمجتمع.

أما فيما يتعلق بالقوة الثباتية للصبغة وضعف أحسادنا بالمعنى الذي حدده

Robert Castel, *L'Insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé?* (Paris: Seuil, 2003), p. 5 (١)

Sigmund Freud, *Civilization and its Discontents* (London: Penguin Freud Library, 1991), (٢)

vol. 12, p. 274 ff



مرويد، فإننا نتمكن بطريقة أو بأخرى من تكيف أنفسنا مع الحدود النهائية لما يمكن أن فعله، فنحن نعرف أننا لن نسيطر على الطبيعة سيطرة تامة، وأب لن نُحدّد أجدادنا القانية، وأبنا لن نحضنها من غير الزمن، ومن ثم فنحن مستعدون، على الأقل في هذا الأمر للقول «أفضل شيء من الرحلة الثانية» لكن الدراية بالحدود قد تبعث على الحيوية والتمكين بقدر ما تبعث على الإحباط والتعجير، فإذا لم يكن بوسعنا رفع كافة أشكال المعاناة فبوسعنا أن نرفع بعضها وأن نخفف منها، فالأمر جدير بالمحاولة على الدوام، ومن ثم فإننا نحاول ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ونستهلك محاولتنا المتتالية أغضب طاقتنا واهتمامنا، فلا تدع مجالاً لاحتراق الآخرين والقلق بأن بعض الإصلاحات المطلوبة ستظل مستحيلة، وأنها ستجعل كافة المحاولات الرامية لتحقيقها مضيعة للوقت الثمين.

لكن الأمر يختلف تمام الاختلاف في النوع الثالث من المعاناة: الشقاء المتأصل اجتماعياً؛ فكل ما يُوصف بوساطة البشر يمكن إعادته وصمه بوساطة الشر، ومن ثم فإنه في هذه الحالة لا يقل أية حدود لإعادته وضع لواقع؛ إننا نرفض إمكانية وضع حدود مسقة وثابتة إلى الأبد لما نقوم به، بحيث لا يمكن كسرها بالعزم الأكيد والإرادة القوية، فلا يمكننا أن نهم السبب الذي يمسع الضربط الي وضعها بأنفسنا من أن تكون حماية لكل واحد منا ومصلحة له، ومن ثم فإن كل حالة من التعاسة لصادرة عن الواقع الاجتماعي تمثل تحدياً، وحالة من الانتهاك، ودعوة لحمل السلاح؛ فإن كانت «الحماية امتحة بحق»، والمنافع التي سعم بها لا تصل إلى النموذج المثالي، وإن كانت العلاقات غير مرضية، وإن كانت الضوابط ليست ما ينبغي أن تكون، (ونعتقد بأنها ليست ما يمكن أن يكون)، فإن نصل إلى اتخوف على الأقل من ندرة مشية للإرادة القوية، لكننا نفترض في الغالب بعض امكثد، والمؤامرات، والنيات الإجرامية، والأعداء القابعين خلف باب الدار أو تحت الفراش، ومتهمين سيكشف عن هوياتهم وعناوينهم من أجل تقديمهم للعدالة، وإدانتهم مع سبق الإصرار والترصد.

وقد توصل كاستل إلى نتيجة مشابهة بعدما اكشف أن فقدان الأمان الحديث لا يصدر عن ندرة الحماية، بل من «عدم وضوح نطاقها» في عالم اجتماعي «ينمركز تنظيمه حول طلب لانتهائي للحماية وبحث مسعور عن

الأمس»^(٣). فالتحرية الحادة المستعصية لعدم الأمان إما هي أثر جانبي للاعتقاد بإمكانية تحقيق الأمان اتمام في وجود المهارات الصحيحة والجهد السليم، (الاعتقاد في مقولات من قبيل «يمكن فعله»، و«يمكننا فعله»)، وإذا انصح أنه لم يتحقق، لا يمكن تفسير الفشل إلا بالإشارة إلى عمل حيث، ونية شريرة، وعقل مدبر لهذا الشر

ولنا أن نقول إن الشكل الحديث لعدم الأمان يتميز بوصوح بخوف من الخش والحقاء، إنه يتشكل بالطر السيئ في الشر وبياتهم، ورفض الثقة في دوام صحة البشر وإمكانية الاعتماد عليها، وهو يصدر في التحليل الهائي من عجز عن الاستعداد، بل وعدم الاستعداد، لإدانة تلك الصحة، والاعتماد عليها، والثوق بها.

ويتهم كامل سيروره النزعة الفردية الحديثة بالمسؤولية عما آلت إليه الأمور، وهو يرى أن المجتمع الحديث ظل يعيش على الرمال المتحركة المتمثلة في الطوارئ بعدما استبدل الجماعات والكيانات التي كانت تحدد قواعد الحماية وتراقب تطبيقها، وأحل محلها الواجب الفردي المتمثل في المصلحة الذاتية والرعاية الذاتية والمساعدة الذاتية؛ ففي ذلك المجتمع، تتسم مشاعر فقدان الأمان الوجودي والمخاوف المتفرقة من الأخطار المنتشرة بأنها مستعصية لا محالة.

وهنا تعب أوروبا دوراً ريادياً كما في أغلب التحولات الحديثة، فأوروبا كانت أيضاً أول من واجه ظاهرة العواقب الرجعية غير المتوقعة للتغيير، فما كان للشعور المخيف بعدم الأمان أن يظهر إلى الوجود لولا حدوث تحويل في أوروبا في وقت واحد، وانتقالهما فيما بعد بسرعات متفاوتة إلى أجواء أخرى من الكوكب؛ فأما التحويل الأول، كما يقول كاسل، فهو «التقدير المفرط»^(٤) للأفراد المحررين من القيود المفروضة من جانب الشبكة الكثيفة للروابط الاجتماعية؛ وأما التحويل الثاني فقد تبع التحويل الأول بدقة، وتمثل في ضعف وعجز غير مسبوقين للأفراد الذين حُرِّدوا من الحماية التي كانت تقدمها لهم تلقائياً تلك الشبكة الكثيفة من الروابط الاجتماعية.

ففي التحول الأول، رأى الإنسان الفرد آفاقاً شاسعة معوية ومثيرة تفتح أمامه، حيث يمكن اختصار وممارسة الفنون المكتشفة الجديدة الخاصة بتكوين الذات وتحسينها. وأما التحول الثاني، فمع معظم الأفراد من دخول تلك الآفاق الجذابة فكون الفرد فرداً صورياً، (بحكم القسود أو بموجب الإحساس بالذنب الشخصي الذي يكوي حراح العجز من واقع اجتماعي)، لم يضمن بأي حال الفردية الفعلية بحكم الواقع، واقتصر كثيرون إلى الموارد لتوظيف الحقوق التي تطوي عيها الفردية الصورية في الاتصال من أجل الفردية الواقعية^(٥)، فالخوف من عدم الكفاية هو اسم العذاب الناجم عن ذلك، فكثير من الأفراد بحكم القانون، إن لم يكن جميعهم، وجدوا في عدم الكفاية واقعاً مريعاً، لا هاجساً كثيراً، ولكن الخوف من عدم الكفاية صار آفة كونية أو شبه كونية. وسواء أكان الواقع الحقيقي لعدم الكفاية قد حصص للتجربة والاختبار بالفعل أم تحقق احتثانه لحسن الحظ إلى الآن، فإن شح عدم الكفاية كان سيحوم حول العالم بأسره، وفي كل الأوقات.

فمن البداية، واجهت الدولة مهمة صعبة تمثلت في إدارة الخوف، فكان عليها أن نسج شبكة حماية من العدم حتى تسدل الشبكة القديمة التي مرقتها لثورة الحديثة، وأن تواصل إصلاحها ما دام التحديث المستمر المدعوم من تلك الدولة يموق مقدرتها ويمزق خيوطها. فخلافاً للاعتقاد السائد، كانت الحماية (بمعنى التأمين الجمعي ضد المصائب الفردية)، وليس إعادة توزيع الثروة، هي التي كانت تقع في قلب اهتمام الدولة الاجتماعية التي أفضى إليها بقوة ثابتة تطور الدولة الحديثة؛ فالحماية إما أن تكون جماعية أو لا تكون أبداً في سطر لمحرومين من رأس المال الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي، (ومن كل المزايا في لواقع، باستثناء قدرتهم على العمل، التي لا يستطيع كل واحد سمرده أن يوظفها بفسه)^(٦)

وبخلاف شبكات الحماية الاجتماعية في الماضي قبل لحدثي، كانت شبكات الحماية التي تنصورها وتديرها الدولة إما أن تُسند عن قصد وتصميم، أو تتطور من تلقاء نفسها من مشروعات البناء الصم الذي

(٥) للاطلاع على مناقشات كاملة، انظر

Zygmunt Bauman, *Individualized Society* (Cambridge, UK: Polity, 2002).

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

اتسمت به الحداثة في مرحلة «الصلابة». ومن أمثلة الحماية عن طريق التشييد عن قصد وتصميم ما يلي. مؤسسات الرفاء والخدمات (وتسمى أحياناً باسم «الأجور الاجتماعية»)، وخدمات الصحة التي نديرها الدولة أو تدعمها، والتعليم المدرسي، والإسكان، وقوانين المصنع التي حددت الحقوق والواجبات المتبادلة لكل الأطراف، ناهيك عن سلامة الموظفين وحقوقهم. وأما أهم مثال على الحماية التي كانت تنطوّر من تلقاء نفسها، فهي أرض المصنع، وتحاد العمال، والتكافل المهني الذي ترسخ وازدهر «بطبيعته» في البيئة المستقرة نسبياً لما يسمى «المصنع الموردي» [سنة إلى هنري فورد ونموذج مصانعه التي قامت على التزام طويل الأجل بين صاحب رأس المال والعمال]، وهو تجسيد الموضع الحديث الصلب الذي جرى فيه تثبيت أغلب من كانوا من «المحرومين من رأس مال آخر».

وكان الارتباط بالطرف المقابل في علاقات رأس المال والعمالة ارتباطاً متبادلاً وطويل الأجل في المصنع «الموردي»، فكان كل جانب يعتمد على الآخر، ولكن في الوقت نفسه كان الارتباط يملكهم من التفكير والتخطيط للمستقبل، ومن تقييد المستقبل، والاستثمار في المستقبل؛ ولهذا السبب كان «المصنع الموردي» موقعاً للصراع المرير، وكان هذا الصراع يتفجر أحياناً، ويتحول إلى عداوة مفتوحة (ما دامت احتماليه الارتباط على المدى الطويل والاعتماد المتبادل لجميع الأطراف قد جعلت المواجهة المباشرة استثماراً معقولاً، ونصيحة تقديرية). لقد كان الصراع يحدّ رويداً رويداً حتى وإن كان مخفياً، وبكى ذلك المصنع نفسه كان أيضاً ملاذاً آمناً للثقة بالمستقبل، وللتفاوض، والتسوية، والبحث عن نموذج توافقي للعيش المشترك. ففي ظل ما يوفره من مسارات مهية محددة بوضوح، ومن أعمال روتينية مستقرة تماماً - وإن كانت متعبة - ومن وثيرة بطيئة لتغيير في تركيبة فرق العمل، ومن دفع طويل الأمد للمهارات المكتسبة، ومن قيمة كبرى مصاحبة لخدمة العمل المتراكم، كان من الممكن احتساب مخاطر سوء العمل، وكان من الممكن تحفيف القلق إن لم يكن القضاء عليه تماماً، وكان من الممكن استئصال السخايف بحيث تقتصر على العالم الهامشي لما يُسمى «مصائب القدر»، و«الحوادث القاتلة»، من دون أن تنسحب إلى مشاغل الحياة اليومية بأسرها. والأهم من كل ذلك أن كثيراً ممن كان يفتقدهم كافة أنواع رأس المال، باستثناء قدرتهم على العمل لغيرهم، كان يمكنهم التعويل على الجماعة

باعتبارها جسداً واحداً، فكان التكافل يعد صياغة القدرة على العمل ويحولها إلى رأس مال بديل، وكان هذا النوع من رأس المال يمثل الأصل لأساس وجيهة في مواردة القوة المجتمعة لكافة الأنواع الأخرى لرأس المال.

في خطوة شهيرة لا تُسى، وبعد تأسيس الدولة الرهاء، البريطانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عبر تشريع برلماني شامل، حاول توماس همفري مارشال أن يعيد صياغة المطلق الذي اهتمى به الكشف التدريجي عن معنى الحقوق الفردية؛ ووفق هذه الرواية^(٧)، فإن العملية الطويلة بدأت من الحسم بالأمر الشخصي، وتبعها نضال طويل ضد الحكم الاستبدادي للملوك والأمراء، فما كان يمثل للملوك والأمراء حقاً إلهياً في إقرار القواعد أو إنكارها كما يحلو لهم، كان يعني لرعاياهم أن حياتهم تحت رحمة فضل ملكي لا تختلف كثيراً عن قدر غريب الأطوار، إنها حياة تتألف من حالة مستمرة ومستعصية من اللاتيقن؛ إذ تعتمد على الطرق العشوائية التي كانت تتحدد بها هبات الملوك وعطاياهم، فكان تمتلئ الملوك والسلطات والتودد إليهم/إيهن طلباً لكرمهم أمراً صعباً؛ وكان من الأصعب الاحتفاظ بذلك الكرم، إذ كان من السهل سحبه، ومن المحال صماته إلى الأبد. وهذا اللاتيقن كان يرتد في صورة إحساس مشين بعجز الناس، ولم يكن من الممكن مد واته إلا من خلال تحقيق القدرة على التنبؤ سلوك الملوك عبر إحصاءه لقواعد قانونية لا يُسمح للملوك أنفسهم، ولا يكون بوسعهم، أن يغيروها أو يعلقوها باحتبارهم من دون موافقة الرعايا أصحاب الشأن. فلن يتحقق الأمن لشخصي، لا بوضع قواعد ملزمة لجميع اللاعبين، ولكن هذه القواعد الملزمة لن تمكن الجميع من الفوز، بل سيظهر، كما كان الحال من قبل، لاعبون محظوظون وغير محظوظين، وفائزون وخاسرون. ولكن، على أقل تقدير، ستكون قواعد اللعبة واضحة، وستتاح إمكانية تعلمها، ولن تتغير حسب الأهواء في أثناء اللعب، ولن يضطر اللاعبون إلى الخوف من تمييز الملك لأن عنائهم انتصارهم ستكون لهم، وسينعمون بها إلى الأبد، وستكون ملكية أصيلة لهم.

(٧) انظر.

T H Marshall, *Citizenship and Social Class, and Other Essays* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950)

يمكننا أن نقول إن النضال من أجل الحقوق الشخصية كان يستمد قوته من رغبة المحظوظين الحقيقيين أو من كانوا يأملون في لغور للإبقاء على غنائم حظهم السعيد من دون الحاجة إلى جهد ثمين أو ثقل، والأدهى أنه جهد غير موثوق وغير بهائي في سبيل اللغور بالخطوة عد المسك، ونيل رضاه، والاحتفاظ بعصاياه.

وأما المطالبة بالحقوق السياسية فتعني المطالبة يلعب دور جوهري في صنع القوانين، وكانت المطالبة بالحقوق الساسة تمثل من منظور مارشال الخطوة التالية في خطته، باعتبارها الخطوة المنطقية المطلوبة فور نيل الحقوق الشخصية، وهي الخطوة التي لا بد من الدوع عنها، ولكن يمكننا أن نستشف مما ذكرناه أن الحقوق الشخصية والحقوق الاجتماعية لا يمكن الفصل من أجلها والحصول عليها وضربها إلا معاً، إذ يصعب تحقيقها والاستمتاع بها كلاً على حدة. ويدو أن هناك اعتماداً دائرياً وعلاقة حقيقية لفكرة «الدجاجة والبيض» بين الحقوق الشخصية والحقوق السياسية؛ فسلامة الأشخاص وأمن ممتلكاتهم هما شرطان ضروريان لنضال الفعال في سبيل المشاركة السياسية، لكنهما لا يمكن أن يترسخا، ولا يمكن افتراض واثق بدوامهما إلا إذا صار شكل القوانين الملزمة تابعاً للمستعدين منها.

لا يمكن للمرء أن يتيقن من حقوقه الشخصية ما لم يكن قادراً على ممارسة حقوقه السياسية، وما لم يكن قادراً على تفعيل تلك القدرة في سنّ القوانين، وستتضاءل إمكانية تفعيل تلك القدرة على أقل تقدير ما لم تلغ المزاي (الاقتصادية والاجتماعية) التي تحكمها ونحبيب الحقوق الشخصية من لأهمية والمكدة ما يجعل لقوى المهينة تصعها في حسابها. وهذه حقيقة كنت واضحة بالفعل لمارشال، ولكنها كانت بحاجة إلى إعادة تأكيد في ضوء أحدث انتغيرات السياسية بقول باولو فلوري دو أركيه «إن الفقر (القديم والجديد) يؤلّد اليأس والخنوع، ويستنزف كل الطاقة في الصراع من أجل البقاء، ويضع لإرادة تحت رحمة الوعد الفارع والحداع الماكر»^(٨). إن تشبك الحقوق الشخصية والحقوق السياسية، والتفاعل بينهما، هو من نصيب أصحاب لنفود، من نصيب الأغنياء لا الفقراء، ومن نصيب الأمنين

Paolo Flores d'Arcais, "The US Elections: A Lesson in Political Philosophy: Populist Drift, (A) Secular Politics, Democratic Politics," (here quoted from an MS translation by Giacomo Donis).

بالفعل إذا ما تركوا وحدهم، لا من نصيب المحتاجين إلى مساعدة خارجية حتى يكونوا آمنين؛ بحق التصويت (وحق التأثير في تشكيلة أحكام وشكل الموعد التي تلزم المحكومين بشكل غير مباشر، وعلى الأقل على مستوى النظرية) لا يمكن أن يمارسه حق سوى «ملاك الموارد الاقتصادية والثقافية الكافية» التي تحميهم من الاستبعاد الطوعي أو غير الطوعي الذي يستأصل أي استقلال ممكن في الاختيار

فلا غرابة إذاً أنه منذ زمن طويل نحد أن دعاة الحر الانتخابي لأزمة ضمان الحقوق لشخصية من خلال ممارسة الحقوق السياسية «أرادوا أن يُقصرُوا حق التصويت على أصحاب الثروة والتعليم»، وهذا واضحاً آنذاك أن «الحرية الكاملة» (الحق في المشاركة في سن القوانين) لا يمكن أن يستمتع بها إلا أصحاب الملكية الكاملة لحقوقهم الشخصية^(٩)، أي من لم تعرض حريتهم الشخصية لبئر من قل مُلاك العِزْب أو أصحاب العمل الذين يعتمدون عليهم في كسب لقمة العيش. فعلى مدار ما يزيد على قرن من الزمان بعد امتحانات مشروع التمثيل السياسي وقبوله لحماسي أو المدعن، وبعدما امتد حق الاقتراع ليشمل لجميع ويستثي «الأغبياء»، وجد ذلك مقاومة شرسة من دعاة المشروع وأنصاره. ولأسباب وجيهة، كان يُنظر لذلك المَدِّ باعتبارِه اعتداءً على الديمقراطية لا انتصاراً لها، (ربما يتمثل الافتراض الضمني الذي زاد من اشتعال تلك المقاومة في الهاجس بأن «العقراء» لن يستخدموا هبة المشاركة السياسية في الدفاع عن أمر الممتلكات والمكانة الاجتماعية، فهي حقوق شخصية لا ناقة لهم فيها ولا جمل).

فإذا تعما المتتالية التاريخية/المسطقية للحقوق كما سافها مارشال، ربما نقول إن الديمقراطية - حتى الوصول إلى مرحلة الحقوق السياسية (ومرحلة الحقوق السياسية نفسها) - تتسم بأنها مغامرة انتقائية ومقيدة للعناية.

(٩) غاردنر -

John Gladwell, "Rights and the Poor," in Richard Ashby Wilson and Jon P. Mitchell, eds., *Human Rights in Global Perspective Anthropological Studies of Rights, Claims and Entitlements*, ASA Monographs, 40 (London: Routledge, 2003), p. 210ff.

مقيس من

C B Macpherson, *The Political Theory of Possessive Individualism. Hobbes to Locke* (Oxford, New York: Oxford University Press, 1962).

«الديموس» (أي الشعب) في كلمة «الديمقراطية» هو المُحوّل بسلطة (قراطوس) سنّ القوانين وتعبيرها، لكن اقتصر ذلك في تلك المرحلة على فئة قليلة تنعم بالامتيازات، بينما استُبعد في الممارسة وفي القانون لمكتوب أغلبية كبيرة من الناس الذين يُراد إلزامهم بالقوانين التي تأتي بها السياسة.

واقع الأمر كما يرى جون سيرل، أن قائمة «عطايا الرب»، أي الحقوق الأصلية التي وضعها الآباء المؤسسون للديمقراطية الأمريكية، «لم تتضمن حقوقاً متساوية للنساء، بل ولم تتضمن حق التصويت ولا حق الملكية لهم، ولم تتضمن إلغاء الرق»^(١٠). ولا يعتبر جون سيرل طسعة تلك الديمقراطية (طبيعة الامتيازات التي تُمنح بحرص واعتدال) طبيعة مؤقتة عارضة؛ على سبيل المثال، «ستوجد دوم آراء يعتبرها كثير من الناس، بل عليّينهم، «طبيعة»، ولذا فإن الاحتمالات لا تُرجح منحاً عالمياً كاملاً حقيقياً لحرية التعبير التي ينبغي أن تكفلها الحقوق السياسية لجميع المواطنين. ولكن إذا كانت الحقوق السياسية يمكن أن تُستخدم من أجل ترسيخ الحريات الشخصية وتعزيز صلاة تلك الحريات المستقرة في السلطة الاقتصادية، فيصعب أن تُكفل الحريات الشخصية لمن لا حول لهم ولا قوة، لمن لا حظ لهم في الموارد لني من دونها لا يمكن الفوز بالحرية الشخصية ولا الاستمتاع بها في الممارسة.

إننا هنا أمام دائرة مفرقة؛ فعدد كبير من الناس لا يملكون سوى النذر اليسير من المتاع والممتلكات، أو لا يملكون شيئاً يستحق الاستماتة في الدفاع عنه، ولذا يرى الأغنياء أن هؤلاء الناس ليسوا بحاجة إلى الحريات السياسية، ولا ينبغي منحهم تلك الحريات التي تحدم الدوع عن الممتلكات. ولكن ما دام هؤلاء الناس لهذا البب يُمنعون من لانتخاب (وعبر دريح الديمقراطية الحديثة ما صت قوى مؤثرة لإدامة ذلك المنع)، فستكون فرصتهم صئيلة في تأمين الموارد المادية والثقافية التي تؤهلهم للحصوب على هبة الحقوق لسياسية فععدو تُترك «الديمقراطية» لمسطقها الحاصر، فربما تظل، في الممارسة ورسمياً ويكل وضوح، عممية نحبوية في جوهرها. ولكن هاك، كما يرى ناولو فلوريه دو أركيه، حلان لا حل واحد، بتلك المشكلة المعقدة: «إما نقصر الاقتراع على الملاك الحقيقيين لتلك الموارد، أو بشوير المجتمع تشويراً تقديمياً بحيث يضم

John R. Searle, "Social Ontology and Free Speech," *Hedgehog Review*, vol. 6, no. 3 (١٠) (Fall 2004), pp. 55-66.



تحويل تلك الامتيازات (الثراء والثقافة) إلى حقوق مكفولة للجميع».

إن الحل الثاني هو الذي أنتج نموذج اللورد بفريدج لدولة الرفاء، وهي النحسيد الأسمى لفكرة مارشال عن لحقوق الاجتماعية، وهي الفئة الثالثة في سلسلة الحقوق التي من دونها لن يكتمل المشروع الديمقراطي. وقد لخص دو أركيه أطروحته الأساسية قبل أكثر من نصف قرن بعد بفريدج قائلاً: «إن برامجاً قوياً للرفاء ينبغي أن يكون جزءاً متكاملًا من كل مشروع ديمقراطي، وأن يحظى بحماية دستورية». فمن دون حقوق سياسية، لا يمكن للناس أن يثقوا بحرياتهم الشخصية، ولكن من دون حقوق اجتماعية ستظل الحقوق السياسية حلاً مستحيلًا، وهماً عقيمًا، ومزاحاً قاسياً لعدد كبير ممن مُنحت لهم تلك الحقوق بالقانون. فإن لم تكن الحقوق الاجتماعية مكفولة، فلن يتمكن الفقراء ولا المحتاجون من ممارسة الحقوق السياسية الرسمية، ولن يحصل الفقراء على تلك الحقوق إلا بما تنفض به الحكومات وتراه ضرورياً، ولن يحصلوا عليها إلا إذا كانت مقبولة لدى مُلاك القدرة السياسية الحقيقية على كسب السلطة والحفاظ عليها. فإذا ما بقي الفقراء من دون حول ولا قوة، وربما يكون منتهى مُهاهم هو أن تتفضل عليهم السلطة بعض الحقوق، لا أن يكونوا أصحاب حقوق

كان اللورد بفريدج مُحققاً عندما اعتقد بأن رؤيته لتأمين شامل بفره الجميع لكل إنسان كانت نتيجة حتمية للمفكرة الليبرالية وشرطاً ضرورياً لديمقراطية ليبرالية متكاملة، وكان إعلان فرانكلين ديلاانو روزفلت الحرب على الحواف قائماً على افتراضٍ مشابه.

تصحب حرية لاختير مخاطر الفشل، وربما يعتبر كثير من أساس أن تلك المخاطر لا تُطاق، إدراكاً أو طناً منهم بأنها قد تفوق قدرتهم الشخصية على الاحتمال. ويرى أكثر الناس أن حرية الاختيار ستظل سراً خدعاً وحلماً واهياً ما لم تُحفف حدة الحواف من الهزيمة عن طريق سياسة تأمين تصدر باسم المجتمع، سياسة يمكنهم الوثوق بها والاعتماد عليها إذا حلت بهم المصائب فإذا ما صارت حرية الاختيار مجرد سراب، فإن ألم اليأس سيعملوه إذلال العجز، ولقدرة على مواكبة تحديات الحياة تنعصر للاحتبار كل يوم، وهي المصنع الذي تتشكل فيه الهمة بالنفس أو تتلاشى.

فمن دون تأمين بفره الجميع فإن الفقراء والمحتاجين (والمستضعفين

على حافة الإقصاء (وجه أعم) سنقصهم الدافعية للمشاركة السياسية، وبالتالي سنقصهم الدافعية للمشاركة في لعبة الانتخابات الديمقراطية، فليس من المحتمل أن يتحقق الخلاص عن طريق دولة سياسية ليست دولة اجتماعية، وترفض أن تكون دولة اجتماعية. فمن دون حقوق اجتماعية للجميع، سيجد الناس أن حقوقهم السياسية عديمة القيمة وغير جديرة باهتمامهم، فإذا كانت الحقوق السياسية ضرورية لوضع الحقوق الاجتماعية في منزلتها، فإن الحقوق الاجتماعية ضرورية في تفعيل الحقوق السياسية، فالحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية لا بد منها جميعاً حتى يُكتب لها البقاء جميعاً، ولن يكتب لها البقاء جميعاً إلا بنجاحها المشترك.

وتوضح الدلائل التاريخية أنه، ومع كل توسع لحق الاقتراع، تتقدم المجتمعات خطوة للأمام نحو دولة اجتماعية شاملة «كاملة». وإن كان هذا المقام الأخير لم يكن في الحسبان، واحتج إلى سرّات عدة، وإلى قوانين برلمانية عدة شهدت جدلاً كبيراً وطموحاً أكبر حتى تتضح معالمه. وببما أخذت فئات أكثر من السكان تحظى بالحقوق الانتخابية، فإن «الناخب المتوسط»، الذي كان على الأحزاب السياسية أن تحدد وجهتها وفق رضاه حتى يمكنها أن تعزز، قد انتقل، بانتظام، إلى قطاعات من لطيف الاجتماعي الأكثر حرماناً نسبياً. وفي لحظة ما، حتمية وإن كانت غير متوقعة، ومع تحول جوهري ونم عبور الخط، وتمت التعرف بين طُلاب الحقوق السياسية لضمان عدم سحب الحقوق التي يتمتعون بها وعدم التلاعب بها، وبين المحتاجين إلى الحقوق السياسية لكسب الحقوق الشخصية الغائبة، ومن ثم، إذا ما مُنحوا الحقوق الشخصية (أو السياسية) من دون حقوق اجتماعية كانوا سيجدونها معطلة. عدلّ مرّت اللعبة السياسية بتحوّل فارق حقاً؛ إذ إن الديمقراطية الحديثة انتقلت من تكبيف المؤسسات والإجراءات السياسية مع الواقع الاجتماعي القائم بالفعل إلى توظيف المؤسسات والإجراءات السياسية في إصلاح الواقع الاجتماعي. لقد انتقلت الديمقراطية الحديثة من حمع نوازل القوى الاجتماعية إلى تغييره، وتكمن الممارسة في أنها واجهت مهمة قلب النتيجة التي نلت ذلك إلى الآن، فأثّر تجاوز الحدود كان مهمة غير مألوفة وغير معهودة لاستخدام الحقوق السياسية لخلق لحقوق الشخصية وضمانها بدلاً من مجرد تأكيدها وتحديدها، فلم يعد الكيان لسياسي صادر عن «مجتمع مدني» متشكل بالفعل ويطمح إلى حماية

سياسية، بل واجه الكيان السياسي في ثوبه الجديد المتمثل في «الدولة الاجتماعية» مهمة وصع أسس المجتمع المدني أو توسيع نطاقه ليشمل قطاعات المجتمع المغفود.

وُلدت المخاوف ذات الطابع الحديث في أثناء الجولة الأولى من تحرير السوق وسيرورة النزعة الفردية، هي وقت انفكت أو انقطعت فيه روابط القرية والحبرة، روابط كانت متينة تعصم بحبل الجماعة والثقة، روابط كانت تدور أبدية، لكنها عاشت، على أي حال، منذ زمن بعيد؛ فكان النموذج الحديث الصلب لإدارة الخوف يميل إلى إحلال الروابط المصنوعة محل الروابط «الطبيعية» التي دُمّرت تماماً، واشتملت هذه الروابط المصنوعة المقابلات والاتحادات والكيانات الجماعية الوقنية شبه الدائمة التي كانت توحيدها مصالح مشتركة وأعمال يومية منظمة مشتركة، وهكذا جاء التضامن ليحل محل الانتماء، باعتبار الحماية الأساسية من قَدَرٍ ترداد مضافه.

كان أقول ذلك التضامن ينذر بنهاية النموذج الحديث الصلب لإدارة الخوف، وحاء لأن الدور على أشكال لحماية الحديثة المصنوعة الخاضعة للإدارة لتتراجع وتنعكس أو تنكسر؛ فهي أوروبا، التي كانت أول من مر بالإصلاح الحديث وأول من أدار الطيف الكامل لنتائج، نمر الآن، مثل الولايات المتحدة، كثيراً بكل من «تحرير السوق وسيرورة النزعة الفردية» مره أخرى، وإن كانت لا بفعل ذلك هذه المرة باختيارها، بل بحصرها لصعظ القوى العولمية التي لم يعد بوسعها أن سيطر عليها أو تأمل بأن مراقبها

لكن تحرير السوق هذه المرة لم تبعه أشكال مجتمعية حديثة من إدارة الخوف، بل إن التعامل مع المخاوف الصادرة عن أنماط الجديدة بحالة اللاتيقين جرى تحريره، مثل المخاوف نفسها، وإساده إلى الغير، إذ تُركت لمبادرات والجهود المحلية، وحضعت في أغلبها للخصخصة، وانتقلت في جزء كبير منها إلى عناية الأفراد وراعتهم ودعائهم، وإلى الأسواق، وهي تكره شدة وتقاوم بنجاح كافة أشكال التدخل الجماعي (السياسي)، ناهيك عن لسطرة الجماعة (المدنية).

فما أن تحل الصافسة محل التضامن لا يجد الأفراد سناً إلا مواردهم الضئيلة للغاية وعبر لكافية بوضوح، لقد حولهم تاكل الروابط الجماعية وتحللها إلى أفراد صوريين يحكم القانون من دون طلب موافقتهم، مع أن ما

يتعلمونه من حياتهم هو أن كل شيء تقريباً في وضعه الحالي يعترض صعودهم إلى المودج المفترض للأفراد المعلنين بحكم الواقع، فثمة هوة واسعة (وآخذة في الاتساع) تفصل انكم والكيف الخاصين بالموارد التي يتطلبها إنتاج فعال لأمن وحرية حقيقيين من الحوف يقوم به المرد بنفسه، ولكن يكون في الوقت نفسه موثوق به وجديراً بالثقة، عن المحمور الكلبي للمواد والأدوات والمهارات التي يمكن لغابية الأفراد أن يأملوا، في حدود المعقول، بالحصول عليها والاحتفاظ بها.

وهنا يشير روبرت كاستل إلى عودة «الطبقات الخطرة»^(١١)، لكن ينبغي هنا أن نشير إلى أن التشابه بين مجيئهم الأول ومجيئهم الثاني إنما هو في أفضل الأحوال تشابه جزئي.

كانت «الطبقات الخطرة» الأصلية تتألف من أناس يعانون من إقصاء مؤقت، كانت تتألف من فائض سكاني من أناس حرهم التقدم الاقتصادي المتسارع من «وظيفة مفيدة»، وحردهم التدمير المتسارع لشبكات الروابط من الحماية، ولكن كان ثمة أمل بإعادة دمجهم بمرور الوقت، وتنبؤ كراهيتهم، واستعادة فرصهم في «النظام الاجتماعي». وأما «الطبقات الخطرة» الجديدة فهم من يُنظر إليهم على أنهم غير صالحين لإعادة الدمج، ويُعلن أنهم غير قابلين للاستيعاب، فلا يمكن تصور رصفة مائعة لهم يؤديها بعد «إعادة تأهيلهم»؛ إهم ليسوا مجرد فئوس، بل هم فائض عديم القيمة، ومن ثم فهم يعانون من الإقصاء الدائم، ذلك الإقصاء الذي تسمح به الحلالة السائلة، بل وتشجعه بقوة. فالإقصاء في هذا الرمن لا يظر إليه باعتبارها نتيجة حظ سيئ مؤقت يمكن إصلاحه، بل بوصفه إقصاء نهائياً بلا رجعة، وعادة ما يكون الإقصاء في هذا الرمن طريقاً بلا عودة (ويُنظر إليه كذلك)، فما أن تحترق الجسور، من غير المحتمل أن يُعاد بناؤها أبداً، كما أن استحالة الرجوع عن الحكم بالإقصاء وضالة فرص استئناف الحكم تجعل من ثم إقصاؤهم «طبقات خطرة».

إن استحالة الرجوع عن الحكم بالإقصاء هي نتيجة مباشرة، وإن كانت غير موقّعة، لتحلل الدولة الاحتماعية، باعتبارها شبكة من المؤسسات الرسمية، بل

(١١) انظر

Castel, *L'Insécurité sociale* 'Qu'est-ce qu'être protégé?' p. 47ff

وباعتبارها مثلاً ومشروعاً يُحكم بهما على الواقع وتُدفع بهما الأفعال. ويُندر انكاس المثال، وهزال المشروع وتدهوره، باختفاء إمكانيات الإصلاح وسحب حق الاستئناف، وتعدد تدريجي للأمل، وانكسار لإرادة المقاومة. إننا لسنا بصدد الوضع الذي يعكسه كلمة «عاطل» (فهي كلمة تشير ضمياً إلى استثناء من القاعدة التي تعكسها كلمة «عامل»، باعتبار هذا الوضع أزمة مؤقتة يحكم معالجتها، ويسبغ معالجتها)، لكن «العاطل» في هذا الرمز يصير أشبه بحالة من «انعدام القيمة»: مرفوض، وزائد عن الحاجة، وغير نافع، وغير صالح للتوظيف، وغير فعال اقتصادياً إلى الأبد؛ إنه يشير ضمياً إلى إمكانية نبذه والتخلص منه، بل وربما تم ندهه والتخلص منه بالفعل مرة وإلى الأبد، وألقي به في نفايات «التقدم الاقتصادي»، وخلاصة ذلك التعبير هو القيام بالعمل نفسه وتحقيق النتائج الاقتصادية نفسها، ولكن بعدد أقل من العمالة، وعمالة أرخص

ففي هذا الرمز، لا يوحد سوى خيط دقيق يفصل العاطل - لاسيما العاطل عن العمل فترة طويلة - عن المفقود في انقشب الأسود لما يسمى «ما دون الطبقة»؛ وهم أناس لا يصلحون في أي تصنيف اجتماعي مقبول، إهم أفراد بُرُكو خارج الطبقات، ولا يملكون أيًا من الوظائف الضرورية للفاعلة المقبولة المعترف بها التي يؤديها الأعضاء «الأسوياء» في المجتمع، إنهم أناس لا يصيغون شيئاً إلى حياة المجتمع، باستثناء ما يستطيع المجتمع أن يستغني عنه تماماً وأن يربح من التخلص منه

وليس أقل دقة المحيط الذي يفصل لكائنات «عديمة القيمة» عن المحرمين، فليس المجرمون و«ما دون الطبقة» سوى فئتين فرعيتين لضحايا الإقصاء، و«غير اللائقين اجتماعياً»، أو حتى «العناصر المعادية لوجود الاجتماعي»؛ ولتفرقة بينهما يحددها في الغالب التصنيف الرسمي والمعاملة التي تلقاها كل فئة من دون موقفها أو سلوكها. فكما حدث للعاطلين، فإننا نجد أن المحرمين، (من يتعرضون للحبس والانتهاك وانتظار المحاكمة، ومراعاة الشرطة، أو، بساطة، تسجيل بياناتهم في سجلات الشرطة)، لم يعد يُطر إليهم باعتبارهم مطرودين فترة مؤقتة من الحياة الاجتماعية السوية، وأنه لا بد من «إعادة تعليمهم»، و«إعادة إصلاحهم وأهيلهم»، و«إعادتهم إلى المجتمع» في أقرب فرصة، ولكن باعتبارهم مهمشين على الدوام، وغير صالحين «لإعادة التنوير الاجتماعي»، ومحوماً عليهم أن يقصوا مدتهم من دون أن يتسوا بأذى أو ضرر، بعيداً عن المجتمع الملتزم بالقانون.

الفصل الرابع

معاً... ولكن فرادى

تُوصف المناطق المأهولة بأنها «حَضَر»، وتُسمى «مُدناً» إذا تسمت بكثافة عالية نسبياً من السكان، والتفاعل، والنواصل؛ وفي هذا الزمن، صار الحضر يشير إلى الأماكن التي يواجه فيها الناس فقدان الأمان الاجتماعي المتمشي مواجئة مكثفة للعناية وملموسة بوضوح، كما أن الأماكن التي تُسمى «حضرًا» هي أيضاً التي تتطابق فيها الكثافة العالية للتواصل البشري مع الخوف الصادر عن فقدان الأمان والبحث عن منافذ وأهداف لتفريجه وإن لم يكن الخوف دوماً هو السمة المميزة لهذه الأماكن.

فها هي نان إلين، وهي إحدى أفضل الباحثات في التغيرات الحضريّة المعاصرة، تؤكد أن احمائية من الخطر كانت «حافراً أساساً لبناء المدن التي كانت تميّزها في الغالب الجدران أو الأسوار العالية، بداية من القرى القديمة في بلاد الرافدين، ومروراً بمدن العصور الوسطى، وحتى المستوطنات الأمريكية الأصلية»^(١). فالجدران والخنادق المائية والحواجر المطوّقة بالأسلاك الشائكة كانت تميّز الحدود بين «نحن» و«هم»، بين النظام والقوضى، بين السلم والحرب فكان الأعداء يقبعون على الجانب الآخر من السور، ولا يُسمح لهم بعبوره، وكانت المدينة مكاناً آمناً نسبياً، لكنّها صارت منذ مئة عام تقريباً ترتبط «بالخطر لا بالأمان».

وفي هذا الزمن، وفي انعكاس عجيب للدور التاريخي للمدن، وفي تحدٍّ لمقاصد والتوقعات الأصلية، فإن مدناً تتحوّل بوتيرة سريعة من مأوى من الأخطار إلى مصدر رئيس للأخطار، بل إن بولنت ديكين وكارستين

(١) Nan Ellin, "Fear and City Building," *Hedgehog Review* vol. 5, no. 3 (Fall 2003), pp. 43-61.

لاوتستس يؤكدان أن «التقابل [الذي استمر آلاف السنين] بين الحضارة والبربرية قد انعكس؛ فحياة المدينة تتحول إلى حالة الطبيعة التي تتسم سطوة الرعب وهيمنة الخوف»^(٢)

يمكننا القول إن مصادر الخطر قد اسقلت إلى قلب المدينة؛ فالأصدقاء، والأعداء، والغريباء الغامضون، المحيرون والحائرون يختلطون الآن، ويتعاملون في شوارع المدينة، وهكذا فإن الحرب ضد انعدام الأمن وانتشار الأخطار والمخاطر تقع داخل المدينة، ودخل المدينة تتحدد ساحات المعركة، وترسم خطوط امواجهة؛ فصارت الخنادق والملاحئ المحصنة المعدة لإقصاء الغريباء ومنعهم من الدخول إحدى أبرز سمات المدن المعاصرة، وإن كانت هذه الخنادق والملاحئ تتخذ أشكالاً عديدة، ويجتهد مصمموها في مزج إبداعهم في الصورة الكلية للمدينة، ومن ثم يحدث «طبيع» لحالة الطوارئ التي يعيشها سكان الحضر المدمنون للأمن

«وكلم أبعدا أنفسنا من البيئة المباشرة، كلما زاد اعتمادنا على مراقبة تلك البيئة... فاليوت في مناطق حضرية عديدة حول العالم توجد لحماية سكانها لا لإدماج الناس في مجتمعاتها»^(٣)، ففي هذا الرمز، صار الانفصال والإقصاء أكثر الاستراتيجيات شيوعاً في الصراع الحضري من أجل البقاء، وأما المحور الثابت الذي تدور حوله نتائج الصراع فيمتد بين قطبي الحيتوات الطوعية والحيتوات القسرية. فالسكان انذين ليس لهم موارد مالية ينظر إليهم بقية السكان على أنهم تهديدات محتملة لأنهم، وهؤلاء الناس عادة ما يُعدون من مناطق المدينة المفضولة الملائمة، ويُحشرون في أحياء منعصلة على شاكلة اجيتوات. وأما السكان المقتدرون فيتناغون لأنفسهم مناطق منعزلة يحتارونها بأنفسهم، على شاكلة الجيتوات أيضاً، ويمنعون جميع الآخرين من الاستقرار هناك، كما أنهم يفعلون أقصى ما بوسعهم لفصل عالم حياتهم عن عالم حياة بقية سكان المدينة، وتتحول جيتواتهم الطوعية على نحو منرايد إلى قلاع ومعازل نائية خارج المكان:

Bölent Diken and Carsten Bagge Laustsen, "Security Terror and Bare Life," *Space and Culture* vol. 5 no. 3 (August 2002), pp. 290-307

Gary Gumpert and Susan J. Drucker, "The Mediated Home in a Global Village," *Communication Research* vol. 25, no. 4 (1996), pp. 422-438

«ففي حين يوسع سكان تلك المناطق الحضرية فضاءات الاتصال بينهم لتشمل الفضاء الدولي، فإنهم عالماً، وفي الوقت نفسه، يعزلون بيوتهم عن الحياة العامة بفضل الأبنية التحتية الأمية الذكية»^(١)

«إن أغلب المدن عبر العالم تعرض فضاءات ومناطق تتصل اتصالاً قوياً بفضاءات أخرى «قُبْمة» عبر الفضاء الحضري والقطري، والدولي، بل والعولمي، ولكن، وفي الوقت نفسه، هناك شعور ملموس ومتزايد بانفصالها عن أقرب الناس فيزيائياً وأبعدهم اقتصادياً واجتماعياً»^(٢)

ثمة آثار مترتبة على تجاوز الحدود عبر الاتصال الذي ننعم به الفضاءات الحضرية، المحظية والسخية العولمية، وهي تتمثل في الفضاءات المهجورة والمفصلة عن الانتصار، إنها «مدن الأشباح»، حيث تغيب «الأحلام»، وتحل محلها الكوابيس، ويغلب الخطر والعنف^(٣). ومن أجل ضمان عدم اجتياز المسافات، وصدد أخطار التسرب، وتلويث النقاء في المنطقة، فإن الأدوات المتاحة لا تعرف لتسامح، وتنمي المشردين من الفضاءات التي يمكن أن يكسبوا فيها رزقهم، وأيضاً التي يمكن أن يُظهروا فيها أنفسهم على نحو مرعج ومتطفل، فتنتفيهم إلى فضاءات خارج الحدود، فلا يمكنهم كسب الرزق ولا العهور لمزعج المتطفل. وهكذا صدر المتسكعون، والملاحقون، والمشردون، والشحادون المتطفلون، وعابرو لسييل، وكل المخربين، هم أكثر الشخصيات المثيرة للقلق في كوبيس النحة.

كان ما بومل كاستنز أول من أشار إلى استقطاب متزايد، وانقطاع تام غير مسوق للاتصال بين عالمي الحياة اللذين يمثلهم سكان المدينة:

فأما الفضاء الذي تسكنه الطبقة العليا فعادةً ما يعجم بالاتصال العولمي وشبكة وسعة من التدل والتعامل، إنه فضاء مفتوح للرسائل والتجارب التي تشمل العالم بأسره؛ وأما الفضاء المقابل فتسكنه شركات محلية مقطوعة وفق

Stephen Graham and Simon Marvin, *Splintering Urbanism: Networked Infrastructures* (1) *Technological Mobilities and the Urban Condition* (London: Routledge, 2001) p 285

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

Mark Schwarzer, "The Ghost Wards: The Flight of Capital from History," *Thresholds*, (٦) vol 16 (1998), pp. 10-19.

الخلقية لعرقية غالباً، وهي تعتمد على هويتها باعتبارها أفضل مصدر للدفاع عن مصالحها، بل وعن وجودها^(٧).

هذه الصورة تمثل عالمي حياه منفصلين ومعزلين؛ فأما العالم الثاني فهو وحده الذي يمكن رسم حدوده واستيعابه في شبكة المفاهيم التقليدية الجغرافية الطبيعية «العادية»، وأما من يسكون العالم الأول لهذين العالمين المتمايزين فربما يكونون، مثل غيرهم، «في المكان»، وليسوا «من ذلك المكان»، على المستوى الروحي بالتأكيد، ولكن في العالَم الأعم، وإذا أرادوا أيضاً، على المستوى الحسدي.

لا ينتهي أبناء «الطبقة العليا» إلى المكان الذي يسكنونه، لأن اهتماماتهم تقع (من عموم) في مكان آخر، وربما يحتمل المرء أنه ليس لديهم اهتمامات أخرى في المدينة التي يقيمون بها بخلاف الهدوء والحرية في الاستمتاع بأوقات الفراغ، وضمن الخدمات التي يحتاجونها لقضاء حوائجهم اليومية وتوفير سبل الراحة (بصرف النظر عما يعنيه ذلك)، فلم يعد سكان المدينة يمثلون ما كانوا يمثلونه لأصحاب المصانع والتجار في الأيام الخوالي، فهم ليسوا المرعى، ولا مصدر الثروة، ولا أبناء قُصراً تحت الوصاية والرعاية والمسؤولية، ولنا فهم، في العالَم الأعم، «غير مهتمين» بشؤون «مدينتهم»، ويرونها مجرد حي من أحياء عدة، حيث تصبح كل الأحياء صغيرة وغير مهمة من منظور القضاء الإلكتروني، فهو بينهم الأصيل، حتى وإن كان بيتاً افتراضياً، فهم، على الأقل، ليسوا بحاجة إلى اهتمام، ولا شيء يرغبهم على الاهتمام إذا قرروا ألا يبدوا اهتماماً.

وأما عالم الحياة الذي تسكه «الطبقات الدنيا» من سكان امدينة فهو نقيض الأول، فغالباً ما يُعرّف بانقطاعه عن الشبكة العالمية للاتصالات التي يسعم بها أبناء «لطبقة العليا» وتنسجم معها أنماط حياتهم. فتللك الطبقات الدنيا «كُتب عليها أن تغل محلبة»، ومن ثم يمكننا أن نتوقع، بل ينبغي أن نتوقع، أن اهتمامات أفرادها، وكذلك أوجاعهم وأحلامهم وآمالهم، تنصب على «الشؤون المحلية»، فهم يرون أنه من داخل المدينة التي يسكنونها تنطلق

Manuel Castells, *The Informational City: Economic Restructuring and Urban Development* (Y) (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 1989), p. 228.

معركة البقاء والحياة الكريمة في العالم، وتستمر المعركة، وأحياناً ما يكسبونها، وغالباً ما يخسرونها.

تُعد ساو باولو من أكبر مدن البرازيل، وهي مدينة تزخر بالحركة، والنشاط، والتوسع السريع، تقول ايكاتيرينا تريزا كالدبرا:

«إن ساو باولو اليوم مدينة أسوار، ولحواجز المادية شُيّدت في كل مكان، حول المنازل، والأبراج السكنية، والحدائق، ومجمعات الشركات، والمدارس... إنها نظرية جمالية جديدة للأمن تشكل أنماط أعمال البناء والتشييد كافة، وتعرض منطقاً جديداً للمراقبة وإقصاء...»^(٨).

إن المقتدرين يتدعون لأنفسهم مسكناً في «ملكية عقارية مشتركة» باعتبارها «صومعة»، موحودة فيزيائياً داخل المدينة، ولكنها تقع خارج المدينة اجتماعياً وروحياً، «فمن المفترض أن تكون الأحياء المغلقة عوالم منعزلة، وتصور إعلاناتها طريقة كلبة للحصاة، وتمثل بديلاً لنوعية الحياة التي تمثلها المدينة وفصاؤها العام المتدهور». ومن أبرز سمات «الملكية العقارية المشتركة» هو «انفصالها وابتعادها عن المدينة... الانفصال يعني الانعزال عما يُعتبرون أدنى من غيرهم من حيث المكانة الاجتماعية»، ويؤكد مطورو العقارات ولسماسرة أن «العامل الرئيس لضمان ذلك هو الأمن، وهذا يعني بناء أسوار وسياجات تحيط بالملكية العقارية المشتركة، واستئجار حراس في الخدمة على مدار الساعة لمراقبة المدخل، وتوفير حشد من الخدمات والتسهيلات التي تضمن طرد الغرباء خارج المكان».

وكما نعلم جميعاً، تؤدي الأسوار وظيفتين؛ إنها تقسم الفضاء الموحد إلى «داخل» و«خارج»، ولكن ما هو «داخل» من منظور من هم على حانب من السور يمثل «الخارج» من منظور من هم على الحانب الآخر. إن سكان الملكية العقارية المشتركة يحيطون أنفسهم بسور «خارج» الحماية الرديئة المقززة لمرعجة الخطرة التي تمثلها المدينة، و«داخل» واحة الهدوء والأمن؛ ومن المنطقتي نفسه، فإنهم يصرون بسور حول جميع «الآخرين»

Teresa Cadeira, "Fortified Enclaves: The New Urban Segregation," *Public Culture* vol. (A) 8, no. 2 (1996), pp. 303-328

خارج الأمكنة المحترمة الآمنة التي بُدِي سكانها استعداداً وإصراراً على الحفاظ على مستوياتها والاستماتة في الدماخ عنها، وصولاً إلى الشوارع المائسة القلدة التي يحاولون، مهما كلف الأمر، أن يحيطوها بالأسوار. وهذه الأسوار بفصل «الجيتو الطوعي»، الذي يتحذه عليه القوم وأهل الاستطاعة، عن الجيتوات القشرية العديدة التي يسكنها المساكين والبؤساء؛ ومن يسكنون الجيتو الطوعي يرون أن الجيتوات الأخرى هي فضاءات «مبعدة»، وأما سكان الجيتوات القشرية فيرون أن المسطقة المُسبَّحة (ويُقصدون فيها عن أي مكان آخر) هي الفضاء الذي «لا يُسمح لهم بالخروج منه».

دعوني أعيد النقطة التي بدأ منها تحليلنا؛ إذ المدن التي شُيّدت في الأصل لتوفير الأمان لجميع سكانها ترتبط في هذا الزمن في الغالب بالخطر أكثر من ارتباطها بالأمان؛ تقول نان إلير. «لقد زاد عامل الخوف [في تشييد المدن وإعادة شبيدها]، ويظهر ذلك في زيادة السيارات المقفلة، وأبواب المنازل المقفلة، والأنظمة الأمنية، والشعبية المتزايدة لما يسمى الأحياء السكنية المغلقة والأمنة، والمراقبة المتزايدة للفضاءات العامة، ناهيك عما تنه وسائل الإعلام من تقارير لانهاية عن الخطر»^(٩).

لقد تحولت التهديدات الحقيقية أو المحتملة بسحمد والمعدنية إلى اعتبارات أساسية عند التفكير في مزايا وعيوب العيش في مكان ما، كما أنها تشغل قمة أولويات أسباسة المقاريه؛ وهكذا، فإن القلق بشأن المستقبل، وهشاشة الوضع الاجتماعي، والأمان الوجودي، والأوجاع العامة للحياة المترسخة في أمكة بعينه للعاية وخارجة عن سيطرة الأفراد في عالم «حديث سائل»، كل ذلك عدة ما يتركز في أقرب لأهداف، ويتحول إلى هتمامات بالسلامة الشخصية، وهي هتمامات تتكثف بدورها في رغبات إقصائية/العزالية، وتؤدي بلا رحمة وبلا هوادة إلى حروب الفضاء الحضري.

ثمة دراسة ثافئة أعدها الناقد المعماري/العماري الأمريكي الشاب ستمن فليستي، ومعادها أن خدمه تلك الحرب، لا سيما تصميمات الطرق التي تمنع الخصوم - الحاليين والمحتملين والمزعومين - من الوصول إلى

Nan Ellin, 'Shelter from the Storm, or Form Follows Fear and Vice Versa,' in: Nan (٩)
Ellin, ed. *Architecture of Fear* (New York: Princeton Architectural Press, ١٩٩٧), pp. ١٣ and ٢٦.

الفضاء المملوك، وإعادةهم إلى مسافة آمنة منه، قد استحوذت تماماً على اهتمامات الابتكار لمعماري والتطور الحضري في المدن الأمريكية^(١٠)؛ فالإنشاءات الجديدة التي تحظى بشمار واسع في الإعلانات والتقليد هي «الفضاءات المحظورة»، وهي فضاءات يجري تصميمها لاعتراض سبل من يفكرون في استخدامها وصددهم عنها». ويتضح أن العرص من «الفضاءات المحظورة» هو التقسيم والعزل والإقصاء، وليس بناء الجسور، ولا الممرات السهلة، ولا أماكن الالتقاء، ولا تيسير التواصل، ولا تجميع سكان المدينة في مكان واحد.

إن الابتكارات المعمارية/ العمرانية التي ميز بينها فلسفي وأحسابها وأسمائها هي أشكال جديدة لما شهده عصر ما قبل الحداثة من خنادق مائية حول الحصون، وأبراج الهجوم، ومنافذ السهام والقذائف في أسوار المدينة؛ لكنها لا تدافع عن المدينة وسكانها ضد العدو الخارجي، بل شُيّدت لفصل سكان المدينة والدفاع عنهم ضد بعضهم بعضاً، بعد ظهور حصونهم الآن، ومن بيس الابتكارات التي ذكرها فلسفي عدة فضاءات، وهي «لفضاء المروغ»، وهو فضاء منيع، بسبب لطرق الممتدة أو المتعرجة أو النافسة التي لا بد من استخدامها للوصول إليه؛ و«لفضاء الشاطئ»، وهو «فضاء لا يمكن شغله بارتياح، وهو مرؤد برؤوس مدببة واخزة أو نتوءات وعروق معدنية محمية لمنع الجلوس»؛ و«الفضاء المراقب»، وهو «الفضاء الذي لا يمكنك استخدامه من دون أن يراك أحد، بسبب المراقبة الشطة التي تقوم بها اندوريات الأمانة والتكنولوجيا المعيدة التي تغذي المحطات الأمنية» تلك «أعضاء المحظورة» وعمرها بها غرض واحد، وإن كان مُركباً، ألا وهو عزل الجيوب السكينة المتجاوزة للمكان عن أرض المدينة الممتدة، وتشييد قلاع حصية صغيرة يمكن لأعضاء النخبة المولوية المتجاوزة للمكان أن يعتني فيها باستقلالها الجسدي وأعرالها الروحي عما حولها، وترعاها، وتتلذذ بهما؛ فهي المدينة، بصح «الفضاءات المحظورة» هي العلامات المميرة لتفكك الاجتماع البشري المحلي في أصله.

إن انسحاب النخبة لعولمية الجديدة من الترامات القديمة تجاه سكان



المنطقة، والمعجزة المتزايدة بين الفضاءات المعيشة للمنسحبين والفضاءات التي تُركت في الخبث تمثل، برأي كثيرين، أهم التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة بالانتقال من الحداثة في مرحلة «لصلابة» إلى الحداثة في مرحلة «السيولة».

وفي هذه الصورة المرسومة كثير من الحقيقة، ولا شيء سوى الحقيقة، ولكن ليس الحقيقة كلها.

فالجزء الأهم من الحقيقة، المفقود أو المهمش، هو أكثر الأجزاء تفسيرية لأهم سمات الحياة الحضرية المعاصرة، (وربما أكثرها تأثيراً على المدى البعيد)، ونعني بذلك التفاعل لوثيق بين الضغوط الدافعة إلى العولمة والطريقة التي تتشكل بها هويات المكان ويعاد تشكيلها

إنه لخطأ فادح أن نحدد موقع الجيوب «العولمية» و«المحلية» للظروف المعيشية المعاصرة وسياسة الحياة المعاصرة في فضاءين مختلفين يتواصلان شكل عرضي وهامشي، ويظهر ذلك بوضوح في انسحاب «العقبة العليا». ففي دراسة حديثة، يعترض ميشل بيتر سميث على الرؤية التي يسوقها كل من ديفيد هارفي وكون فريدمان^(١١)، وهي رؤية تقابل بين «منطق ديسامي للتدفقات الاقتصادية العولمة لسائلة لا يعتد بالمكان» و«صورة ساكنة للمكان والثقافة المحلية»، بعدما صارت الآن إلى «مكان الحياة» الذي يتشكل فيه «لوجود - هي - العالم»^(١٢) ويذهب سميث إلى أن «المنطق المحلية لا تعكس أسطولوجيا ساكنة لا لـ «الوجود» ولا لـ «الاجتماع البشري»، بل هي تشكيلات حركية (في طور انموذج)».

واقع الأمر أن الخط الذي يفصل «الفضاء» المجرد «الواقع في مكان ما» في «اللامكان» الذي تسكنه القوى العولمية، عن الفضاء الملموس المحسوس

(١١) انظر

John Friedman, "Where We Stand: A Decade of World City Research," in: Paul L. Knox and Peter J. Taylor, eds., *World Cities in a World System* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995), and David Harvey, "From Space to Place and Back Again: Reflections on the Condition of Postmodernity," in: Jon Bird [et al.], eds., *Mapping the Futures* (London: Routledge, 1993).

Michael Peter Smith, *Transnational Urbanism: Locating Globalization* (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2001), pp. 54-55.

«هنا والآن» في مشاوار «المحليين»، لا يمكن رسمه بسهولة إلا في العدم الجميل للنظرية. فواقع حياة المدن يهدم بالتأكيد تلك لتقسيمات الدقيقة، فرسم الحدود في فضاء معيش هو صرع مستمر ومعدمة في المعارك التي تُشن على جهات متقاصمة متعددة، وكل ترسيم للحدود إما هو ترسيم مؤقت غير نهائي، ترسيم مهدد بإعادة الرسم أو المحو والطمس، ولهذا السبب فإن الحدود تمثل منفذاً طبعياً من النطاق الواسع للمخاوف التي تفررها حياة غير آمنة. والأثر الوحيد الدائم لتلك المحاولات المستمرة عبر المحدية الرامية إلى تعزيز وتحقيق استقرار حدود غير مستقرة نتائجاً هو إعادة تدوير المخاوف المتفرقة وتحويلها إلى صفائن، وعداوات جماعية، ومواجهات عارضة، وعداءات تعلي دوماً تحت السطح. كما أنه ليس هناك في عالمنا الذي يتبع سيروا العولمة المتسارعة «قوى عولمية» حاصلة، وأقصى شيء يمكن لأعضاء النخبة العولمية المؤثرة النافذة أن يحصلوا عليه هو نطاق أوسع لقدرتهم على الحركة والانتقال.

فإذا ساءت الأمور وأزعجت رحتهم، وتبين أن الفضاء المحيط بأماكن إقامتهم في المدينة خطير للغاية وحارح السيطرة، فإمكانهم الانتقال إلى مكان آخر، فلهيهم إمكانية ليس مساحة لقية جيرانهم القريبين منهم (فيربائياً)؛ فإمكانية الهروب من المعصات المحلية تمنحهم استقلالاً لا يمكن لغيرهم من سكان الحضر إلا أن يحلموا به، كما يمنحهم رفاهية اللامبالاة المتعالية التي لا يمتلكها غيرهم، ذلك لأن الترامهم «تنظيم شؤون المدينة» أقل كتملاً وتدماً من التزام من لديهم حرية أقل في فك رتباطهم بالروابط المحلية من طرف واحد.

لكن ذلك لا يعني أن النخبة العولمية المنصنة في نحلها الحثيث امكتف عن «المعنى والهوية»، يمكنها أن تُسقط من حساباتها مكن حياتها وعملها، فأمراده مثل كل الرجال والنساء، إهم جبر من فضاء المدينة، كما أن أشغال حياتهم، شازوا أم أبوا، محفورة على هذا الفضاء، فربما يمكنهم أن ينعموا بحرية التجول في الفضاء الإلكتروني بوصفهم أعضاء النخبة العولمية، ولكنهم أيضاً فاعلون بشريون مقيدون بالفضاء المادي الذي يعملون فيه، وبالبينة المفترضة التي يعاد تشكيلها على لدوم في أثناء الصرع البشري من أجل المعنى والهوية. فحول الأمكنة تتشكل التجربة البشرية

وتكتشف، وتُدار مشاركة الحياة، وبشكل معناها، وتُستوعب، ويُتفق عليه؛ وحول الأمكنة، ومن الأمكنة، تتشكل الدواعي والرعات البشرية، وتتسلور، وتنبش على أمل التحقق، ونخاطر بالتعرض للإحباط والإحفاق؛ وهي تعرض في الواقع، وفي العال الأعم، للإحباط والإحفاق.

إن المدن المعاصرة هي ساحات المعركة التي تلتقي فيها القوى العولمية، والمعاني، والهويات الممعة في المحلية، وتتصادم، وتتصارع، وتبحث عن نسوية مقبولة أو يمكن احتمالها إنه نمط للتعايش المشترك بأمل في سلام دائم، ولكن القاعدة تثبت أنه مجرد هدنة، واستراحة لإصلاح الدفاعات المحطمة، وإعادة نشر الوحدات القتالية؛ فالمواجهة هي التي تحدد حركة المدينة «الحديثة السائلة» وترشدها.

وهذا الكلام، منعاً لأي لس، ينطبق على أية مدينة، بدرجات متفاوتة بالطبع؛ ففي زيارة لمدينة كوبهاجن، سحل ميشل بيتر سميث تحرية ميدانية، فسار خلال ساعة واحدة «خلف مجموعات صغيرة من مهاجرين أترك، وأفارقة، وشرق أوسطيين»، ولاحظ «نساء عربيات كثيرات بالحجاب ومن دونه». وقرأ «علامات إرشادية بلغات غير أوروبية»، وأجرى «محادثة شائقة مع إيرلندي يعمل نادلاً، في إحدى الحانات الإنكليزية، بجوار حدائق تيفولي بمدينة كوبهاجن»^(١٣). ويقول سميث إن هذه التجارب الميدانية أثبتت أنها مفيدة في محاضرة ألقاها في نهاية الأسبوع عن الانصلاات المتجاورة للأقطار، «عندما أكد أحد الحضور أن القومية المتجاورة للأقطار ظاهرة ربما تنطبق على «مدن عولمية» مثل نيويورك أو لندن، لكنها ليست ذات أهمية لأمكنة أكثر انعزاً مثل كوبهاجن».

فأما القوى الحسية التي تشكل الظروف التي يعمل جميعاً في ظلها هذه الأيام فتتدفق في فضاء عولمي، وأما مؤسسات الفعل السياسي فتتقيد بالأرض في الغلب الأعم، إنها محلية كما كانت في الماضي

ولما كانت القوى السياسية العملة في الفضاء الحضري محلية بالأساس الآن، وستظل كذلك في المستقبل المنظور، فإنها عادةً ما تعاني بشدة من

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨

ابعدم القدرة على الفعل، لاسبب الفعل الناجع الحر السيادي، على المسرح اندي يشهد دراما السياسة، ولكن الجانب الخلفي لهذا التعجير النسبي للسياسة المحبة هو غياب السياسة في انفضاء الإلكتروني المتجاوز للمكان، فهو ملعب القوى الحقيقية.

إن إحدى أغرب لمفارقات في عالمنا الذي تتع سيرورة العولمة هي أن السياسة تشمل كثيراً لأن تكون محلية بحماسة ووعي ذاتي، فقد طردت السياسة من الفضاء الإلكتروني، أو منعت عنه، ومن ثم عادت مرة أخرى، وارتدت إلى الأمور التي «في متناولها»، إلى الأمور المحلية وعلاقات الجيرة. فهذه القصايا، كما يرى أغلبنا في أغلب الأحيان، هي القضايا الرحيلة التي يمكن أن «تفعل شيئاً ندهها»، ونؤثر فيها، ونصلحها، ونحسنها، ونعيد توجيهها فلا يمكن أن يكون لحركاتنا وسكاننا «تأثير» إلا في الأمور المحلية، وأما في الأمور الأخرى التي نعتز أنها «تتجاوز البعد المحلي»، «فليس لدينا بديل» (أو هكذا يخبرنا قادتنا السياسيون وجميع «أهل الخبرة»). وما دمنا نفتقر إلى الموارد والسل الكافية فيما افقار، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن الأمور لا يمكن تغييرها مهم فعلنا، ومهما تصورنا ما يمكن أن نفعله.

بإن الأمور التي ترجع إلى أسباب عولمية بعيدة وعميقة تماماً لا تدخل عام الاهتمامات السياسية إلا من خلال آثارها وعواقبها المحلية؛ فتلوث الهواء في أنحاء الكرة الأرضية أو تلوث مصادر الماء بتحول إلى مسأله سياسي عندما يتحدد موقع التخلص من النفايات السامة بجورنا، في «الغناء الحلبي»، هي منطقة قريبة جداً من. كما أن الاتجار المتزايد بالمخاوف لصحية يمثل بكل وصوح أحد آثار الجري المسعور وراء الربح من قبل شركات الأدوية العملاقة المتجاوزة للأقطار، وهو يدخل الأفق السياسي عند انتقاد المستشفى التي تخدم منطقة الجيرة، أو عند الإلعاء التدريجي لبيوت المسنين ودور الرعاية الصحية. فكان على سكان مدينة نيويورك أن يتعاملوا مع الدمار الذي نسب فيه الإرهاب المتصاعد في جميع أنحاء العالم، وكان على مجالس مدن أخرى وعمدها تحمل مسؤولية حماية الأمن الشخصي الذي صار عرضة للخطر من قبل قوى محصنة كما أن تدمير أرزاق الناس في أنحاء الكرة الأرضية واقتلاع السكان من أرض

استقرو فيها رمناً طويلاً يدحلان أفق الفعل السياسي عبر «مهاجرين اقتصاديين» من أصول وألوان محتلفة نردحم بهم الشوارع التي كانت تدور متماثلة.

حلاصة القول إن المدن صارت مقالب قمامة لمخلفات العرومة، فعادة ما يواجه سكان المدن ونوابهم المستخبون مهمة لا يمكن إنجازها مهما أوتوا من ملكات الخيال، فهي مهمة تتطلب إيجاد حلول محلية لتناقضات عولمية.

ومن ثم، دعوني أكرر، نجد أنفسنا أمام تناقض يتمثل في وجود سياسة محلية مترابدة في عالم تقوم بنيته إلى حد كبير على سيرورات عولمية. وقد لاحظ كاستلز أن السمة البارزة المهيمنة للزمن الذي نعيش فيه هي الإنتاج الكثيف (بل وربما القهري والوسواسي) «للمعنى والهوية: جبرتي، جماعتي، مدبتي، مدرستي، شجري، نهري، شاطئي، كنيسة، سلامي، بيتي»^(١٤)، «وأم عندم يواجه أناس ضعاف عواصف العولمة، فإنهم يلتفون حول بعضهم»، وكلما زاد الفاقهم حول بعضهم كلما زاد ضعفهم «أمام دوامات رياح العولمة»، وعجروا عن تحديد معاييرهم وهوياتهم المحلية، الخاصة بهم، وهذا يبعث على سعادة سادة لدى أعضاء النخبة العولمية التي لا تخشى الصعاع.

ويوحى كاستلز في موضع آخر بأن «فضاء التدفقات السائلة» يخلق راسية جديدة (عولمية) للهيمنة عبر التهديد بفك الارتباط والالتزام، ذلك لأن «فضاء التدفقات السائلة» يمكن أن «يتفادى التحكم»، بينما (ولأن) «فضاء البلدان الثابتة يتسم بحالة من التصكك والمحبة والضعف المتزايد في مقابل طلاقة الحركة التي يعم بها فضاء التدفقات العولمية السائلة، وقد ترفص البلدان المحلية نزول التدفقات السائلة الساحقة بأرضها، لكنها تفاحاً بنزولها في بند محاور، وهكذا يتمكن فضاء التدفقات العولمية السائلة من احتباب الحمادات المتمردة ونهميشها»^(١٥)

Manuel Castells. *The Power of Identity* (Malden, MA: Blackwell, 1997), pp. 25 and 61 (١٤)

Manu. Castells, "Grassrooting the Space of Flows," in: James O. Wheeler, Yuko (١٥)

Aoyama, and Barney Warf, eds., *Cities in the Telecommunications Age: The Fracturing of Geographies* (New York: Routledge, 2000), pp. 20-21.

وهكذا صارت السياسة المحلية، لاسيما السياسة الحضرية، محملة بأحمال ثقيلة للغاية، بما يفوق طاقاتها الاستيعابية وقدرتها على الأداء، ومن المتوَقَّع منها الآن أن تخفف عواقب العولمة الجامحة بموارد ووسائل جعلتها هذه العولمة نفسها غير كافية على نحو يُرثى له، ويترتب على ذلك حالة من اللايقين الدائم التي تضطر كافة القوى السياسية أن تعمل في وجوده، إنها حالة من اللايقين يقرها الساسة أحياناً، لكنهم يحاولون إخمادها في معظم الأحيان بالاستعراض العام للقوة والعنترة الكلامية، التي عادة ما تكون أكثر قوة وصخباً كلما عجز الساسة.

فمهما حدث للمدن في تاريخها، ومهما تغيرت بيئتها المكانية وهيئتها وطريقتها عبر السنين أو القرون، فإن لها سمة دائمة؛ إنها فضاءات يمكن فيها الغريب ويتحركون فيها عن قرب شديد.

فالعريب مكون دائم من مكونات حياة المدينة، ويأتي حضوره الدائم الشامل القريب ليزيد إلى حد كبير من اللايقين الدائم لأمر الحياة التي تشغل سكان المدينة جميعهم، فذلك الحضور لا يمكن اجتباؤه إلا للحظات خاطفة، وهو مصدر لقلق لا يسهي، ولزعة عدوانية خاملة عادةً، لكن الأرجح أنها ستندلع في لحظة ما، ولمرات عدة.

يدفع الخوف من المجهول إلى البحث المستميت عن منافذ معقولة، سوعي أو بغير وعي، وعادة ما تُطرح المحاوف المتراكمة على جماعة «الدخلاء»، فهم يجسدون «الغرامة»، وعدم الألفة، وصداية البيئة المحيطة، والشاس المخاطرة والتهديد. وعندما يُطرد فريق من «الدخلاء» من بيوتهم ومحابهم، يُطرد شح اللايقين المخيف فترة من الزمن، وتُحرق دُمية الوحش المخيف الذي يتسبب في عدم الأمان. وأما الحواجز الحدودية التي تُشيد بإتقان شديد ضد «طالبي اللجوء المزيفين» و«المهاجرين الاقتصاديين» فتحمل أمل تحصين وجود هش ومتقلب لا يمكن التنبؤ به. بيد أن الحياة الحديثة لسائلة ستظل متقبلة ومتدلة مهد ألقي باليوم على «الدخلاء غير المرغوب فيهم»، ومن ثم فإن الارتياح مجرد شعور عابر، إذ تتحطم الآمال المسقطة على «الإجراءات الصارمة والحازمة» بمجرد البدء في تنفيذها.

إن العريب، وفق تعريفه، فاعل تحركه مقاصد لا يستطيع المرء في

أفضل لأحوال إلا تخمينها، ولكنه لا يعلمها أبداً، فالغروب هو المتعير المحمول في كافة المعادلات المحسوبة عند تأمل القرارات التي تتعلق بالأفعال وكيفيةها. حتى وإن لم يصح الغراء موصوعات للمدون الصريح، ولم يتعرضوا للكراهية الشديدة لمعلنة، فإن حصور العراء داخل ساحة الفعل يظل مصدر إزعاج، لأنه يمثل عقبة أمام التنبؤ بآثار الفعل وفرص نجاحه أو فشله.

إن العيش مع الغراء في فضاء واحد، والسجواز المطفل غير المرغوب، هما شرط يصعب على سكان المدينة الملصق منهما، بل وربما يتمتع التملص منهما، فمحاوره الغريب هي مصيرهم، ولا بد من البحث عن صيغة مشتركة واحتبارها وتحريها وإيحادها حتى يكون الوجود المشترك مستساغاً، والحياة قابلة للعيش. هذه الحاحة «يديهة»، وغير قابلة للنقاش أو الجدال، ولكن الطريقة التي يتبعها سكان المدن في إشباع تلك الحاحة هي مسألة اختيار، وهذا الاختيار يتشكل كل يوم، بقصد أو بغير قصد، طوعاً أو كرهاً، بمرار واع أو سابع آلي أعمى للنماذج الممهودة، نتماش مشترك أو باتناع هردي للوسائل المتاحة الموثوقة (ب دامت صيحة رائحة لم تصعف الثقة بها)

والحق أن استظورات التي وصفها ستبعن فلسفي هي مظاهر تقيّة عالية لحوف من الاختلاط.

والخوف من الاختلاط هو رد فعل متوقّع ومشتتر للغاية على السبوع المدهل المخيف المرصع لأنماط وأساليب الحياة البشرية المختلطة في شوارع المدن المعاصرة، وفي الأحياء السكنية «العادية» للغاية (أي التي لا تحمها «الفضاءات المحظورة») وفي ظل تعددية الأصوات والتنوع الثقافي للبيئة الحضرية في عصر العولمة، ومع احتمال زيادة ذلك لا نقصانه سرور الزمن، فمن المحتمل أن التوترات الماحمة عن عدم ألفة المكان السحيرة/ المربكة/ المزعجة ستستمر في تآجيل رغبت الانمزال والتسير المعصري.

وقد يحفف التعبير عن تلك الرغبات (بصورة مؤقتة، لكن متكررة) من حدة التوترات المتراينة، إنه يبعث على الأمل، فربما تكون الاختلاط المرعجة لمربكة عسيرة وعصية، لكن قد يمكن برع سموها، بحيث

يُخصّص لكل شكل من أشكال الحياة فصاءً ماديّ، محصنٌ تماماً، ومميزٌ للغايه، ومفصلٌ عن غيره، بحيث يجمع بين أناس ويفصلهم عن آخرين. ولكن هذا الحل الجذري غير متاح، وربما يستطيع البشر على الأقل أن يضمّن لنفسه، وأقاربه، وأصدقائه، و«أحبائه»، أرضاً حالية من الاختلاط والفوضى المزمة، التي نفشت في ماطق أخرى من المدينة. ويُظهر الخوف من الاختلاط نفسه في الاندفاع نحو جزر التشابه والتماثل وسط بحر التسوع والاختلاف.

ولا شك أن حذور الخوف من الاختلاط عادية، ولا يصعب أبداً تحديدها، ومن السهل فهمها، حتى وإن لم يكن من السهل بالضرورة تجاهلها. وهنا يؤكد ريتشارد سينت أن «هذا الإحساس الذي يمثلّه ضمير المتكلم «نحن»، والذي يعبر عن الرعدة في التماثل، إنما هو طريقة يستعملها الناس لاجتناب ضرورة النظر العميق في الاختلاف بينهم»^(١٦). وربما نقول إن هذا الإحساس يعدّ شيء من اراحة الروحانية، أي إمكانية تخفيف الحمل الذي يمثلّه لاجتماع البشري بقطع الجهد الذي يبذل في الفهم والتفاوض والتسوية، وهو الجهد الذي يتطله العيش وسط الاختلاف ومعه. وهكذا فإن «تشكيل صورة مناسكة للجماعة تكسر فيه رغبة في اجتناب المشاركة الفعلية، فالشعور بالروابط المشتركة من دون تجربة مشتركة يحدث في المقام الأول لأن الناس يخشون المشاركة، ويحشون أخطارها وتحدياتها، ويخشون آلامها وأوجاعها».

إن الاندفاع نحو «جماعة التماثل» هو علامة انسحاب، ليس فقط من الغيرية الواقعة الخارج، ولكن أيضاً من الالتزم بالتفاعل الحي/الثقل، النشاط/المضطرب بالداخل. فجاذبية «جماعة التماثل» تمثل وثيقة تأمين ضد المحاطر المحيطة بالحياة اليومية في عالم متعدد الأصوات، وهذه الجاذبية لا تقل، ولا تصد المخاطر، فهي، مثل كل المسكات والملطفات، تُعدّ بملاذ من بعض أفزع آثارها المباشرة.

واختبار إمكانية الهرب الصادر عن الخوف من الاختلاط ينطوي على

Richard Sennett, *The Uses of Disorder: Personal Identity and City Life* (London: Faber (١٩٦) 1996), pp. 39 and 42.

عاقبة وحيدة غير مباشرة، فقد تبين أنها استراتيجيات تميل كثيراً لأن تستمد مقامها من داخلها، وتستمد قوتها من داخلها، وذلك كلما تبين عدم هاجسيتها؛ ويفسر سيبيت ذلك قائلاً: «تطورت المدن في أمريكا خلال العقدين الماضيين وفق هذا النموذج حتى أصبحت المناطق العرقية متداخلة إلى حد ما، فلم تكن مصادفة أن يتنامى الخوف من الغريب حتى انفصلت تلك الجماعات العرقية وانعزلت عن سواها»^(١٧) فكذلك مكث الناس في بيئة متماثلة زمناً طويلاً في صحبة آخرين «مثلهم»، وفي «اختلاط اجتماعي» مستقر وواقعي، من دون التعرض لمخاطر سوء التفاهم، ومن دون الصراع مع الحاجة المبرحة لترجمة بين عالمين متميزين من المعنى، كلما زاد احتمال «نزع قدرتهم على تعلم» في التفاوض بشأن المعاني المشتركة وطرق العيش المشترك. وما دام هؤلاء الناس قد نسوا أو أهملوا اكتساب المهارات اللازمة للعيش مع الاختلاف، فلا عجب أنهم يشعرون بهلع متزايد من إمكانية التفاهم المباشر بالعرباء، فعادةً ما يبدو الغرباء أكثر إثارة للربح عندما تزداد غرابيتهم، وعدم ألفتهم، وعدم القدرة على التفاهم معهم، وعندما يتلاشى، أو ينعدم، الحوار والتفاعل الذي يمكن أن يستوعب في نهاية الأمر «غيريتهم» في عالم الحياة الخاص. فالاندفاع نحو بيئة متماثلة ومعرفة عدم حولها ربما يثيره الخوف من الاختلاط، ولكن ممارسة الانفصال المكاني هي دواء الخوف من الاختلاط، ودأبه في الوقت نفسه.

ولكن الخوف من الاختلاط بين المقاتل الوحيد في ساحة المعركة الحضرية.

إن العيش في المدينة تجربة متناقضة أياً تناقض، إنه يجذب ويطرده، كما أن عقد المأرق الذي يقع فيه سكان المدينة يزداد لأن أسباباً واحدة هي حياة المدينة تقوم بعملية الحذب والطرده في آن واحد أو في فترات متقطعة. فالنوع المربك للبيئة الحضرية هو مصدر خوف (لا سيما لمن «فقدوا عاداتهم المألوفة»، وألقت بهم سيرورات العولمة المازعة للاستقرار في حالة من اللايقين البالغ) فلوميض والتألق اللذان يكسوان المشهد الحضري بألوانه

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

المختلفة ومماحاته وإبداعاته عبر المألوفة التي لا تنتهي هم أنفسهم اللذان يشكلان قوته المعوية وسحره غير القابل للمقاومة

فليس التعامس مع المنظر الدائم للمدينة في تألقه الدائم آفة ولعنة خالصة، ولا يبدو التحصن منه نعمة خالصة؛ فالمدينة توظف الخوف من الاختلاط ومحبة الاختلاط في آن معاً، وعليه فإن حياة المدينة متناقضة في جوهرها، ولا أمل في حل تناقضها.

فكلما كانت المدينة كبيرة ومختلفة، كلما رادت جاذبيتها، ويمثل الكثائف الكبير للغربة قوة طاردة وجاذبة في آن معاً، إنه يجذب إلى المدينة جماعات جديدة ستمت رتبة الحياة في الريف أو في المدن الصغيرة، وصحرت من عاداتها الرتبة، وثبتت من الندرة الفاحلة لفرصها؛ ففي التنوع وعد بإمكانيات وفرص، فرص عديدة ومختلفة، فرص مناسبة لكل المهارات والأذواق؛ ولذا فكلما كانت المدينة كبيرة زادت احتمالية جذبها لعدد متزايد ممن يرفضون (أو يُسعون من) الإقامة ومن فرص الحياة في أماكن صغرى، ومن ثم أقل احتمالاً للخصوصية، ونادرة الفرص ويبدو أن محبة الاختلاط، تماماً مثل الخوف من الاختلاط، هي نزعة تستمد قوتها الدافعة من نفسها، وتستمد استمراريتها من نفسها، وتستمد حيويتها من نفسها. فليس من المحتمل أن تنهي طاقة الخوف من الاختلاط ولا طاقة محبة الاختلاط، ولن يفقد أيّ منهم أيّاً من حيويته في أثناء تجدد المدينة وتحديث فضائها.

بتعايش الخوف من الاختلاط ومحبة الاختلاط في كل مدينة، ولكلها بتعاشان أيضاً داخل كل ساكن من سكان المدينة؛ واقع الأمر أن هذا التعايش غير مريح، ويصح بالصخب والضجيج، وإن كان يعني الكثير لمتصرين من التناقض الحديث السائل.

لا مناص للعرباء من الاستمرار في حياتهم في صحبة واحد أيّاً كانت بقلبات التاريخ الحصري، ومن ثم فإن فن العيش في سعادته وسلام مع الاختلاف، وفن الاستفادة الهادئة من تنوع الحوافز والفرص، يكتسب أهمية كبرى بين المهارات التي يجب أن يتعلمها كل ساكن من سكان المدينة، وأن يطورها في تعاملاته

ليس من المتوقع الاستئصال الكامل للخوف من الاختلاط، في ضوء الحراك البشري المتزايد الذي يسم العصر لحديث المائل والتغير المتسارع في طاقم التمثيل والحركات الدراماة ومواقع الأحداث وطرفها. ومع ذلك، وربما يمكن فعل شيء ما للتأثير في السبب التي تترج بها محبة الاختلاط والخوف من الاختلاط، ومن ثم لحد من التأثير المربك المفلق المفزع الذي يسببه الخوف من الاختلاط. ويبدو أن المعماريين وأهل التخطيط العمراني يوسعهم أن يفعلوا الكثير من أجل المساعدة في زيادة الخوف من الاختلاط، وأيضاً في الحد من فرص الاستجابات إلى تحديات حياة لمدينة مدافع الحوف من الاختلاط. وهكذا يبدو أن لديهم أشياء كثيرة ممكنة، بل واقعة، لمهيد لطرق أمام الآثار العكسية!

فكم ذكرنا من قبل، يُعدّ انعزال المناطق والمضاهات السكنية السبب الرئيس للخوف من الاختلاط، مهم كانت حادية لمطوري العقارات باعتبارها ربحاً تجارياً، ولعملائهم باعتبارها دواء سريعاً للخوف من الاختلاط. فالحلول المتدحة تخلق، إذا جاز التعبير، المشكلات التي تدعي أنها تحلها، مهندسو لأحياء لسكنية اسفلة والملكيات العمارة المشتركة الحصرية، ومعماريو «المضاهات المسفورة»، يخلقون الحاحة والطلب اللذين يدعون أنهم يشبعانها، كما أنهم يعملون إنتاجهما وتكثيفها.

إن جنون الارتباب المرتبط بالخوف من الاختلاط يتغذى على نفسه، وكأنه نوءة تحقق نفسها بنفسها. فإذا كان الانعزال يتحدد عرضه وطلبه باعتبارهما علاحاً خدرياً للخطر لدي يمثله الغرباء، فإن العيش المشترك مع الغرباء تزداد صعوته يوماً بعد يوم. ففرض التماثل على الأحياء السكنية، ثم خفض كل التعاملات بينها إلى أدنى مستوى، هو وصفه سهله ومصمونه تدفع إلى الإمعان في الإفصاء والعزل. وربما يساعد مثل هذا الإجراء على تخفيف الآلام التي يعاني منها المصابون بالخوف من الاختلاط، ولكن العلاج نفسه يسبب المرض، ويزيد من معاناه المرضي. ويفتضي جرعات أكثر جلة وقوة حتى يمكن تثبيت الألم عند مستوى يمكن احتماله. فالتماثل الاجتماعي للفضاء، وما يعززه من انعزال مكاني ويؤكد، يقلل من احتمال مكانه للاختلاف، ومن ثم يضاعف إمكانات ردود الأفعال الصادرة عن خوف من

الاحتلاط، فتصبح حياة المدينة أكثر «مُحصنة للمخاطر»، وأشد قلقاً وكرهاً، لا أكثر أمناً ولا أماناً ولا إمتاعاً.

والأفضل من ترسيخ المشاعر لمرئطة بالخوف من الاحتلاط وغرسها هو الاستراتيجية العكسية التي يقوم بها اسعماريون وأهل التخطيط العمراني، وهي تتمثل في إقامة الفصاءات العامة المفتوحة الملائمة الحذابة التي تغري جميع فئات السكان في الحضر بزيارتها بانتظام ونشاركها نوعي ورعة. وقد أوضح هانز خادامر في كتابه الحقيقة والمنهج أن الفهم المتبادل يتحقق من خلال «امتزاج آفاق المعاني»: الأمان المعرفية، أي الآفاق التي تشكل وتوسع في أثناء تراكم الحرة الحجابية؛ وذلك «الامتزاج» الذي يتطلبه المهم المتبادل لا يمكن إلا أن يكون نتيجة الحرة لمشاركة، وتشارك الحبرة لا يمكن تصوره من دون فصاء مشترك.

تنولد أنطع المحاووف المعاصرة من القلق الوجودي، وتتجاوز جذور هذه المحاووف ظروف الحياة الحصرية، كما أن كل ما يمكن فعله دخل المدينة وعلى نطاق فصاء المدينة وموارد المدينة المتاحة لقطع تلك الحدود سيحقق في تحقيق ما تتطلبه تلك المهمة. فالخوف من الاحتلاط الذي يستحوذ على العيش المشترك لأهل المدينة ليس مصدر قلقهم، بل هو نتاج لتفسير مضلل وغير معقول لمصادره، وهو كذلك انعكاس لمحاولات بائسة، غير حاسمة، تخفيف وطأه الألم الذي يتسبب فيه القلق، وذلك بإزالة الطفح الحدي. وكأن ذلك علاج لمرض إن محبة الاحتلاط المترسخ في حياة المدينة مثل نقبضها، هي التي تحمل بذور الأمل، ليس فقط الأمل في تخفيف حدة القلق في العيش الحضري ونسهي ممارسته، في حياة تدعو إلى العيش المشترك والتفاعل مع جماعات متنوعة متعددة، وربما لاهيية، من العرباء، بل والأمل في تخفيف الاضطرابات التي تصدر عن أساس مشابهة على نطاق الكوكب.

وكما ذكرنا من قبل، فإن المدينة هي مقلد قمامة للمشكلات العولمية، لكنها أيضاً معمل يمكن فيه استحداث طرائق ووسائل العيش مع الاختلاف، واختبرها، واستذكارها، واستيعابها. حتى يتعلمها أهل كوكب يزداد ازدحاماً فوق طفته يوماً بعد يوم. وهذا ربما تظهر على المسرح الحضري

فكرة جادامر عن «امتزاج الآفاق» باعتبارها الشرط الضروري لفكرة كاسط عن «الانحداد العام للبشرية». وعلى ذلك المسرح، يمكن أيضاً ترجمة رؤية نهاية العالم لدى هانتنغتون عن الصراع المرمز الحتمي لـ «صدام الحضارات»^(١٨) إلى لقاءات يومية لطيفة تحقق المتعة والإشباع العميق العلب مع الإنسانية المتوارية وراء الأقنعة المسرحية غير المألوفة تماماً لأعراق وأقوام وآلهة وشعائر مختلفة وغريبة. ولن نجد مكاناً أفضل من شوارع المدينة المشتركة يمكن أن نكتشف فيه ونتعلم الحقيقة التي قالها مارك يورجنسمير^(١٩): «مع أن التحليلات الأيديولوجية العلمانية للتمرد» عادة ما «يحل محلها ديباحات أبسولوجية دينية» في هذا الزمن، فإن «الأوجاع واحدة في الغالب: الشعور بالاعترا ب، والتهميش، والإحباط الاجتماعي»، عبر كاه الحدود الطائعية المثيرة للعداوة والانفصال.

(١٨) انظر

Samuel Huntington. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

(١٩) انظر

Mark Jurgensmeyer, "Is Religion the Problem?," *Hedgehog Review* vol 6, no 1 (Spring 2004), pp 21-33.

الفصل الخامس

اليوتوبيا في عصر اللايقين

إن حياة أسعد الناس بيننا (أو الأحسن حظاً من مظهر شائع حاسد إلى حد ما بين النعماء) ليست خالية من المشكلات، وقليل منا يمكنهم أن يقولوا إن كل شيء في حياتهم يسير على ما يرام، بل إن تلك الفئة القليلة نفسها تنعرض للحظات من لشك في حسن سير حياتها.

نعهد جميعنا أوقاتاً غير سارة وغير مريحة عندما تسب لنا أشياء وأناشٍ قلقاً لا متوقعاً، ولا مرغوباً فيه؛ ويرجع الإزعاج الكبير لتلك المصائب («صربات القدر» كما نسميها أحياناً) إلى ظهورها من دون إدار، فلا يتوقع وقوعها، وغالباً لا نؤمن بأنها قد تكون وشيكة، إنها نصبرنا، كما نقول، «مثل الصاعقة»، فلا نستطيع اتحاد تدابير وقائية، ولا أن نمنع الكارثة، فلا أحد يتوقع صاعقة من سماء صافية.

إن الطبيعة المفاجئة للضربات، وعدم انتظامها، وقدرتها الخطيرة على الظهور من أي اتجاه، كل ذلك يجعلها عضية على التنبؤ، ويجعلها عازبين عن المقاومة. وما دامت الأخطار غامضة وغريبة وطائشة، فنحن أهدأها المستقرة، فليس بوسعنا أن نفعل شيئاً يُذكر لمنعها، وقد لا يكون لنا قدرة على فعل أي شيء. وهذا اليأس محيف، فاللايقين يعني الخوف، ولا عجب أننا نحلم، مراراً وتكراراً، بعالم خالي من الحوادث، بعالم منتظم، بعالم مستقر يمكن التنبؤ به، وليس عالماً تحفي وجهه الهدى صربت معاجنة. ولو افترضنا أن بعض الفلاسفة كانوا على صواب، مثل لينيتر، عندما قالوا إن «العالم المثالي» نفسه لن يكون مثالياً ما لم يوجد فيه شيء من الشر، فلا بد، على الأقل، حصر ذلك الشر في أماكن منغلقة مُسيحة بشدة، ومرسومة بدقة، ومراقبة بعناية، ومحروسة سقطة، حتى يستطيع المرء

أن يميز الشر، ويعرف مكانه والنزس المحتمل لوقوعه، وأن يكون مستعداً للتعامل معه عند حدوثه. خلاصه القول، إننا نحلم بعالم موثوق، عدم يمكن أن نثق به، عالم آمن.

«اليوتوبيا» هي الاسم الذي أطلق بوجه عام، بفصل سير توماس مور، على تلك الأحلام منذ القرن السادس عشر الميلادي، منذ أن بدأت تتداعى انظم الرتيبة القديمة السرمدية في ظاهرها، ومنذ أن بدأت تشيخ العادات والأعراف، وبدأت تُظهر الشعائر والطقوس فسادها، وسد العنف (أو هكذا كان الناس يملون إلى تفسير انتشار المطالب والأفعل غير المحهودة، وهي مطالب وأعمال وجدت السلطة القديرة هي نظر الناس آنذاك أنها بلغت من الصخامة والجموح ما يحول دون لسيطرة عليها، ومن الفدرة والمقاومة ما يجعلها عصية على الترويض بالطرق القديمة المحهودة) وما أن رسم سير توماس مور نموذجة التصوري لعالم حارٍ من التهديدات امفاجئة، حتى أحد الارتجال والتجريب المحفوف بالمحاطر يتحولان سرعة إلى الشغل الشاغل في ذلك الزمن.

كان سير توماس مور يعلم جيداً أن النموذج الذي وضعه إنما هو تصور لإطار الحياة السعيدة، وأن نموذجة اندي يصور عالماً خائباً من فقدان الأمان والمحاف الجامحة إسا هو مجرد حلم، ولذا فإنه سئى نموذجة التصوري «يوتوبيا» (utopia)، في إشاره صنية إلى كلمتين يونانيتين هي «أين معاً» «eutopia» بمعنى «المكان السعيد»، و«outopia» بمعنى «اللامكان». وأم العدد الغفير الذي اتبع سير توماس مور وقلدوه، فكانوا أكثر عرماً وتصميمأ، أو أقل حذراً واحتراساً؛ لقد عاشوا في عالم يعم بالثقة، عن صواب أو خطأ، لحسر الحظ أو سونه، وفي عالم يملك الحكمة المطبونة لتصميم عالم أفضل خالٍ من الخوف، وفي عالم يحظى بالفضة اللارمة برفع ما هو «كائن» غير معقول إلى ما «يبغي» أن يكون كما أرد العقل؛ تلك الثقة منحتهم الشجاعة وروح المبادرة للبحث عن «المكان السعيد» في «اللامكان».

وعلى مدار قروود تلت ذلك، كان على العالم أن يكون عالماً متفائلاً، عالماً يعيش نحو اليوتوبيا، عالماً يؤمن أن المجتمع من دون يوتوبيا إنما هو

مجتمع لا يُطاق العيش فيه، وأن الحياة من دون يوتوبيا ليست حذيرة بالعيش؛ وإذا ارتاب المرء في هذا الكلام، فحسه أن يعتمد على الثقات من ألمع العقول وأبرزها هنا وهناك

فها هو أوسكار وايلد، على سبيل المثال، يقول

إذا خلت خريطة للعالم من اليوتوبيا، فهي ليست جدية بمجرد نظرة سريعة عليها، ذلك لأنها تغفل البلد الوحيد الذي تنزل فيه الإنسانية دوماً، وعندما تنزل الإنسانية في هذا البلد فإنها تنظر من الداخل إلى الخارج، وترى بلداً أفضل، وتبدأ الإبحار، فالتقدم هو تحقيق اليوتوبيات.

ولكن إذا تأملنا الماضي وتدرسه، ربما نصل إلى تصحيح الجملة الأخيرة، وذلك لسببين؛ أولاً، كان التمسك مطاردة لليوتوبيات لا تحقيقها، لقد كانت اليوتوبيات تلعب دور الأرب السمية، تطارده الكلاب المنسابة مضراوة، لكنها لا تمسك به أمدأ. ثانياً، كانت الحركة المسماة «التقدم» أقرب إلى محاولة للهروب من اليوتوبيات العاشلة منها إلى محاولة للحاق باليوتوبيات غير المجربة، كانت هرباً مما «لم يكن جيداً بالدرجة المتوقعة» أكثر من كونها هرباً من «الجيد» إلى «الأفضل»؛ كانت محاولة تدفعها إحاطات الماضي لا نعيم المستقبل. والواقع الذي قيل به «تحقيق» لليوتوبيا كن غلباً يوجد في صور كاريكاتورية قبيحة من الأحلام لا فردوس الأحلام، فالسبب القوي لمعاودة «الإبحار» كان بغضاً لم تحقق، لا حادية ما يمكن أن يتحقق...

وعر القناة الإنكليزية بأننا رأينا من رجل حكم يتوافق تماماً مع رأي أوسكار وايلد؛ يقول أناطول فرانس:

من دون يوتوبيات أزمة أخرى، وربما ظل الناس يعيشون في الكهوف، بؤساء وعرايا، لقد كان الحالمون باليوتوبيا هم من تتبعوا خطوط المدينة الأولى... فبفضل الأحلام العظيمة جاء الواقع المميد. اليوتوبيا هي أساس كل تقدم، والسييل إلى مستقل فصل.

من لواصح أن اليوتوبيات في زمن ميلاد أناطول فرانس قد استقرت تماماً في الوعي العام واهتمامات الحياة اليومية، حتى إن الوجود البشري من

دون بيوتوبيا بدا للكاتب الفرنسي أمراً دريباً ومعيباً قطعاً، بل وخارج طوق الفكر والخيال تماماً. بدا لأاناتول فرانس، كما بدا لكثيرين من معاصريه، أن أهل الكهف أنفسهم كان عليهم أن يحلموا بيوتوبياتهم حتى يمكننا التوقف عن العيش في الكهوف، فأنى لنا لولا ذلك أن نجوب الشوارع الباريسية المريضة التي حططها البارون هاريمان؟ فلا يمكن تصور «مدينة أولى» ما لم نسب «بيوتوب المدينة» بناءها! إننا نميل صواب الوقت إلى إسقاط طريقة حياتنا على غيرها من أنماط الحياة إذا أردنا أن نفهمها، وهكذا، فإن الجيب الذي تعلم وشأ على أن تسحبه البيوتوبيات غير المحرّبة، وأن تدفعه البيوتوبيات المشوهة، سيحد أن مثل هذا السؤال يبدو سؤالاً بلاعياً تماماً، ولا يعدو أن يكون حشواً زائداً في حقيقته.

ولكن، على النقيض من الرأي الذي عبر عنه أاناتول فرانس وترسح في الحس العام لمعاصريه، ولدت بيوتوبيا هي والحدائث معاً، ولم تستطع أن تنفص إلا في جو الحدائث.

فبيوتوبيا هي أصلها صورة لعالم آخر، عالم مختلف عن العالم الذي نعرفه أو نسمع عنه، كما أنها تستشرف عالماً تستحدثه بأسره حكمة الشر وتفانيهم بيد أن الفكرة التي تقو أن البشر قدرون على استبدال العالم الكائن ليحلوا محله عالماً جديداً مختلفاً، عالماً من صنعهم بكل ما فيه، إنه هي فكرة كانت عائرة تماماً تقريباً عن الفكر الشرقي قبل مجيء الأزمنة الحديثة.

لم يخصص التوالد الذاتي الرتيب الممل لأشكال الحياة ما قبل الحدائية إلا لتغيرات طعيفة للغاية يصعب ملاحظتها، وكان قليل الإلهام، بل أقل تشجيعاً على التأمل العميق في أشكال بديلة للحياة البشرية في الأرض، إلا في صورة نهايات العالم أو يوم القيامة، وكلاهما من أصل إلهي. وحتى يمكن أخذ الخيال الشرقي إلى اللوحة التي رُسمت عليها تخطيطات البيوتوبيات الباكّة كان لا بد من انهيار متسارع لمقدرة العالم البشري على اتوالد الذاتي، وهو انهيار يعود إلى ميلاد العصر الحديث.

لقد استلزم الحلم البيوتوبي شرطين حين يولد؛ أولاً، شعور عام (وإن كان غامضاً وصامتاً) بأن العالم لا يعمل كما ينبغي، ومن غير المحتمل

إصلاحه من دون إصلاح شامل. ثانياً، الثقة في المقدرة البشرية في اضطلاعها بتلك المهمة، والإيمان بمقونة انحر البشر يمكننا أن نفعل ذلك، مسلحين بالعقل الذي يمكن أن يستكشف الخلل الذي يعتري العالم، واكتشاف الأشياء التي لا بد من استخدامها في استبدال أجزائه التي أصابها الخلل، نهيك عن القدرة على تشكيل الأدوات والأسلحة اللازمة لتطبيق تلك الحطط على أرض الواقع خلاصة القول، كان لا بد من الثقة بأن الإدارة البشرية ستشكل العالم تشكيلاً أكثر ملائمة لإشباع الحاجات البشرية، بغض النظر عما تكون عليه هذه الأشياء الآن، أو ما قد تصبح إليه.

إذا كن الموقف ما قبل الحداثي تحاء العالم أشبه بموقف «حراس الصيد»، فإن موقف «البستاني» هو الصورة المحارية الأمل للروية الحديثة لعالم وممارستها.

تمثل المهمة الأساسية لحراس الصيد في الدفاع عن الأرض المطلوب حراستها ضد كافة أشكال التدخل البشري، من أجل الدفاع عن «توارنها الطبيعي» والحفاظ عليه، باعتباره تحسيداً لحكمة الله أو الطبيعة، فعليهم أن يكتشفوا على الفور الفخاخ التي ينصها السارقون ومستهكوا حرمة الأرض، وتدمير تلك الفخاخ، ومع الصيادين المرماء عبر الشرعن من انتهاك الحدود والدخول عبر المشروع، خشية أن يُعرّصوا إدامة «لتوازن الطبيعي» للخطر. ويقوم دور حراس الصيد على الاعتقاد بأن الأشياء تكون في أفضل حالها إذا تركت على حالها، وكان ذلك الدور في الرسم ما قبل الحداثي يقرم على الاعتقاد بأن العالم سلسلة وجود ربابية يحد فيها كل مخلوق مكانه الحق البافع، حتى وإن كانت القدرات الذهنية البشرية محدودة إلى درجة تحول دون فهم الانسجام والناسق والحكمة التي يتسم بها خلق الله.

وأما لبستاني فيس كذلك، فهو يفترض أنه لن يوحد نظام بي العام البتة لولا جهده ورعايته الدائمة، (أو على الأقل في الجزء الصغير من ذلك العالم الذي تحت وصايته). فالبستاني أكثر دراية بنوع النباتات التي ينبغي أن تنمو في الأرض التي يتعهد بها ونوع السباتات التي لا ينبغي أن تنمو هناك، والبستاني يحطط التنظيم المرغوب في رأسه أولاً، ثم يتأكد أن الصورة التي رسمها في ذهنه تصبح واقعاً في لأرض التي يتعهد بها، إنه يفرض هذا التصور

اللهي على الأرض بتشجيع نمو النوع السليم من النباتات واستئصال
النباتات الأخرى من شأقتها وبلغيرها (بعد أن صار اسمها الآن «حشائش»)،
ذلك لأن وجودها غير المرغوب فيه وغير المرحب به لا يتوافق والانسجام
الكلبي لهذا التصور.

يمثل البستاني إلى أن يكون أفضل صانعي البوتوبيا خبرة وبراعة؛ ففي
صورة التناغم المثالي التي وضعها الستاني نموذجاً تصورياً في رأسه «تنزل
الساتين دوماً»، باعتبارها نموذجاً أصلياً للطريقة التي تميل إلى أن تحل بها
الإسائية، كما يقول أوسكر ويلد، في البلد المسمى «يوتوبيا».

فإذا سمع أحد في هذا الزمن عبارات من قبيل «زوال اليوتوبيا»، أو
«نهاية اليوتوبيا»، أو «اضمحلال الخيال اليوتوبي» - وهي عبارات تنتشر في
المقاشات المعاصرة انتشاراً كبيراً حتى إنها صارت تترسخ في الحس العام
وتتحول إلى بديهيات - فإنما يرجع ذلك إلى أن مرقف الستاني يتراجع في
هذا الزمن ويفسح الطريق لـ «أهل الصيد».

يختلف «أهل الصيد» عن «حراس الصيد» و«أهل الستة» الذين هيموا
على المشهد قبل أن يتولوا مقاليد الأمور؛ فهم لا يهتمون «بتوازن الأشياء»،
سواء أكان توازناً «طبيعياً» أم «مرسوماً»، فلمهمة الوحيدة التي يبتغيها أهل
الصيد هي «فرائس جديدة»، وكبيرة بما يكفي لملأ حقائب الصيد عن
آخرها؛ فأغلب الظن أنهم لن يروا أن من واجهم التأكد من أن الصيد في
انغابة سيُعرض بعد عمليات الصيد التي يقومون بها (أو على الرغم من
عمليات الصيد). فإذا ما أُفرِعت العانات من الصيد بسبب معامرات طائفة
مُرحبه، ربما ينتقل أهل الصيد إلى تربية كثر نسبياً، مارالت ترحر تذكاري
الصيد من جلود ورؤوس؛ وربما يحظر بالهم أنه في وقت ما، في أجل بعيد
غير مسمى، قد ينعد الكوكب من العانات التي لم تُستَرَف بعد، ولكن إذا
حدث ذلك، فإنهم لن يروا فيه تهديداً مباشراً، ولا تهديداً لهم بالتأكيد،
فتلك الاحتمالية البعيدة لن تهدد في نهاية المطاف نتائج لصيد الحالي ولا
الوالي، وما من شيء يضطرنني، باعتباري صياداً واحداً بين عدد غفير من
الصيادين، ولا يضطرننا، باعتبار جماعة واحدة بين جماعات غفيرة من
الصيادين، لتدبير الأمر، ناهيك عن فعل شيء بشأنه.

إننا جميعاً صيادون في هذا الرمن، أو يُحكم علينا أن نكون صيادين، أو تُدعى لنعمل مثلما يعمل الصيادون، أو تُرغم على ذلك، والا واجهنا مصير الخروج من سباق الصيد إن لم نتحول أنفسنا إلى صييد للصائدين. ومتى نظرنا حولنا وجدنا على الأرجح صائدين فرادى آخرين مثلنا، أو صائدين في جماعات مثلما كنا نحور أن نفعر أحياناً، وسنحتاج إلى أن نجتهد حقاً قبل أن نتمكن من العثور على بستاني وهو يتصور تدعماً مرسوماً مسبقاً وراء سور بستانه الخاص، ثم يحرج ليحققه، (وهذه الندرة السيئة لأهل البستنة وهذا الانتشار المتزايد لأهل الصيد هو ما يناقشه علماء الاجتماع وفق مصطلح علمي يسمى «سيرورة النرعة الفردية» Individualization). ولن نجد بالتأكيد حُرّاس صيد كثيرين ولا صيادين يؤمنون بمبادئ رؤية العالم التي تعتقها حُرّاس الصيد، وهذا هو السبب الرئيس الذي يفسر نزوح الناس من أصحاب «الضمير السيئي» وسعيهم الدؤوب لتنبهنا بالخطر، (هالانقراض البطيء الأكيد لفلسفة حُرّاس الصيد، وأقول فلسفة أهل البستنة، هو ما يمجده لسانة باسم «تحرير السوق»).

من لمسطقي، في عالم يسكه صيادون في الغالب الأعم، ألا يوجد سوى مجال ضئيل، إن وجد أصلاً، للتأملات اليوتوبية، ولن يوجد على الأرجح أناس كثيرون يتعاملون بجدة مع المبادئ اليوتوبية بجدة، إذا ما عُرضت عليهم للنظر فيها. ولو وُجد أحدٌ يعلم كيف يجعل العالم أفضل حالاً، وأخذ على عاتقه مهمة تحسيبه للأفضل بإخلاص، فإن السؤال المحير بحق سيكون كالتالي: من له سعة الحيلة والإرادة القوية الكافية لجعل ما ينبغي فعله؟

كان من المعتاد تحويل سعة الحيلة والإرادة لكافة بسلطة السيادة التي تمثلها الأمم/ لدون، ولكن الأمم، كما لاحظ جاك أتالي، فقدت تأثيرها في مجرى الأمور، وتركت لقوى العولمة كافة سبل إرشاد العالم إلى وجهة مستقره. وكافة وسائل إعداد دفاع ضد كافة ألوان الحوف فقد أخذت «قوى العولمة» كثيراً من السلطات السابقة للأمم/ الدولة، لكنها قلقت تشتهر في هذا الرمن بفرائر «حراسة الصيد» أو «البستنة»، ولا فلسفاتها ولا استراتيجياتها، بل تحذو الصياد والصيادين

إد «قاموس ظلال المعاني» لمؤلفه بيتر مارك روجت هو مرجع جامع لأهل الصب، ومشهود له بحق لما يتضمن من تسجيل محلي للتغيرات المتتالية التي طرأت على الاستخدام اللغوي، ويبدو أن له كل الحق في هذا الرمز بأن يضع صفة «يوتيوي» حناً إلى حسب مع صفات مثل «توهمي» و«وهمي»، و«حيلي»، و«خادع»، و«مراوغ»، و«غير عملي»، و«غير واقعي»، و«غير معقول»، و«غير عقلاني»؛ فهل شهد حقاً نهاية اليوتيوي؟

ولو أن لليوتيوي لساناً، ولها خمة الدم التي كانت لمارك توبس، لقالت إن الأنباء التي تتحدث عن وفاتها مبالغ فيها إلى حد ما . . . ولكن لها أسباب وجيهة لتقول ذلك؛ فذات مرة، كتبتُ كلمة «يوتيوي» على جدار الكمبيوتر الخاص بي، وأظهر محرك البحث جوجل أربعة ملايين وأربعمئة ألف موقع (وربما زاد هذا الرقم الآن)، وهو رقم مذهل حتى بمقاييس الإنترنت الممرطة للغاية، ويصعب أن يكون دليلاً على حيلة متعفة أو جسد مُختصر.

ولكن، دعونا نفحص قائمة المواقع بدقة أكثر؛ إذ الموقع الأول في القائمة، وربما لأروع، يخبر متصفحي الإنترنت بأن «اليوتيوي» هي أحد أكبر الألعاب التفاعلية المجانية في العالم عبر الإنترنت؛ وبحد هنا وهناك إشارات متفرقة إلى تاريخ الأفكار اليوتيوية، وإلى المراكز التي تقدم دورات في ذلك التاريخ، ونعني في الغالب معشوق التحف والآثار القديمة، ونعود أكثر الإشارات ثبوعاً إلى سير توماس مور نفسه، رائد اليوتيوي، ولكن مثل تلك المواقع ليست سوى فله فليله.

لن أدعي أنني تصفحت المواد الواردة في الأربعة ملايين وأربعمئة ألف موقعاً، (فهذه غاية ربما تصنف باعتبارها من بين المشروعات اليوتيوية الأكثر يوتيوية)، ولكن الانطباع الذي وجدته بعد قراءة عينة إحصائية عشوائية محترمة هو أن مصطلح «اليوتيوي» نوضمه في الغالب شركات السياحة والديكور ومستحضرات التجميل وبيوت الموضة؛ وثمة نقطة مشتركة بين المواقع، فجميعها تقدم خدمات فردية لأفراد يطلبون إشباعاً فردياً وهروباً فردياً من مفصّات فردية.

ثمة انطباع آخر خرجت به، وهو أنه عندما تظهر كلمة «التقدم» في

أحيان نادرة في صفحات تلك المواقع التجارية، لا يشير التقدم فيها إلى التقدم للأمام، وبدلاً من أن يكون مطاردة لهدف ينقل بسرعة، فإنه يوحي تهديد يستوجب فراراً سعيدياً، إنه يعث على الرغبة في الهروب من كارثة وشيكة.

اعتادت اليوتوبيا أن تشير إلى هدف بعيد مرغوب فيه للغاية، ينبغي أن يجمع لحالمين، وأن يحدم الحاجات البشرية على نحو أفضل؛ ولكن في الأحلام المعاصرة يبدو أن صورة «التقدم» قد انتقلت من خطاب «التحسين المشترك» إلى خطاب «البقاء العردي»، فلا يُذكر الآن في سياق رغبة في الاندوع إلى الأمام، بل في سياق محاولة نائسة للبقاء في الساق، فالوعي بالتقدم يعث على اليقظة، ويدعو للحذر، فإذا سمعنا عن «تقدم الزمان»، يتأبنا قلق بأن نتخلف عن ركب السائرين، وبأن سقط من مركبة تحري بسرعة متزايدة، وبأن نجد مكاناً في الجولة التالية من لعبة «الكراسي الموسيقية»؛ فعندما يقرأ المرء على سبيل لمثل أن البرابيل هي «وجهة الشمس اثنوية الوحيدة هذا الشتاء»، فهذه إشارة بأن المرء لا بد أن يجنب في الشتاء التالي الظهور في المكان الذي تحتم على أناس لهم تطلعات مشابهة الظهور فيه الشتاء الماضي؛ أو ربما يقرأ المرء أنه لا بد أن «تترك عباءة البُنش» التي كانت موضة شهيرة في العام الماضي، لأن الزمن يتقدم، وصار يُقال إن ارتداء هذه العباءة يجعل المرء «يبدو مثل الحمل»؛ أو ربما يقال إن عهد الحاكتات والنيشترات المقلمة، التي كانت «موضة إلزامية» و«ملاس لا بد أن يرى الناس المرء وهو يرتديها» الموسم الماضي قد انتهى، لأن «أي شخص» صار يستعرض نفسه فيها؛ وهذا غرض من بعض، وهكذا يتدفق الزمن وتكتم الحيلة في مواكبة سرعة الأمواج وشذبتها، فإذا أردت أن تنجو من العرق، فعليك بالاستمرار في ركوب الأمواج، وهذا يعني تعيين دولابك، وأثاثك، وورق الجدران، ومظهرك، وعاداتك، باختصار، تغيير نفسك ما استطعت.

إن هذا التأكيد الجديد على نبد الأشياء وتركها والتخلص منها بدلاً من التأكيد على الاستعادة منها، مناسب تماماً مطلقاً اقتصادنا الاستهلاكي، فالمتمسكون بموضة قديمة من الملابس، وأجهزة الحاسوب، والهواتف النقالة، ومستحضرات التجميل، هم بمثابة كارثة على اقتصاد ينمثل اهتمامه

الرئيس، وشرط بقاءه الضروري، في طرح سريع متسارع للمبيعات والمشتريات في عالم التفاهات، وفي هذا الاقتصاد يكون التخلص السريع من التفاهات هو الصناعة المتقدمة.

ينحول الهروب في هذا الرمز إلى أشهر لعبة في المدينة، فالهروب من الوجهة الدلالية هو نقيض اليونويا، ولكنه من الوجهة النمسية في هذا الزمن بدسها الوحيد المتاح، وربما يكون شكلها الجديد المحذث المتقدم، في هيئة جدينة تتلاءم مع المجتمع الاستهلاكي الذي يخضع لسيرورة النزعة لمرديه وتحرير لسوق. فلا أمل للمرء تحويل العلم إلى مكان أفضل للعيش، بل لا أمل له بتأمين ذلك المكان الأفضل في العالم الذي يقشه لنفسه، فليس ينشع عدم الأمن مهما حدث، بل إن «الحظ السعيد» يعني الإفلات من «الحظ السيئ»

وأما ما تبقى لعناية المرء وسعيه، ويستحق أن يتعهده بكل عنايته وقوته، فهو النضال ضد الخسارة، والسعي، على الأقل، لبقاء في الساق مع الصيادين، ما دام البديل الوحيد هو أن يجد المرء نفسه فريسة وحتى يكون هذا النضال ضد الحسارة موقفاً ومباشراً بالنجاح، فإنه يتطلب عناية نامة، ويقظة على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم، وعلى مدار سعة أيام في الأسبوع، والأهم هو الحفاظ على الحركة الدائبة بأعلى سرعة ممكنة.

وها هو الفيلسوف الروسي الأمريكي جوزيف برودسكي بصور تصويراً حياً تلك الحياة التي تتحرك وتستمد قوتها الدفعة من الاضطراب إلى الهروب، وهو يرى أن قدر الخاسرين خسراً مُبيناً، وقدر العقراء الذين استبعدوا من اللعبة المتمركزة حول الاستهلاك، إنما هو حياة من التمرد المتقطع، وحياة إدمان المحذرات على الأرجح. ففي تمور/ يوليو عام ١٩٨٩، قال برودسكي لطلاب دارتموث كوليدج: «بوجه عام، المرء الذي يتعاطى الهروبين يفعل ذلك في الغالب لأعم للسبب نفسه الذي تشترون من أجله الفيديو». ويخاطب برودسكي أثرياء المستقبل الذين يتطلع طلاب دارتموث كوليدج أن يصبحوا أمثالهم قائلاً:

سُتصابون بالمثل من أعمالكم، وأزواجكم، وأحبابكم، والمناظر التي ترونها عبر نافذتكم، والأثاث أو ورق الحائط في غرفكم، وأفكاركم،

وأنفسكم، وستحاولون ابتكار وسائل للهرب، وبعداً عن وسائل الإشباع الداتي التي ذكرناها للتو، ربما تهتمون بتعبير الوظائف، ومحل الإقامة، والصحة، والبلد، والمناخ، وربما تشغلون بالعلاقة الجنسية، والكحول، والسفر، ودروس الطهي، والمخدرات، والتحليل النفسي .

واقع الأمر أنكم ربما تجمعون بين كل ذلك، وقد يكون لذلك مفعوله فترة من الزمن، ولكن سيأتي يوم، تستيقظون فيه في غرفة نومكم وسط عائلة جديدة وورق حائط محتف، وفي بلد ومناخ مختلفين، ووسط كومة من الفواتير من وكيلكم السباحي ومعالجكم النفسي، ولكن يصاحب ذلك كله شعور ممل مستمر من ضوء النهار الذي يتسرب عبر نافذتكم.

وها هو أندريه اشتاريوك - وهو روائي بولندي نازز، ومحلل جهد للوضع الإنساني المعاصر - يذهب إلى أن «إمكانة التحول إلى شخص آخر» هو البديل في هذا الزمن لأفكار الخلاص أو الفداء التي أهملت ونُبتت في العال.

ربما يمكننا أن نغير أجسادنا ونعيد تشكيلها وفق نماذج مختلفة بتطبيق أساليب متنوعة؛ فعندما نصفح المجلات الراقية، نجد انصباعاً بأنها جميعها تتحدث عن شيء واحد تقريباً، عن الطرق التي نستطيع من خلالها إعادة صنع شخصيتنا، بداية من المظم الغذائية، والبيئة المحيطة، والبيوت، ووصولاً إلى إعادة بناء نيتنا النفسية، التي غالباً ما تأتي في شفرة عرض يقول: «كن على طبيعتك».

وها هو سلافومير مرونسك - وهو كاتب بولندي له شهرة عالمية وخبرة مباشرة بسلطان وثقافات عدة - يتفق مع الافتراض الذي ساقه أندريه اشتاريوك قائلاً: «هي الأزمنة القديمة، عندما كنا نشعر بعدم لسعادة، كما نلوم الله الذي كان آنذاك مدير العالم، كما نفترض أنه لا يدير العمل إدارة سليمة، فطردها من العمل، وعيناً أنفسنا مديرين جُدداً». ولكن، كما يرى سلافومير مرونسك باعتباره مفكراً حراً يشمئز من رجال الكهنوت وكل ما يتعلق بالكهنوت، لم يتحسن الأداء مع تغيير الإدارة، وهو لم يتحسن لأنه عندما ينمركر الحلم والأمل في حياة أفضل تمر كراً كاملاً حول الآن، ويخزل إلى اللعب بأجسادنا أو أرواحنا، «لا يوجد حد لطموحنا وانحذابنا إلى تصحيح

ثلث الأنا، بل ورفض القبول بأية حدود... لقد قيل لي استحدث نفسك، استحدث حياتك، وتصرف فيها كب بحلولك، في كل لحظة، من أولها لآخرها، ولكن هل أستطيع القيام بتلك المهمة من دون مساعدته، ولا محاورات، ولا احتشارات، ولا أخطاء، ولا تغييرات طفيفة، ولا شكوك؟.

إن الألم الذي كان الاختيار المحدود للغباء يتسبب فيه عادة قد حل محله ألم لس أقل شدة، ولكن هذا الألم يصدر هذه المرة عن ضطرار إلى الاختيار من دون ثقة بالاحتشارات المتحدة، ومن دون ثقة بأن الاختبارات الإحصائية ستقرّب الهدف. وهما يشبه مروتست العالم الذي نسكه «بدون صغير يرحر بأثواب تنكرية، وتحيط به حشود تبحث عن ذواتها... ويوسع امره أن يغير الثياب بلا نهاية، فما أروع الحرية التي ينعم بها الباحثون عن دواتهم. فلنستمر في البحث عن ذواتنا الحقيقية، فإيا لها من متعة رائعة، بشرط ألا نعثر على الذات الحقيقية أبداً، فلو عُثر عليها، فستنتهي المتعة.

إن الحلم يتخفف رهة اللايقين، واستدامة السعادة بتغير الأنا، وحجم تغير الأنا تتغير أثوابها، هو «يوتوبيا أهل الصيد»، وهي ساحة من الرؤى العديدة للمجتمع الصالح نحضه لكل من تحرير السوق والخصخصة وسيرورة المزرعة الفردية، إنه مجتمع مصياف للإنسية أعصائه. فالصيد مهمة بدون طول الوقت، وتستهلك كثيراً من الاهتمام والطاقة، ولا تدع مجالاً لشيء آخر، وتصرف الانتباه عن لانهائية المهمة، وتؤجل لأجل غير مسمى لحظة التدبر التي لا بد في أشائها من مواجهة امتناع المهمة مواجهة مباشرة. وقد استشرّف ذلك ملار باسكال قبل قرون عندما قال إن ما يريده الناس «هو الانصراف عن التفكير في كينونتهم... فيتبعون هوى يشعلهم طوال الوقت، مثل المقامرة، والصيد، والاستعراض...»، فالدس يريدون الهروب من الحاجة إلى التفكير في «وضعنا المتعيس»، ومن ثم «وإنا بفضل فعل الصيد على الفوز بالغبية...»، «فالغبية نفسها لن تنقذ من التفكير في العيوب العظيمة التي لا تُعَدّ ولا تحصى في وضعنا المشترك»، «ولكن فعل الصيد يقبذا منه».

يبد أن المشكلة تمثل في أن الصيد ما أن يجره المرء حتى يتحول إلى إكره وإدمان وهوس؛ فاصطياد لغنيمة سيُعتبر نهاية محببة للأمل، إنه سيزيد

من جاذبية جولة أخرى من الصيد، دامت الآمال المصاحبة لفعل الصيد هي أمتع ما في الأمر، (وهل هي الشيء الوحيد الممنوع؟) وهكذا، فإن اصطيد الغيمة يندر بنهاية لتلك الآمال، إلا إذا جرى التخطيط للصيد في الغد، وبدأ في صباح الغد.

فهل هذه هي نهاية اليوتوبيا؟ نعم إنها نهاية اليوتوبيا إذا كنا نحدث عن اليوتوبيات الحديثة الباكورة التي كانت تتصور نقطة تعطل الزمن، بن ونهاية للزمن بمعنى نهاية التاريخ. ولكن لا وجود لتلك النقطة في حياة أهل الصيد، وما من لحظة يستطيع فيها المرء أن يقول إن المهمة قد اكتملت، وانتهى الأمر، وتحققت الرسالة، ومن ثم القدرة على النظر لكل ما هو آتٍ في الحياة على أنه «عشٌّ في سعادة غير مسوقة، من الآن وإلى الأبد».

أصب إلى ذلك أن احتمالية نهاية الصيد ليست جذابة، بل محيية في مجتمع أهل الصيد، فتلك النهاية قد لا تتحقق إلا في صورة هزيمة شخصية واستبعاد شخصي، وستواصل الأبوق إعلان النمر للبلد في معامره الجديدة، وسيظل نباح كلاب الصيد إحياء للذكرى الحلوة التي شهدتها الصدامات الماضية. وسيظل أدس آخرون يذهبون للصيد، ولن توجد نهاية للإثارة الكونية... وسأكون أنا الوحيد الذي يجري استبعاده، وإقصاؤه، ونده، وحرمانه من الانبهاج الذي ينعم به غيري؛ سأكون متفرحاً سلبياً على احباب الآخر من السور، يشاهد الحفل، لكنه ممنوع من الانضمام إلى المحتفلين، أو عاخر عن الانضمام إليهم، ولا يستمتع بالمناظر ولا بالأصوات في أفضل الأحوال إلا عن بُعد وبالإبابة.

فإذا كنت الحياة التي تنسم بالصيد المستمر الدائم هي يوتوبيا أخرى فإنها على العكس من يوتوبيات الماضي، يوتوبيا من دون نهاية؛ إنها يوتوبيا عشبية حمراء بالمفايس المعهودة، فقد استمدت اليوتوبيات الأصلية قوامها الجاذبة من وعدا بنهاية للكدر، وما يوتوبيا أهل الصيد فهي حم كدح لا ينتهي أبداً.

إنها يوتوبيا غريبة وغير معهودة، لكنها يوتوبيا مع ذلك كله تُعد بالجاذبة البعيدة المنال نفسها التي تُؤج بها اليوتوبيات جميعها، إنها تُعد بحل نهائي جذري للمشكلات الشرية في الماضي والحاضر والمستقبل، وعلاج نهائي

وَحَذَّرِي لأحرون الوضع الإنساني وأوجاعه؛ إنها يوتوبيا غير معهودة بالأساس، لأنها قد نقلت أرض الحلول والعلاجات من «بعيد» إلى «هنا والآن». فأهل الصيد لا يعيشون من أجل يوتوبيا، بل يُتاح لهم فرصة العيش داخل يوتوبيا.

كاست اليوتوب من منظور أهل البستنة هي نهاية الطريق، وأما أهل الصيد فوجدوا أنها الطريق نفسه، وتصور أهل البستنة نهاية الطريق على أنه تحقق اليوتوبيا وانتصارها النهائي، وأما أهل الصيد فوجدوا أن نهاية الطريق لا يمكن أن تكون إلا هزيمة نهائية مخزية لليوتوبيا المعيشة، والأدهى أنها ستكون هزيمة شخصية ودليلاً دامغاً على الفشل الشخصي. فإمكانية توقف أهل الصيد عن صيدهم ضئيلة إن لم تكن معدومة، ومن ثم فإن عدم المشاركة في الصيد المتواصل سيكون بمثابة عذر الإقصاء لشخصي، وربما عار عدم الكفاية الشخصية

إنها يوتوبيا يؤنى بها من «بعيد» ضبابي إلى «الهُنْد والآن» الملموس، إنها يوتوبيا معيشة لا يُعاش من أجلها، ومن ثم فهي محصنة ضد كافة الاختبارات، وهي في واقع الأمر خالدة، ولكن هذا الحلود قد تحقق على حساب ضعف كل من يحصع لسحرها وإغوائها

إن يوتوبيا أهل الصيد، على العكس من يوتوبيات الماضي، لا تقدم معنى للحياة، سواء أكان أصلاً أم زائفاً؛ إنها تساعد فقط على استخلاص الأسئلة عن معنى الحياة من آراء الأحياء، لقد أعادت تشكيل مسار الحياة في سلسلة لانهائية من الهموم المتمركزة حول الذات، بحيث يُعاش كل حدث منفصل على أنه استهلال بما يليه، فلا تدع مجالاً لتأمل الاتجاه وتدبره، وعندما يحدث ذلك (وإذا حدث) في نهاية المطاف، في لحظة اسقوط من الحبة الصائدة، أو لحرمات منها، عادة ما يكون الوقت متأخراً للغاية حتى يتمكن التدبر من إحداث أثر في الطريقة التي تشكل بها الحياة، حياة المرء الخاصة وحياة الآخرين، ويكون الوقت متأخراً للغاية لمعارضة شكلها الراهر، والقاش الحقيقي لمدى ملاءمته

من الصعب، بل ومن المحال، تلخيص هذه المسرحية غير المنتهية وغير المكتونة، لاسيما أن عقدة الحكمة الدرامية مازالت تحتاج إلى حل،

إنها مسرحية نلعب فيها جميعنا على خشبة المسرح، في آنٍ معاً، أو على فترات متقطعة، دورَ القطع الإضافية، وأدوار التمثيل، والممثلين الاحتياطيين. ولكن ما من كاتب يمكنه الادعاء بأنه يسجل الصراعات التي تواجه اللاعبين بما يفوق ما سجلته الكلمات التي جاء بها الكتاب العظيم إيتانو كالفينو في الملن الخفية على لسان ماركو بولو:

جحيم الأحياء ليس شيئاً سيكون، وإذا كان من جحيم فهو الجحيم الواقع هنا، الجحيم هو الذي نعيشه كل يوم، الجحيم الذي نشكله معاً. وثمة طريد للهروب من عذاب الجحيم، هماً الأول فهل لكثيرين: ابل الجحيم، ونحوّل إلى جزء منه بحيث لا يمكنك رؤيته؛ وأمّ الثاني فمحتوف بالمخاطر، ويتطلب يقظة وحذراً دائمين. اسع وتعلم أن تدرك في وسط الجحيم ما ليس بجحيم، ومن ليسوا بجحيم، ودعهم يدومون، وافصح لهم الطريق.

وسواء أكان العيش في مجتمع أهل الصيد يبدو مثل العيش في الجحيم أو لا يبدو، فهذه مسألة خلافية، ومعظم أهل الصيد الحاذقين سيخبرونك بأن كون المرء صياداً بين الصيادين له لحظات هائلة... ولكن ما لا خلاف عليه هو أن «كثيرين» سيُقبلون على الاستراتيجية «السهلة لكثيرين»، ومن ثم «يصبحون جزءاً من الجحيم»، فلا يُدهشهم منطقها العجيب، ولا تزعجهم شروطها العامة، والاحتمية، والحيالية في أغلب الأحيان. ومن شك بأن من يصارعون من أجل إبعاد «ما ليس بجحيم»، ومن ليسوا بجحيم» لا بد أن يتعاملوا مع كاهه الضغوط الدافعة لقبول ما يصرّون على تسميته «جحماً».

المراجع

١ - العربية

كتب

- أبوبي، نزيه. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين بيروت. المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠.
- زكي، رمزي. الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧.
- (سلسلة مكتبة الأسرة. سلسلة افكر)
- سردار، ضياء الدين. ماذا نعني بالمستقبلات الإسلامية؟. ترجمة محمد لعربي. الإسكندرية مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات لمستقبلية، ٢٠١٤.
- (سلسلة أوراق؛ ١٣)

٢ . الأجنبية

Books

- Agamben, Giorgio *State of Exception* Translated by Kevin Attell Chicago IL: University of Chicago Press, 2005.
- Agier, Michael *Aux bords du monde, les réfugiés*. Paris Flammarion, 2002.
- Andreas, Peter and Timothy Snyder. *The Wall around the West State Borders and Immigration Controls in North America and Europe* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000.
- Appadurai, Arjun *An Essay on the Geography of Anger* London. Duke University Press, 2006.
- Attali Jacques *La Voie humaine* Paris. Fayard, 2004

- Bauman, Zygmunt. *Individualized Society* Cambridge, UK: Polity 2002.
- Benjamin, Walter *The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction*. Translated by J.A. Underwood. London: Penguin, 2008. (Penguin Great Ideas)
- Bird, Jon [et al.] (eds.) *Mapping the Futures* London: Routledge, 1993
- Calhoun, Craig J. (ed.). *Social Theory and the Politics of Identity*. Oxford: Blackwell, 1994.
- Castel, Robert. *L'Insécurité sociale Qu'est-ce qu'être protégé?* Paris: Seuil, 2003.
- Castells, Manuel *The Informational City. Economic Restructuring and Urban Development*. Malden, MA: Wiley-Blackwell, 1989.
- _____. *The Power of Identity* Malden, MA: Blackwell, 1997
- Davidson, Mark and Deborah Martin (eds.) *Urban Politics Critical Approaches*. London: Sage 2013
- Ellin, Nan (ed.). *Architecture of Fear*. New York: Princeton Architectural Press, 1997.
- Freud, Sigmund *Civilization and its Discontents*. London: Penguin Freud Library, 1991
- Fukuyama, Francis. *The Great Disruption Human Nature and the Reconstitution of Social Order*. New York; London: Touchstone, 2000
- _____. *Trust The Social Virtues and the Creation of Prosperity* New York: Free Press, 1996.
- Garland, David *The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society* New York, Oxford: Oxford University Press, 2001
- Geertz, Clifford *Available Light: Anthropological Reflections on Philosophical Topics* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.
- Graham, Stephen and Simon Marvin *Splintering Urbanism Networked Infrastructures Technological Mobilities and the Urban Condition* London: Routledge, 2001
- Grotowicz, Victor *Terrorism in Western Europe In the Name of the Nation and the Good Cause*. Warsaw: PWN, 2000.
- Hedetoft, Ulf *The Global Turn, National Encounters with the World*. Aalborg, Denmark: Aalborg University Press, 2003
- Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* New York: Simon and Schuster, 1996.
- Knox, Paul L. and Peter J. Taylor (eds.). *World Cities in a World System*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995.



- Kundera, Milan. *L'Art du roman*. Paris: Gallimard, 1986.
- Lagrange, Hugues. *Demandes de sécurité: France, Europe, Etats-Unis*. Paris: Seuil, 2003.
- Levine, Robert V. *A Geography of Time: On Tempo, Culture, and the Pace of Life*. New York: Basic Books, 1997.
- Luxemburg, Rosa. *The Accumulation of Capital*. Translated by Agnes Schwarzschild. London: Routledge, 1961.
- Macpherson, C. B. *The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1962.
- Marshall, T. H. *Citizenship and Social Class, and Other Essays*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950.
- _____ and Tom Bottomore. *Citizenship and Social Class*. London: Pluto Press, 1992.
- Morrill, Calvin, David A. Snow and Cindy White (eds.). *Together Alone: Personal Relations in Public Places*. Berkeley, CA: University of California Press, 2005.
- Riesman, David, Nathan Glazer and Reuel Denney. *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*, 2nd ed. New Haven, CT: Yale University Press, 2001.
- Rossiter, Clinton (ed.). *The Federalist Papers*. Introduction and notes by Charles R. Kesler. New York: New American Library, 2003.
- Seabrook, Jeremy. *Consuming Cultures: Globalization and Local Lives*. Oxford: New Internationalist, 2006.
- Sennett, Richard. *The Uses of Disorder: Personal Identity and City Life*. London: Faber, 1996.
- Smith, Michael Peter. *Transnational Urbanism: Locating Globalization*. Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2001.
- Surette, Ray. *Media Crime and Criminal Justice: Images, Realities, and Policies*. Pacific Grove, CA: Brooks/Cole Publishing Co., 1992.
- Venuti, Lawrence (ed.). *The Translation Studies Reader*, 3rd ed. Oxford: Routledge, 2012.
- Vilirio, Paul. *Speed and Politics*, 2nd ed. Los Angeles: Semiotexts Publishers, 2006.
- Waller, James. *Becoming Evil: How Ordinary People Commit Genocide and Mass Killing*. Oxford: Oxford University Press, 2007.
- Wheeler, James O., Yuko Aoyama, and Barney Warf (eds.). *Cities in the Telecommunications Age: The Fracturing of Geographies*. New York: Routledge, 2000.



Wilson, Richard Ashby and Jon P. Mitchell (eds.). *Human Rights in Global Perspective: Anthropological Studies of Rights, Claims and Entitlements*. London: Routledge, 2003. (ASA Monographs; 40)

Periodicals

Agier, Michel. "Enter guerre et ville." *Ethnography*: vol. 2, 2004.

Altheide, David L. "Mass Media, Crime, and the Discourse of Fear." *Hedgehog Review*: vol. 5, no. 3, Fall 2003.

Barber, Benjamin R. in Conversation with Artur Domoslawski, *Gazeta Wyborcza*: 24-26 December 2004.

Bauman, Zygmunt. "Urban Space Wars: On Destructive Order and Creative Chaos." *Citizenship Studies*: vol. 3, no. 2, 1999.

Beckett, Andy. "The Making of the Terror Myth." *Guardian* G2: 15/10/2004.

Bowcott, Owen and Richard Norton-Taylor. "War on Terror Fuels Small Arms Trade." *Guardian*: 10/10/2003.

Bright, Martin. "Refugees Find No Welcome in City of Hate." *Guardian*: 29/6/2003.

Caldeira, Teresa. "Fortified Enclaves: The New Urban Segregation." *Public Culture*: vol. 8, no. 2, 1996.

Campbell, Duncan. "The Ricin Ring That Never Was." *Guardian*: 14/4/2005.

Diken, Bülent and Carsten Bagge Laustsen. "Security, Terror and Bare Life." *Space and Culture*: vol. 5, no. 3, August 2002.

Druon, Maurice. "Les Stratégies aveugles." *Le Figaro*: 18/11/2004.

"Elias in the Dark Ghetto." *Amsterdams Sociologisch Tijdschrift*: December 1997.

Ellin, Nan. "Fear and City Building." *Hedgehog Review*: vol. 5, no. 3, Fall 2003.

Foucault, Michel. "Of Other Spaces." *Diacritics*: vol. 1, 1986.

Gearty, Conor. "Cry Freedom." *Guardian* G2: 3/12/2004.

Graham, Stephen. "Postmodern City: Towards an Urban Geopolitics." *City*: vol. 8, no. 2, 2004.

Gumpert, Gary and Susan J. Drucker. "The Mediated Home in a Global Village." *Communication Research*: vol. 25, no. 4, 1996.

Hall, Stewart. "Out of a Clear Blue Sky." *Soundings*: Winter 2001-2002.

Hedgehog Review: vol. 5, no. 3, Fall 2003.

Le Houerou, Fabienne Rose émilie. "Camps de la soif au Soudan." *Le Monde diplomatique*: May 2003.



- Juergensmeyer, Mark. "Is Religion the Problem?" *Hedgehog Review*: vol. 6, no. 1, Spring 2004.
- Klein, Naomi. "Fortress Continents." *Guardian*: 16/1/2003.
- Meacher, Michael. "Playing Bin Laden's Game." *Guardian*: 11/5/2004.
- Morgan, Matthew J. "The Garrison State Revisited: Civil-military Implications of Terrorism and Security." *Contemporary Politics*: vol. 10, no. 1, March 2004.
- O'Kane, Maggie. "The Most Pitiful Sights I Have Ever Seen." *Guardian*: 14/2/2003.
- Orr, Deborah. "A Relentless Diet of False Alarms and Terror Hype." *Independent*: 3/2/2004.
- Roy, Arundhati. "L'Empire n'est pas invulnérable." *Manière de Voir*: no. 75, June-July 2004.
- Sardar, Ziauddin. "Postnormal Times Revisited." *Futures*: vol. 67, March 2015.
- _____. "Welcome to Postnormal Times." *Futures*: vol. 42, no. 5, June 2010.
- Schwarzer, Mark. "The Ghost Wards: The Flight of Capital from History." *Thresholds*: vol. 16, 1998.
- Seabrook, Jeremy. "Powder Keg in the Slums." *Guardian*: 1/9/2004.
- Searle, John R. "Social Ontology and Free Speech." *Hedgehog Review*: vol. 6, no. 3, Fall 2004.
- Travis, Alan. "Blunkett to Fight Asylum Ruling." *Guardian*: 20/2/2003.
- _____. "Tough Asylum Policy 'Hits Genuine Refugees'." *Guardian*: 29/8/2003.
- _____. "Treatment of Asylum Seekers 'is Inhumane'." *Guardian*: 11/2/2003.
- _____. "UK Plan for Asylum Crackdown." *Guardian*: 13/6/2002.
- Wacquant, Loïc. "Comment la "tolérance zéro" vint à l'Europe." *Manière de voir*: no. 56, March-April 2001.
- _____. "Symbole fatale: Quand ghetto et Prison se ressemblent et s'assemblent." *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*: vol. 139, no. 1, September 2001.
- Younge, Gary. "Villagers and the Damned." *Guardian*: 24/6/2002.
- _____. "A World Full of Strangers." *Soundings*: Winter 2001-2002.
- Conference**
- The Longue Durée and World-Systems Analysis: The Colloquium to Commemorate the 50th Anniversary of Fernand Braudel's "Histoire et sciences sociales: La longue durée," (Annales E.S.C., XIII, 4, 1958), Fernand Braudel Center, Binghamton University, New York, 24-25 October 2008.



هذا الكتاب

الأزمة السائلة هو نمط يملك من القدرة التفسيرية ما يجعله مناسباً لفهم تحولات كثيرة يمر بها عالمنا الراهن الذي لم تعد تقسيماته الجغرافية دالة، مثلما بادت التقسيمات الثقافية والاقتصادية، على محفات الفن والفنر والامتياز والامتصاص، هي الأكثر مركزية. يواصل زيمونت باومان في هذا الكتاب ما بدأه في الكتب الثلاثة من سلسلة السيولة، التي صدرت عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر، من بيان وتفصيل سلاسل

الأزمة السائلة

العيش في زمن التلاقيين



عصر «الحدائق السائلة» التي نمائشها من خلال عذة فضايا، تجمع بينها مستجدات مهتة في انتقالنا من الحدائق الصلبة إلى الحدائق السائلة الذي يغير بمالم أفضل وأصبح هو العادة الأكثر استقراراً في حياتنا الفردية والجماعية. وهو العامل الذي يشكل ثقافتنا اليومية والمعيشية. وبه تواجه الصدمات والتحديات وتنجح أو تفشل في مواجهة الإخفاقات. وبحسب باومان إن «انهيار التفكير والتخطيط والفعل طويل الأجل، واختفاء أو إضعاف الأبنية الاجتماعية التي يمكن أن تترسخ فيها عمليات التفكير والتخطيط والفعل يقضي إلى تحول التاريخ السياسي وأنماط الحياة الفردية إلى سلسلة من مشروعات وحقات قصيرة الأجل لا تشكل سلسلة يمكن وصفها بدقة هي إطار مفاهيم من قبيل «المتنوع»، «التنوع»، «التنوع الوظيفي»، «التنوع»... وأن الحياة التي بلغت قدرها من التفكير تتطلب أن تكون كل خطوة هي استجابة لمجموعة مختلفة من المتطلبات وتتطلب مجموعة مختلفة من المهارات وتديرها مختلفاً لمصادر المعرفة.

الفكر الجديد

31-10-2016

التمن: ٥ دولارات

أو ما يعادلها

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

المكتب الرئيسي - بيروت

هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٧٩٨٧٧ - ٠٠٩٦١١٧٣٧٩٨١٧

E-mail: info@arabianetwork.com

